

صَادِقُ جَلالِ عَظِيمِ

دراسات يسارية

حول القضية الفلسطينية



دار الطلبة - بيروت

دراسات يسارية
حول القضية الفلسطينية

صَادِقُ جَلالِ الْعَظَمِ

دَراساتٌ يَسارِيَّة

حول القَضِيَّةِ الفِلسطينِيَّةِ

دار الطليعة للطباعة والنشر

بيروت

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
يوليو (تموز) ١٩٧٠

مقدمة

من الواضح أن الفكر الاشتراكي العلمي في الوطن العربي (وخاصة في أجزائه الأكثر تقدماً) قد تمكن من تحقيق قفزة جديدة إلى الأمام بعد هزيمة ١٩٦٧ ، وإلى حد كبير بسببها . ومن علامات هذه القفزة : المد الأفقي الواسع الذي يشهده كل من الفكر الماركسي والتحرك اليساري الثوري في حياة المجتمع العربي . تزايد الاهتمام التفصيلي بالقضايا الواسعة للعالم الاشتراكي تزايداً ملحوظاً جداً ، إن كان ذلك في أوساط المثقفين بالمعنى الواسع للعبارة ، أو في الأوساط الشعبية ؛ اتساع الاقبال على المطبوعات الاشتراكية – من الأعمال الكلاسيكية إلى آخر الاجتهادات الشابة – اتساعاً بلغ أضعاف ما كان عليه في السابق .

أما على صعيد الممارسة فقد التزمت فصائل مقاتلة من حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة بالتبني الصريح للماركسية – اللينينية ، فكراً وممارسة وتنظيماً . كما أن باقي فصائل الحركة تأخذ حالياً مواقف علنية صديقة ومتعاطفة مع الماركسية والقوى العربية الممثلة لها ومع الحركة الاشتراكية العالمية . يضاف إلى ذلك بروز جبهة تحرير الخليج العربي المحتل وخاصة في منطقة ظفار . كذلك برزت تنظيمات وتكتلات في الساحة العربية أعلنت عن تبنيها الصريح للماركسية – اللينينية وطرحت مشاريع وبرامج عمل على هذا الأساس .

لكن ، كما ذكرت ، كانت السمة الغالبة لهذا المد الاشتراكي كونه أفقياً وهذا يعني ، من الناحية الفكرية على أقل تقدير ، البقاء على مستوى العموميات

في أكثر الأحيان واستبدال التحليل بالعرض والسرر . ويجد القارئ في هذه المجموعة من الأبحاث محاولات لاستخدام المنهج المادي التاريخي في البحث لدراسة قضايا محددة وحيوية مرتبطة بقضية فلسطين والصراع الدائر في المشرق العربي ومستقبله . وغايتي الأولية هي توضيح الظواهر المفروض دراستها ، بقدر الامكان ، عن طريق التطبيق العيني للمنهج الماركسي في فهم هذه المسائل وتفسيرها في محاولة لتخطي أساليب العرض والسرر الشائعة ، والاتجاه بالمد الأفقي المذكور نحو التعميق والترسيخ . فأرجو أن أكون قد أصبت شيئاً من النجاح في تحقيق أهدافي .

صادق جلال العظم

بيروت ، أيار ١٩٧٠

العَرَبُ وَالتَّظَرُّقُ المَارَكِسِيَّةُ إِلَى المَسْأَلَةِ اليَهُودِيَّةِ

نشرت في مجلة «دراسات عربية» ، بيروت ، كانون الثاني ١٩٧٠ ، أدخلت بعض التعديلات الطفيفة على النص .

القسم الأول

كيف نفهم تاريخ الشعب اليهودي ؟

« بقيت اليهودية ليس بالرغم عن التاريخ بل من خلال التاريخ وبفضله » .

كارل ماركس

بالرغم عن مجموع التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي دخلت على بنية المجتمع وحياته في الأقطار العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم عن الخضات السياسية والانقلابات الثورية ومنجزات حركة التحرر العربي التي تأثرت بها البلدان العربية ، بدرجات متفاوتة ، في مرحلة صعود البرجوازية الصغيرة المعادية للاستعمار ، بالرغم عن كل هذه العوامل بقيت العقلية المسيطرة على الحياة العربية في كافة مستوياتها محافظة أكثر منها ثورية ، ومتمسكة بالماضي وقيمه وأساليب عمله على حساب ضرورات الحاضر الحيوية ، وحاجات المستقبل الضرورية وتطلعاته الملحة . وينطبق هذا التعميم ، فيما أعتقد ، على معظم القوى الاجتماعية والتنظيمات السياسية والمؤسسات الفاعلة في حياة المجتمع العربي وتركيبه القائم .

لست في معرض الدخول في تفاصيل هذه المشكلة ولكن لا بد لي من

الإشارة إليها بالنسبة لبعض القضايا التي تتطرق إليها هذه الدراسة وأعني بالتخصيص ما يسمى بالمسألة اليهودية وتاريخها مع ما تفرع عنها من حركات مثل الصهيونية ودولة إسرائيل . في الواقع يجد الباحث في النظرة المعتادة ، التي ظل العرب يتمسكون بها إلى اليهود وإلى تاريخ الشعب اليهودي أفضل مثال على الاتجاه المحافظ الطاغوي على العقلية العربية والسائد في أوسع القطاعات في المجتمع العربي عامة . ويتجلى هذا الاتجاه المحافظ أيضاً في المقاومة العنيدة التي تجابه بها أية محاولة لإعادة النظر من جديد في المفاهيم السائدة حول اليهود وتاريخهم ، وفي الرفض الشائع لاختراع هذه المفاهيم إلى أي نقد جدي وعلمي على ضوء الواقع التاريخي بغية تعديلها بصورة تجعلها أقرب إلى واقع الأمور منها إلى أمانينا وتغنياتها الذاتية . إن المقاومة العنيدة التي تواجه مثل هذا البرنامج النقدي تشكل ظاهرة سائدة ومستمرة منذ عشرات السنين بالرغم من أن التجارب الفاشلة والحن القاسية التي مرت بها الأمة العربية (منذ بداية القرن حتى هزيمة ١٩٦٧) في مواجهة الصهيونية تفرض ، على أقل تقدير ، إعادة النظر من جديد في منطلقاتنا النظرية وفي مفترضاتنا المقبولة حول القوى التي نواجهها ، كما تفرض الشيء ذاته بالنسبة لأساليب نضالنا . وهذا أضعف الإيمان .

إننا لا نبالغ على الإطلاق إذا قلنا أن النظرة العربية الشائعة نحو اليهود وتاريخهم السياسي وغير السياسي خيالية ، ناتجة عن تراكم مجموعة من الأساطير الدينية والقصص المتداولة ، والانطباعات الفجة ، والاسقاطات الذاتية والنفسية عن الواقع الخارجي . وبعد أن أعطيت هذه العناصر طابع الشمول والرصانة تكررست في الأذهان المحافظة أما بصورة واضحة وواعية أو بصورة ضمنية ومستترة . لذلك يندر أن نقع على كتاب باللغة العربية يتطرق إلى موضوع اليهود أو ما يمت إليهم بصلة دون أن نجد فيه تكراراً واجتراراً للنظرة الخيالية إياها ، أو لبعض من أجزائها وعناصرها وتأثيراتها .

ليس أدل على صدق ما أقوله أكثر من الرسم الكاريكاتوري لليهودي كما يظهر

في الصحف والمجلات العربية (وخاصة تلك المسماة بالصحافة الوطنية) . صورة إنسان مشوه ، صاحب لحية بشعة ، معقوف الأنف ، يرتدي الثياب الرثة التي وصمته بها الكتابات والرسوم العنصرية اللاسامية في أوروبا . وبالرغم عن هزيمة عام ١٩٦٧ ، وبالرغم عن كل ما قاله العرب عن التفوق العلمي والتكنولوجي والتنظيمي للمجتمع الإسرائيلي ، وبالرغم عما اعترف به قادة العرب صراحة حول تفوق الفرد الإسرائيلي على صعيد التدريب والتنظيم والتعبئة ، لا يزال قطاع كبير من الصحافة العربية (ومن ورائه جماهير عفوية مندفعة) تتمسك بهذه الصورة الكاريكاتورية البشعة لليهودي وترفض تغييرها بما يجعلها على تماس أكبر بواقع الأمور . يشجعنا هذا الرسم الكاريكاتوري على الهروب من الواقع الذي صدمنا إلى عالم من الأحلام السحرية يكون فيه العدو على صورة الشيطان العاجز الذي نحب أن نتصوره عليها ، أي على صورة إنسان تافه ، حقير ، تعس لا يمكن أن ينجز شيئاً جدياً ، أو أن يشكل خطراً حقيقياً . هذا إذا لم نذكر الظلال السلبية التي نلقمها على أنفسنا حين نصور العدو الإسرائيلي على هذه الصورة الحقيرة التبعسة ، إذ تبقى الهزيمة في وجهه عدو قوي ونشيط وشديد البأس محتملة أكثر بكثير أمام الهزيمة في وجهه عدو نصوره نحن (في رسومنا وكتاباتنا) على أنه قمة العجز والبؤس والانحطاط وانعدام القدرة والتفسخ الاجتماعي والأخلاقي . لقد فات العرب تماماً مغزى المثل الصيني القائل : « شجاعة عدوك تشرفك » ، كما تناسوا معنى تقليد عربي قديم يدعو الفارس لأن يخلع على خصمه أروع الصفات ليعطي لانتصاره قيمة حقيقية إن هو انتصر ، وليجنب نفسه عاراً هو أعظم من عار الهزيمة بجد ذاتها : السقوط أمام خصم تافه جبان .

باستطاعتنا تلخيص محتويات النظرة السائدة عربياً إلى اليهود وتاريخهم في نقطتين رئيسيتين :

(١) يشكل اليهود ، منذ البداية حتى اليوم ، جماعة بشرية متجانسة تماماً

تتصف بخصائص جوهرية ثابتة . وهذه الجماعة من الناس منطوية دوماً وأبداً على ذاتها ، وتعمل على عزل نفسها عن محيطها وعن التجمعات البشرية الأخرى التي تحتويها . وهي تقاوم بكل عناد وتصميم أية محاولة لجعلها تختلط أو تندمج بالمجتمعات التي توجد ضمنها كأقلية دينية . وبسبب هذه الخصال جلب اليهود على أنفسهم كره الشعوب وسخط الأمم قاطبة .

إن أول ما نلاحظه حول هذا التفسير لواقع الشعب اليهودي وتاريخه هو أنه مغرق في « المثالية » والخيال ولا يمت بصلة إلى الواقع التاريخي المتحرك ، أو إلى صيرورة الجماعات البشرية وحركتها المستمرة . تخلع هذه النظرة المثالية على الشعب اليهودي « ذاتاً جوهرية » ساكنة لا تحول ولا تزول لأنها غير خاضعة لشروط أي زمان أو مكان ، وغير مقيدة بأية ظروف واقعية قد تتصف بها مرحلة تاريخية معينة ، وغير مرتبطة بأي تركيب اجتماعي أو طبقي محدد . اليهود مدفوعون بقوة هذه « الطبيعة اليهودية » الأصلية وخصائصها الجوهرية الثابتة في اتجاه واحد وفي اتباع أنماط سلوك واحدة تبقى هي في كل زمان ومكان ولا تختلف إلا من حيث التفاصيل الثانوية والمظاهر الطارئة .

بعبارة أخرى ترفض هذه النظرة تفسير التاريخ اليهودي عن طريق العوامل التاريخية العادية التي تنطبق على بقية الجماعات البشرية عبر التاريخ ، كما أنها تصر بشدة على تفريد اليهود بخصائص جوهرية لا تتصف بها أية جماعة بشرية أخرى .

وللتمثيل على ما أعنيه أعود إلى مجموعة المحاضرات التي ألقاها الدكتور علي حسين الخربوطلي في معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية وذلك بعد مضي سنتين على الهزيمة الأخيرة . نجد في هذه المحاضرات تعبيراً نموذجياً عن النظرة العربية الشائعة إلى اليهود وتاريخهم ، ومع أنها نظرة

غارقة في الأوهام لا نزال نجدها سائدة ، على ما يبدو ، في أعلى المستويات حتى اليوم . يقول المحاضر العتيد أن من يطلع على حقيقة اليهود يجد :

« بأن العقلية اليهودية تختلف في تفكيرها واتجاهاتها عن عقلية البشر جميعاً وأن هذا الاتجاه قد أحدث تأثيره في تاريخ العالم كله ، وحاول أن يفرض طابعه على البشرية جمعاء لكي يضعها تحت طاعة حكماء اليهود . فإن السحر بجميع أسرارهِ وأنواعهِ جاء من العقلية اليهودية والإيمان بالأشباح وتقمص الأرواح ومخاطبة الأرواح جاء من هذه العقلية ، والعرافة والتدجيل والتكهن بالمستقبل والإيمان بالمسيح المنتظر وقراءة الكف والنجوم والطوابع كل ذلك جاء من العقلية اليهودية » (١) .

تتطلب الطبائع الثابتة والأزلية ، التي تشكل أساس كل هذه التفسيرات المثالية المنفصلة عن الواقع التاريخي ، أن تكون « الطبيعة اليهودية » و « العقلية اليهودية » هي هي دوماً ، إن كان الشعب اليهودي يمر في مرحلة البداوة أو مرحلة الرعي أو مرحلة الزراعة أو هو يعيش في مجتمع قائم على التجارة أو الصناعة الثقيلة . كل هذه العوامل لا علاقة لها « بالطبيعة اليهودية » التي لا تتأثر بشروط الزمان والمكان والتاريخ والمجتمع . وعلى هذا الأساس من الانفصال عن الواقع وحقائق التاريخ يستنتج هذا الكاتب العربي القدير خصائص الطبيعة اليهودية القديمة والمستمرة بقوله :

« كانت أهم مظاهر الحياة اليهودية في خلال القرون الطويلة الماضية هو الميل إلى العزلة والاعتقاد بأن اليهودي يحمل من أسرار الكون أكثر من أي إنسان

(١) الدكتور علي حسين الخربوطلي ، « العلاقات السياسية والحضارية بين العرب واليهود » ، معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٦٩ ص ١٣٣ - ١٣٤ .

آخر وكان اليهود إذا نزلوا مكاناً رفضوا الاختلاط بأهله واختاروا لهم فيه زاوية بعيدة عن الأنظار وأقاموا فيها مساكنهم . وقد عرفت أحياء اليهود في أوروبا باسم جيتو » (٢) .

ومن استنتاجاته الرائعة أيضاً « أن الصهيونيين مكروهون في كل مكان وزمان » (٣) وليس في أماكن محددة أو أزمنة معينة مثلاً . وبطبيعة الحال يوفر علينا هذا التعميم المطلق القيام بمهمات البحث التاريخي الشاقة ، ويريجنا من الجهد الكبير اللازم لدراسة الواقع العيني بتفاصيله ، كما أنه يرضي غرورنا ويريح ضميرنا الأخلاقي .

ومن أغرب الاستنتاجات التي يثبتها هذا الكاتب بوحى من نظريته في « جوهر اليهود » قوله : « أثبت اليهود أنهم لا يصلحون للزراعة » وقوله بأن إنجازات اليهود في ميدان المال والتجارة ترجع « إلى صفات متأصلة فيهم » (٤) . كيف نفسر قول كاتب عربي ، بعد مضي سنتين من الهزيمة ، بأن اليهود بطبيعتهم لا يصلحون للزراعة والتجربة الزراعية الإسرائيلية ماثلة تحت أنفه وأمام ناظريه ؟ من العسير جداً تفسير مثل هذه الأحكام الاعتبارية المحض ، لأنه يفترض ، على أقل تعديل ، أن يكون الدكتور الخربوطلي قد سمع شيئاً عن الجرارات الزراعية التي نسفها الفدائيون أو التي دمرتها المدفعية العربية في عدد من الأماكن التي يفلحها اليهود ، أو أن يكون قد سمع خبراً عن مصادر المياه التي أعطبتها المقاومة المسلحة لتعطيل عمليات الري الزراعية في إسرائيل !! مرة أخرى لو كان الدكتور المحاضر يعرف شيئاً عن تاريخ اليهود الحقيقي وليس الوهمي لما استخلص نشاطهم المالي والتجاري من « صفات متأصلة فيهم »

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٢ . من الطريف ألا يجد الكاتب تفسيراً لنشوء الغيتو إلا عشق اليهود للعزلة !

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٤ .

(٤) المرجع السابق ، ١٣٧ .

لأن اليهود ، بكل بساطة ، قد مروا بمراحل من التطور الاجتماعي لم تكن التجارة تقوم فيها بأي دور يذكر في إنتاج الثروة . أي أنهم لم يكونوا تجاراً دوماً وأبداً .

جدير بالذكر أن هذه التفسيرات المثالية للتاريخ اليهودي تتطابق من حيث لا يدري أصحابها ، مع التفسيرات الصهيونية للظاهرة نفسها ولكن على أساس تأويل من نوع آخر يجعلها لصالح اليهود ظاهرياً ولمصلحة الدعوة الصهيونية جوهرياً . يستغل المؤرخون الصهيوونيون هذا النمط من التفكير المثالي ليشددوا على تجانس الشعب اليهودي التام والمستمر عبر التاريخ بدون تغير أو تبدل ، وليلحوا على وحدة هذا الشعب وتفرد « بطبيعة خاصة » ثابتة تميزه عن بقية الشعوب . كما يصير المؤرخون الصهيوونيون على عزلة الشعب اليهودي المزعومة وعلى مقاومته العنيدة لكل محاولات الدمج والاختلاط ببقية المجتمعات للمحافظة على « خصائصه الجوهريّة » وعقليته المتميزة عن بقية العقلية البشرية . والهدف من كل ذلك هو استخلاص وجود « الأمة اليهودية » الثابتة منذ بداية التاريخ والقول بأن الصهيونية جاءت لتحسينها من جديد . من خلال شبهات الاعتبار المثالية التي يرددها العرب أنفسهم ، حاكت الصهيونية أساطيرها حول صمود الشعب اليهودي خلال التاريخ ، ونضاله البطولي للبقاء على أصالته ، وكفاحه الذي لا مثيل له في سبيل استمرار خصائصه الجوهريّة التي تفرد به وتميزه عن غيره . تملأ هذه المزاعم نتاج المنظرين الصهيوونيين ودعاة الحركة من الكتاب والمفكرين . وعلى سبيل المثال لا يزال كاتب إسرائيلي معاصر يروج لمثل هذه الأوهام بقوله عن الشعب اليهودي بأنه « شعب يكاد يكون على ما أدري فريداً في تاريخ البشرية »^(٥) . كما يروج كاتب آخر للاسطورة نفسها بقوله :

(٥) « من الفكر الصهيوني المعاصر » ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ،

بيروت ١٩٦٨ ، ص ٣٢٨ .

« سوف نعتبر خلال الصفحات التالية كلها ، إن ثمة واقعاً هو كون الشعب اليهودي قد وعى وجوده كشعب طيلة العهود التي مرت على وجوده التاريخي تقريباً ، فإن وعي الذات الخاصة أي المعرفة بالوجود التاريخي واقعة ثابتة من وقائع الحضارة اليهودية » (٦) .

أما المؤرخ دينور فقد ادعى ، مستنداً على هذه الأفكار ، بأن اليهود كانوا يشكلون أمة وقومية ، بالمعنى الحديث تماماً للكلمة ، منذ بداية تاريخهم ، بل هم أول أمة من هذا النوع حسب زعمه (٧) . لذلك قال مفكر صهيوني آخر – نانتي – بأن « إسرائيل ليست أمة جديدة ، وليس ظهورها ولادة بل انبعاث » (٨) .

٢) تتلخص النقطة الثانية في عرضنا لمحتويات التصور العربي الشائع للمسألة اليهودية في أن إقرار أسطورة « الطبيعة اليهودية الثابتة » قد تعدّى إلى نعت هذه « الطبيعة » بمجموعة خصائص سائنة وخصال أخلاقية ذميمة يفترض أنها متأصلة أيضاً في الذات اليهودية منذ البداية حتى النهاية . ويوجد كتاب عرب معاصرون لم يتركوا أية خصلة منحطة تقريباً ، أو أي شر من الشرور إلا وأصلّوه في الطبيعة اليهودية الأزلية المزعومة .

ويعبر عن هذا الاتجاه أعنف تعبير وأكثره فجاجة وسذاجة كتاب عربي عن الصهيونية وإسرائيل ، طبع مرتين في مصر وهو من تأليف الفريق محمد فوزي والسيد عمر رشدي (استاذ التوجيه المعنوي والقومية العربية بالكلية الحربية ، ج.ع.م.) . ورد في هذا الكتاب ما يلي :

(٦) المرجع السابق ، ص ١٢ .

(٧) A. Hertzberg's introduction to THE ZIONIST IDEA, Harper Tortch Books, New York, p. 22.

(٨) « من الفكر الصهيوني المعاصر » ، ص ٦٢ .

« ... وتاريخ اليهودية يعكس هذه الحقيقة ، فاننا لا نكاد نجد في تاريخ اليهود فترة واحدة تآلفوا فيها مع أنفسهم أو مع جيرانهم ، فقد ضاق بهم المصريون حين عاش اليهود بينهم ، ومقتهم الكنعانيون حين عادوا إلى كنعان ، ولم يهدأ لهم مقام في ربوع دولتهم أيام داود ... وما لبثوا أن انقسموا فيما بينهم ، فأقاموا مملكة في الشمال وأخرى في الجنوب ، وتاريخ المملكتين صورة مما تنطوي عليهم نفوسهم من غدر وحقد وميل إلى الشر والهدم .. » (٩) .

ويعبر كتاب عربي آخر ، طبع طبعة ثانية هذه السنة ، عن نفس الاتجاه الأخلاقي الشائع في النظر إلى التاريخ اليهودي ولكن بصورة أكثر رزانة واعتدالاً . يحدد كتاب « تاريخ بني اسرائيل من أسفارهم » صفات اليهود الثابتة المتأصلة منذ القدم بأنها :

« ... تعصب شديد وأناية قوية وأفق ضيق كان وظل يبدو منهم ويسيطر على سيرتهم سواء في معاملتهم لغيرهم أو فيما كانوا يزعمونه لأنفسهم من اختصاصات وامتيازات » (١٠) .

ويؤكد الكاتب على ثبات هذه الصفات وبقائها مهما تغيرت ظروف اليهود التاريخية وأوضاعهم بقوله أن الصفات المذكورة :

« ... ظلت تلازمهم وتنظم سيرتهم وصلاتهم مع مختلف الشعوب التي احتكوا بها أو عاشوا معها بعد تشردهم من فلسطين وتشتتهم تحت كل كوكب خلال ألفي عام فاستمروا يرتكسون في الانحرافات الخلقية والدينية ، وبقوا غرباء تجاه تلك الشعوب وتعاملوا معها في نطاقها » (١١) .

(٩) « الصهيونية وربيتها امراثيل » ، مطبعة مصر ، ص ٤٥ . الطبعة الثانية ١٩٦٥ ، ص ٤٠ .

(١٠) محمد عزة دروزة ، « تاريخ بني اسرائيل من أسفارهم » ، المكتبة العصرية ، صيدا ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ ، ص ٧ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٨ .

ويستنتج الكاتب أن اليهود :

« ... كانوا بذلك ولن يزالوا شاذين بسبب هذه العقدة اللعينة عن جميع شعوب الأرض في مختلف الأزمنة والأمكنة » (١٢) .

صفة الاطلاق والتعميم بدون أدنى حدود واضحة تماماً في هذا الاستنتاج (تعميم غير مشروط بشيء ، ولا حتى بالتاريخ نفسه) .

والنتيجة الطبيعية ، في التحليل الأخير ، لهذا التصور المثالي الوهمي اللاتاريخي لسيرة اليهود لا يمكن أن تكون إلا النزوع نحو الحل الفاشستي أو الهتلري للمسألة اليهودية . فإذا كان الشعب اليهودي بجوهره الثابت شرير وشاذ ومفسد ويتصف بكافة الصفات القبيحة في كل زمان ومكان ، يغدو الأمل في إصلاح هذا الوضع الشرير في حكم المستحيل ، وذلك لسبب بسيط هو أن الإصلاح عملية تأتي دائماً من خلال ظروف اجتماعية معينة وأحوال تاريخية يمكن التأثير عليها والتأثر بها لتبديد المظالم والشور القائمة ، ولتبدال الإنسان وتغيير بيئته . وطالما أن الطبيعة اليهودية ، وفقاً لهذا المنطق الساكن ، تبقى على ما هي عليه مهما اختلفت الظروف التاريخية وتبدلت الأوضاع الاجتماعية ، لا يبقى أمامنا عندئذ أي سبيل للتعامل غير استئصال هذه الطبيعة الشريرة بصورة جذرية : أي إبادتها ومحوها . إن شيئاً شبيهاً بهذا المنطق يمكن خلف ما قاله بعض العرب من الكلام الديماغوجي اللامسؤول حول حل القضية الفلسطينية عن طريق التقتيل والتذبيح والرمي بالبحر ، وهو كلام لم ينفع إلا في تحويل قضية التحرير من معركة وطنية مشرفة إلى مجرد حمام دم لا أكثر ولا أقل .

وكما أن المنطق السائد عربياً حول « الطبيعة اليهودية » يقسم العالم إلى

(١٢) المرجع السابق ، ص ٨ .

« ماهية يهودية ثابتة » من ناحية ، وإلى كل ما هو غير يهودي من ناحية أخرى ، فإن المنطق الصهيوني يقسم العالم ذات التقسيم ولكن لصالح الصهيونية وأطماعها ، هذه المرة . تشطر الايديولوجية الصهيونية أيضاً العالم إلى ما هو يهودي بطبيعته وإلى ما هو غير يهودي في جوهره ، وهي تضيف أحسن الصفات والحاصل على القسم الأول وتصف كل ما هو غير يهودي بأوصاف شريرة معيارها مدى الأذى الذي يلحقه العالم الغريب بالوجود اليهودي لا أكثر . على هذا الأساس نظرت الصهيونية إلى حركة العداء للسامية في أوروبا لا على أنها ظاهرة اجتماعية واقتصادية برزت في مرحلة تاريخية معينة ولأسباب معينة (ويمكن استئصالها باستئصال أسبابها) بل على أنها خصلة متأصلة في طبيعة كل ما هو غير يهودي ، أي على أنها صفة جوهرية لا تحول ولا تزول معها كانت الأحوال الاجتماعية أو الظروف التاريخية والاقتصادية المحيطة بها . من هنا استنتجت الصهيونية أن الحل الوحيد للمسألة اليهودية هو تجميع اليهود في فلسطين ضمن دولة يهودية صرف ، ورفضت كل الحلول الأخرى بحجة أن اللسامية صفة متأصلة في طبيعة غير اليهود وأصررت على أن هذا واقع لا يمكن تغييره أبداً .

وبهذه المناسبة يمكننا تلخيص الفكرة الأساسية عند هرتزل بالقياس المنطقي التالي :

— الأمة اليهودية موجودة بسبب وجود العداء للسامية .

— العداء للسامية موجود وجوداً أبدياً دائماً .

فإذن ، الأمة اليهودية موجودة وجوداً أبدياً دائماً .

انه نفس المنطق المثالي الساكن في التفسير والتحليل الذي يستخدمه الكتاب العرب ولكنه موضوع في خدمة القضية الصهيونية هذه المرة . انه منطق مضلل وخطر بغض النظر عن استخدامه أو المستفيد منه آنياً .

بمقابل هذه التفسيرات المثالية الوهمية لما يدعى بالمسألة اليهودية عامة أريد

أن أبين فيما يلي كيف ستبدو لنا الملامح العامة لتاريخ الشعب اليهودي حين نعتمد منهج التحليل المادي التاريخي للظاهرة المراد تفسيرها وفهمها . يعني هذا المنهج ، من ضمن ما يعنيه ، رفض قاطع لعزل اليهود ، كجماعة بشرية ، عن طبيعة الحقبة التاريخية التي يكون الباحث بصددتها ، وعن القوى الاجتماعية الفاعلة فيها وعن أساليب انتاج الثروة السائدة وما تستتبعه هذه الأساليب من علاقات اجتماعية وطبقية تختلف من فترة تاريخية إلى أخرى كما يعني هذا المنهج الرفض القاطع لأسطورة الطبائع الثابتة ولكل تصور يفسر التاريخ على أساس « الماهية » أو « الذات » أو « العقلية » اليهودية الساكنة المطلقة .

وضع كارل ماركس الأسس الأولية للنظرة المادية التاريخية الى التاريخ اليهودي في كراسه المبكر « المسألة اليهودية » ^(١٣) مما عرضه لهجمات شرسة ومستمرة من قبل الزعامات الدينية اليهودية والأوساط الصهيونية على كافة نزعاتها . حقق ماركس في هذه الدراسة ثلاثة أمور :

(١) أوقف المسألة اليهودية على قدميها في وقت كانت واقفة فيه على رأسها في أيدي المفكرين المثاليين والمنظرين الصهيونيين . أي رفض ماركس التفسير المثالي الذي يرد بقاء الشعب اليهودي المشتت الى « الروح الجماعية اليهودية » أو « الرابطة القومية الأصلية القديمة » أو « الايمان بالأرض الموعودة » أو « عقيدة شعب الله المختار » الخ ... (٢) أشار ماركس الى القاعدة المادية التي ارتكز إليها بقاء اليهود المتميز في المجتمعات التي عاشوا فيها خلال مراحل تاريخية طويلة نسبياً . وأعني بذلك الوظيفة التجارية والمالية التي قامت بها الشرائح الاجتماعية العليا من تجمعاتهم في المجتمعات الزراعية والاقطاعية ذات الاقتصاد الطبيعي المغلق . بعبارة أخرى ، لنفسر التاريخ اليهودي ينبغي ألا نبدأ بالدين أو غيره من أجزاء التركيب الفوقي بل بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية التي كان يقوم بها

(١٣) ترجمة محمد عيتاني، مختارات من السياسة العالمية، (التاريخ غير مذكور) .

اليهودي في حياة مجتمعات تاريخية معينة ، ٣) شدد على أن حل المسألة اليهودية حلاً حقيقياً يؤدي إلى التحرر الكامل للإنسان اليهودي لا يمكن أن يأتي عبر المساواة الحقوقية الشكلية بين اليهودي وغير اليهودي في ظل نظام البورجوازية السائد . ان مثل هذا الحل الجذري لا يمكن أن يأتي إلا عبر التحرر الكامل للإنسان اليهودي وغير اليهودي على حد سواء من النظام الرأسمالي الطبقي القائم بطبيعته على الاستغلال والقهر . أي أن النضال لحل المسألة اليهودية حلاً جدياً هو ، في المدى البعيد ، جزء لا يتجزأ من النضال لاسقاط الرأسمالية وتشديد الاشتراكية محلها .

لا شك أن الدراسة التطبيقية الكلاسيكية للتاريخ اليهودي من ضمن الأسس التي وضعها ماركس نفسه هي التي تركها لنا ابراهام ليون^(١٤) قبل أن تصفيه النازية . وعلى سبيل المثال يقوم ليون بمحاولة جدية مفصلة لتفسير حقبات من التاريخ اليهودي من خلال مقولة الشعب - الطبقة ، أي من خلال الوظيفة المادية التي كان يضطلع بها عدد كبير من اليهود في مراحل ازدهار التجارة . غير أن اهتمام قسم كبير من اليهود بالتجارة ليس ناتجاً عن خصال متأصلة في نفوس اليهود وطبيعتهم تجعلهم تجاراً مهرة ومحبين للمال بل هو ناتج عن مجموعة ظروف جغرافية واجتماعية وتاريخية وسياسية يمكن تحديدها بوضوح ، كما بين ليون ، وعليه لا يجوز أن ننسب لليهود مثل هذه الخصال في مرحلة البداوة - مثلاً - حيث لم تكن للتجارة أهمية تذكر في عملية إنتاج الثروة .

إن تطبيق المنهج المادي التاريخي في دراسة الظاهرة المعنية يبذل عدداً من الأوهام التي مر ذكرها . ينزع التفسير المثالي التقليدي (عند الكتاب العرب

A. Leon, THE JEWISH QUESTION : A MARXIST INTERPRETATION, Editiones Pioneres, Mexico, 1950. (١٤)

الترجمة العربية : « المفهوم المادي للمسألة اليهودية » ، ترجمة عماد نويهض عن الطبعة الفرنسية الجديدة التي أعدها وقدم لها ماكسيم رودنسون . دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ .

والمؤرخين الصهيونيين على حد سواء) إلى القول بأن الحروب بين الرومان واليهود أدت في النهاية إلى هدم الهيكل وتشيتت اليهود في كافة أنحاء المعمورة. هذا ما يردده مثلاً صاحب كتاب « تاريخ بني اسرائيل من أسفارهم » في كلامه عن « تشردهم (اليهود) من فلسطين وتشيتتهم تحت كل كوكب خلال ألفي عام » .

أضف الى ذلك أن التفسير التقليدي إياه يشدد على أن اليهود حافظوا على أنفسهم عن طريق التعلق الغريب بعقيدهم والتمسك بهويتهم الاجتماعية وبرفضهم التام للاندماج والاختلاط بالمجتمعات الأخرى . تفضح دراسة ليون سداجة هذه التفسيرات وفسادها حين تبين أن توزع اليهود في أنحاء العالم القديم سابق على سقوط القدس بيد الرومان وذلك بفترة طويلة^(١٥) . ومن ناحية أخرى تدل كافة الشواهد التاريخية على أن غالبية اليهود في القدس لم يتشردوا ولم يتشتتوا تحت كل كوكب بعد هدم الهيكل وسحق التمرد اليهودي على السلطة الرومانية^(١٦) .

خضع القسم الأكبر من اليهود للسلطة المنتصرة لأنه لم يكن بإمكانهم أن يفعلوا غير ذلك . وتبين دراسة ليون أن ثلاثة أرباع اليهود كانوا يعيشون خارج فلسطين قبل هدم الهيكل بفترة طويلة وأن صلاتهم بالقدس لم تكن تتعدى الرابطة الدينية المحض أي أنها كانت صلة تشبه توجه المسلم الهندي أو الصيني نحو مكة مثلاً . وزيادة في الايضاح أشير الى ما ذكره الباحث ليونارد شتاين في كتابه « الصهيونية » حيث قال أن اليهود استقروا في مناطق عديدة خارج فلسطين قبل انهيار الدولة اليهودية بزمان طويل ، وقدر عدد اليهود في فلسطين قبل مجيء المسيحية بفترة قصيرة بسبعمئة ألف نسمة فقط بمقابل ٤ ملايين يهودي

(١٥) راجع « المفهوم المادي للمسألة اليهودية » ، الفصل الأول .

(١٦) المرجع السابق .

موزعين في كل أنحاء الامبراطورية الرومانية في تلك الفترة^(١٧) . بعبارة أخرى لم يكن تشتت اليهود شيئاً عارضاً أو مفاجئاً حدث نتيجة كارثة مفاجئة قلبت طبيعة الأمور رأساً على عقب كما يتخيل المؤرخون المثاليون واتباعهم من الكتاب العرب الذين ذكرناهم . حتى لو فرضنا جدلاً أن اليهود لم يتشتتوا أبداً من فلسطين وبقوا فيها ، فان كافة المؤشرات التاريخية تدل الى أن مصيرهم كان سيكون شبيهاً بمصير كافة الشعوب والمجتمعات القديمة في المنطقة مثل الآراميين والفينيقيين واليونان الخ . . . ، أي الخضوع لتحولات نوعية كبيرة عن طريق الاختلاط بالقوى الغازية والفاخرة للمنطقة بأسرها ، والانصهار بحضاراتها وثقافات المتعاقبة .

ترفض النظرة المادية التاريخية التفسير العرضي لتشتت اليهود وتوزعهم في أنحاء العالم القديم . لذلك يحاول ليون البحث عن القاعدة المادية التي تفسر وضع الشعب اليهودي في تلك الفترة ، وهو يجد ذلك في الطبيعة الجغرافية لفلسطين بالاضافة إلى ضغط السكان ، في بلد شحيح الموارد ، على وسائل انتاج الثروة ، مما يؤدي بالضرورة الى الهجرة وتعاطي قسم من المهاجرين التجارة . ومن نافل القول أن ظاهرة الهجرة في منطقتنا الساحلية معروفة جيداً للجميع ، كذلك الأمر بالنسبة لطغيان التبادل التجاري وتعاطيه في فترات تاريخية معينة بما فيها الفترات الحديثة والمعاصرة . بمقابل ذلك نجد - مثلاً - أن الهجرة كظاهرة اجتماعية بارزة معدومة في المجتمع المصري القديم والحديث باعتباره مجتمعا زراعياً راسخاً يقوم على الاقتصاد الطبيعي المغلق حيث ينتج المجتمع بغرض الاستهلاك المحلي ، ويستهلك كل ما ينتجه تقريباً . وبما أن تبادل المنتجات لا يشكل مصدراً هاماً من مصادر إنتاج الثروة في الاقتصاد الطبيعي شبه المكتفي ذاتياً نجد أن التجار في مثل هذه المجتمعات هم من الأغراب والمهاجرين .

وقد كان عدد كبير من هؤلاء من اليهود في العالم القديم . غير أن هذا لا يعني أن اليهود احتكروا هذه المهنة إذ ينبغي أن نذكر أيضاً أن الفينيقيين كانوا أهم شعب تجاري في العالم القديم ، وأن شطارة السوريين التجارية مشار إليها في أقدم المراجع .

بطبيعة الحال تتولد كراهية قوية في المجتمعات القائمة على الاقتصاد الطبيعي الزراعي ضد التاجر الغريب لأن عمله لا ينتج شيئاً بحد ذاته ، ومع ذلك فإنه يستولي على قسم من فائض قيمة انتاج الآخرين عن طريق ما يسمى بالربح المتأتي عن عملية التبادل التجاري لمنتجات غيره . بعبارة أخرى نجد هنا الأساس المادي لما يسمى عادة بكرهية الشعوب لليهود وما يقال حول طبيعتهم الشريرة إلى آخر ذلك مما ورد ذكره . أي أن الخبر الذي سال في كتابة المقاطع الانشائية التي لا تنتهي حول « روح اليهود البغيضة » و « خلقهم المقيت » و « استهتارهم بالقيم والمثل الأخلاقية » و « حبهم للمال » ليس إلا تعبيراً أجوف عن واقع مادي تاريخي ملموس هو ظاهرة العداء المصلحي بين مجتمعات الاقتصاد الطبيعي من ناحية وبين فئات التجار - الغرباء من ناحية أخرى ، لأن هؤلاء كانوا يعيشون حياة طفيلية هامشية بالنسبة لموقعهم في عملية الانتاج عامة . إنهم غرباء عنها بالمعنى الحرفي للكلمة ، ولكن مع ذلك يظلون ضرورة لا بد منها ولا بد من التعامل معها . وجدير بالذكر أن ظاهرة العداء هذه ليست وقفاً على اليهود وحدهم . إن رأي أفلاطون الأرستقراطي مالك الأرض الزراعية معروف بالنسبة للتجار ومكانهم في جمهوريته ، وهو حريص جداً على ألا يتشبه سكان مدينته الفاضلة بالفينيقيين وغيرهم من شعوب تلك المنطقة^(١٨). وكل من اطلع على الانتاج الأدبي الافريقي الحديث يعرف نوعية الصورة البشعة المنطبعة في وجدان الجماهير الافريقية عن التاجر « السوري » (كما يسمونه بصورة عامة) المهاجر -

(١٨) راجع « الجمهورية » ٤٣٦ ، « النواميس » ٧٤٧ .

المغرب الذي يستفيد من انتاج المجتمع وهو غريب عنه تماماً بالمعنى الذي حددت . ومعروف كذلك أن المجتمع الاقطاعي الديني الأوروبي في القرون الوسطى كان ينظر إلى المال والفائدة والربح والتجارة نظرة ملؤها الاحتقار والازدراء باعتبارها من الأعمال الخسيسة التي لا تليق بالمسيحي أو بالنبيل (١٩) . وبما أن هذه الأشياء هي شرور ضرورية ، ولا بد منها في المجتمع فليمارسها الأغراب وغير المسيحيين . وكلنا يعلم أنه حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو كان القطاع المالي والتجاري والتبادلي في مصر واقعاً تحت سيطرة الأغراب والأجانب من غير المصريين ، أي « طبقة الخواجات » كما كان يسميهم أهل مصر ازدراءً ، هذا بالإضافة إلى قولهم الشعبي المشهور « مصر خيرها لغيرها » . ولا تشذ ظاهرة العداء للسامية في أوروبا في العصر الحديث عن القاعدة العامة من حيث استنادهما إلى أساس مادي في حياة المجتمع ومن حيث كونها تعبيراً فوقياً عن صراع اجتماعي شرس في تركيب المجتمع نفسه . أي أنها ليست ظاهرة أخلاقية محض كما يقول كتابنا ، وليست خصلة من خصال الطبيعة البشرية الثابتة كما يزعم المنظرون الصهيونيون .

باتباع هذا المنهج التاريخي وتطبيقه يتبدد الوهم المنتشر بأن اليهود يشكلون ، دائماً وأبداً ، كتلة بشرية موحدة توحيداً محكماً ومتجانسة تجانساً تاماً . ويتبين بدلاً من ذلك أن الشعب اليهودي ، كغيره من التجمعات البشرية ، يخضع لتركيبات داخلية معينة ولتقسيمات طبقية أو مهنية أو وظيفية (الخ ...) محددة ، كما تتوزعه مصالح متعارضة وفقاً لأنواع النشاط الذي تمارسه فئات ومجموعات تابعة له . كما يتضح على ضوء هذا النوع من التحليل أن التجمعات اليهودية لم تكن كلها وبدون أي تمييز أو تفريق على هذا القدر من التمايز والاختلاف والصدام مع المجتمعات الأخرى المحيطة بها . وظاهرة صدامها

(١٩) قامت الكنيسة بتحريم الربا تحريماً كلياً متشدداً في القرن السادس ميلادي ، مما جعل تركز هذا النوع من النشاط الاقتصادي في أيدي « غريبة » ضرورة تاريخية محتمة .

الغنيف والمستمر التي عرفناها في حركة العداء للسامية ليست إلا ظاهرة حديثة كما بينت .

بإمكاننا أن نستشف واقع التمايز والاختلاف في المجتمع اليهودي القديم من وصف أحد الاختصاصيين في التاريخ القديم حيث يقول أن في القرن الثامن قبل الميلاد كان اليهود في فلسطين يمارسون بأكثريةهم الزراعة والتجارة . وكانت فلسطين وقتئذ تقيم علاقات تجارية نشيطة مع فينيقيا وسورية . وأصبحت بحكم موقعها على مفترق الطرق المؤدية إلى آسيا وما بين النهرين ومصر — بلداً تجارياً ... في الوقت الذي بقيت فيه المنطقة اليهودية الواقعة في القسم الجبلي الأصعب منالاً بلد الرعاة المتخلف (٢٠) .

بعبارة أخرى الطبقات والفئات الاجتماعية المعهودة موجودة بتمايز ووضوح في المجتمع اليهودي : الطبقة التجارية ، الرعاة المتخلفين ، طبقة الفلاحين ، الحرفيين الذين ينتجون السلع والأدوات التي تقوم الطبقة التجارية ببادلتها في سبيل الربح .

عندما سيق أُلوف اليهود إلى آشور بعد انتصار الملك الآشوري سرغون الثاني اندمج النازحون بالقوة في حياة البلاد بسرعة ، وحين سنحت لهم العودة إلى فلسطين فيما بعد رفضت الأكثرية الساحقة منهم النزوح مرة ثانية .

كتب الباحث لوجو برنتانو ما يلي حول الموضوع :

« إن النصوص المكتوبة بالحروف المسمارية المكتشفة مؤخراً تشهد أن النازحين اليهود قد اشتركوا اشتراكاً نشيطاً في الحياة التجارية ، ومارسوا

Scramuzza and Mackendrich, THE ANCIENT WORLD, (٢٠)
New York, 1959, P. 85.

كما وردت في كتاب يوري ايفانوف ، « احذروا الصهيونية » ، منشورات وكالة أنباء نوفوستي ١٩٦٩ ، ص ١٣ .

عملية التسليف بالفائدة ، هذه العملية التي كانت متبعة بشكل واسع بين سكان بابل ، كما كانوا تجاراً كباراً » (٢١) .

وفي العام ٥٣٨ قبل الميلاد أصدر قورش امبراطور فارس الذي استولى على بابل أمراً سمح به لليهود بالعودة إلى فلسطين ، ولكن القسم الأكبر من الجماهير اليهودية بقيت حيث هي في بابل . وعلق المؤرخ الأميركي ا. ب. اولمستد على ذلك بقوله أنه « كان من الصعب التوقع أن يترك اليهود بعد أن اغتنوا ، بابل الخصيبة من أجل هضاب مملكة يهودا الجرداء » (٢٢) . وقد أشار حاخام انكلترا الأكبر في عام ١٩١٧ إلى هذه الحادثة التاريخية بقوله : « أصدر قورش أمراً إلا أن الجماهير الرئيسية للشعب اليهودي بقيت في بابل » (٢٣) .

إذا انتقلنا من التاريخ القديم إلى العصور الوسطى نجد أن الشواهد التاريخية تشير بنفس الاتجاه أي باتجاه نقض أسطورة اليهود ككتلة بشرية موحدة متجانسة منعزلة تماماً عن محيطها الاجتماعي .

وقد تمكن المستشرق المعروف ماكسيم رودنسون من تقديم شواهد تاريخية إضافية في إيضاح الحقيقة حول وضع اليهود في المجتمع المسيحي عامة قبل بروز العوامل التاريخية الحديثة التي حولت بعض الطبقات اليهودية إلى ميدان التجارة الواسعة والتعامل بالرأسمال بالمعنى الحديث (٢٤) . كتب رودنسون ما يلي في إيضاح هذا الموضوع مستشهداً بالمؤرخين القدماء :

(٢١) المرجع السابق ، يوري ايفانوف ، ص ١٤ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ١٥ .

HISTORY OF THE PERSIAN EMPIRE, Phoenix Book, 1960, p. 57.

(٢٣) يوري ايفانوف ، ص ١٥ .

Sokolow, N. HISTORY OF ZIONISM, Vol. II, p. 401.

(٢٤) في مقدمة رودنسون للطبعة الفرنسية الجديدة لكتاب ليون المذكور سابقاً .

« وحول هذه النقطة يلخص بلومنكرانز نتائج تحقيق مسهب يتناول وضع يهود العالم اللاتيني على أثر الحروب الصليبية فيقول : « إنهم - أي اليهود - يخضعون لنفس القوانين المطبقة على المسيحيين ولا يتميزون عنهم بأي شيء ، يتحدثون اللغة ذاتها ويلبسون بالطريقة ذاتها ، ويمارسون مهناً مماثلة ، ويختلطون في ذات المنازل ، ويجتمعون في حمل السلاح للدفاع عن الوطن المشترك » . ويذكر بلومنكرانز في سياق التحقيق كذلك « أنه خارج نطاق الوظائف العامة ليس هناك من مهنة يحرم على اليهود ممارستها » ، فالقيود المشار إليها تقوم على أساس ديني لا يجري تطبيقه بصورة عامة ، وهذا الأساس لا يحصر نشاط اليهود ضمن إطار اختصاصات معينة ، كأن يمنع مثلاً المسيحيون من مراجعة طبيب يهودي ، أو أن يحرم على اليهود تعاطي تجارة بيع الأدوات الدينية . في عصرنا هذا ، لم يرد أي نص يتناول حق اليهود بالربا أو ممارستهم هذه المهنة . . لسبب بسيط هو أنه لم تكن قد وجدت بعد تجارة المال على مستوى واسع بحيث يمكن أن تتحول إلى مشكلة من مشاكل النظام العام » (٢٥) .

وينطبق هذا الوصف كذلك على وضع الشعب اليهودي ضمن نطاق الامبراطورية الاسلامية . يقول رودنسون بهذا الصدد :

« وفي ظل الامبراطورية الاسلامية والدويلات التي قامت على أشلائها ، والتي احتفظت فيما بينها بصلات وثيقة ، ازدهرت التجارة بين مناطق متباعدة ، وتقدم الانتاج الزراعي الخاص بكل اقليم من الأقاليم ، وراجت الصناعات اليدوية . وشارك اليهود كسائر عناصر السكان في هذا التقدم ، ومارس عدد كبير منهم التجارة كما يقول جواتين : لقد أدت هذه الثورة « البورجوازية » إلى الاسراع في تحويل اليهود من شعب يمارس بالدرجة الأولى المهن اليدوية إلى جماعة تهتم بصورة رئيسية بالتجارة . . . وعندما وجد اليهود

(٢٥) ترجمة أسرة مجلة «الحرية» ، بيروت ، ٢٨ - ٧ - ١٩٦٩ ، عدد ٤٧٤ ، ص ١٠ .

أنفسهم إبان العصر الاسلامي أمام حاضرة ميركانتيلية قابلوا التحدي وتحولوا بدورهم إلى أمة تتكون من رجال الأعمال وباشروا بالقيام بدور رئيسي في نهضة الحضارة الجديدة ، ويضيف المؤلف بطريقة ذات مغزى فيقول : « إن هذا التغيير لم يتم دون أن يواجه معارضة عنيفة » (أي من قبل اليهود أنفسهم) ، ويمكن للمرء أن يجد أصداء هذه المعارضة فيما كتبه يهودي آخر اعتبر « الأعمال مهنة غير يهودية يراد بها تقليد العرب أو المسلمين بوجه عام » (٢٦) .

وننطبق نفس الاعتبارات والحقائق على وضع اليهود في الدولة العثمانية كما يتبين من مراجعة ما كتبه الباحث الصهيوني الأمريكي هالبرين الذي قال : « كان اليهود - من رعايا السلطان ، في الامبراطورية العثمانية يتمتعون بحرية تامة سواء في الدخول إلى فلسطين أو الخروج منها . وكانوا يتنقلون بدون عقبات في جميع أرجاء أراضي الامبراطورية الممتدة من افريقيا الشمالية حتى البلقان ... وكانت السلطات الامبراطورية أكثر ترحيباً إزاء النازحين من أوروبا المسيحية . إلا أن المهاجرين الأوروبيين والرعايا اليهود كانت تجذبهم تلك المناطق من الامبراطورية حيث الظروف الاقتصادية والسياسية أكثر ملاءمة : اسطنبول ودمشق أو القاهرة أكثر من فلسطين » (٢٧) .

لقد أطلت بعض الشيء في ذكر الأمثلة لأن الوهم المثالي الذي تحاربه النظرة المادية التاريخية إلى الشعب اليهودي وتاريخه ، مكرس في الأذهان إلى أبعد الحدود ويتطلب جهداً مستمراً ومحاولات متكررة ومستفيضة لتعريته وتبديده وطرده نهائياً من ثقافتنا المعاصرة . وعليه سأورد مثلاً أخيراً من العصور

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٠ - ١١ .

(٢٧) Halpern, B., THE IDEA OF THE JEWISH STATE, Boston, 1961, p, 105.

كما جاءت في كتاب يوري ايفانوف ، « احذروا الصهيونية » ، ص ٢٢ .

الحديثة يبين المواقف المتباينة والمتناقضة للطبقات الاجتماعية اليهودية ويدحض الوهم الذي لا يرى في اليهود إلا عنصراً متجانساً تمام التجانس بطبيعته ومصالحه .

يذكر أحد المؤرخين أنه في أعقاب فشل ثورة ١٨٤٨ في فرنسا قامت السلطات الرجعية بنفي ١٥ ألف تاجر كان بينهم الكثيرين من العمال اليهود . وفي نفس الوقت كان من أسباب نجاح السلطات الرجعية الأوروبية في قمع ثورات عام ١٨٤٨ القروض التي قدمتها البورجوازية اليهودية الكبيرة (متحالفة مع الزعامات الدينية اليهودية) إلى البابا في روما والجنرال لويس كافينياك قانع الثورة في فرنسا ، ومترنيخ في النمسا (٢٨) .

توضح هذه الشواهد أن شرائح اجتماعية يهودية كانت معرضة للانصهار المستمر ، وبأعداد كبيرة ، في البيئة الاجتماعية التي كان يعيش فيها اليهود ، وأنهم لم يكونوا يخضعون منذ القدم لوضع « اجتماعي شاذ » أو يشكلون فئة غريبة جداً ترفض الاختلاط والاندماج بمحيطها . وينفي هذا التحليل كل مزاعم الصهيونية حول الصمود البطولي للشعب اليهودي في وجه الانصهار والدمج ، وحول الخصائص التي حافظ عليها اليهودي بعزلته المزعومة مما يميزه عن بقية شعوب الأرض ويفرده عن بقية البشر . كما يفسر لنا تلاشي العبرية كلغة حية واكتساب اليهود في كل مكان تقريباً للغة المجتمع الذي يعيشون فيه بعد مزجها إلى حد ما بالتعابير العبرية .

يضاف إلى هذه الملاحظات ملاحظة هامة أخرى حول « عشق اليهود للعزلة » على حد زعم عدد من الكتاب العرب قبل نشوء المجتمعات القائمة ضمن إطار الدولة القومية الموحدة كما عرفناها في العصر الحديث ، كانت الدول

(٢٨) المرجع السابق ، يوري ايفانوف ص ٣٠ .
Sacher, N. M., THE COURSE OF MODERN JEWISH HISTORY, p. 149.

والامبراطوريات تنقسم في بنائها الداخلي الى تجمعات بشرية متميزة تتصف كل مجموعة منها بانغلاق شديد نسبياً على نفسها كما تتمتع باستقلالها الذاتي في إدارة شؤونها وقضاياها .

كان لكل مجموعة من هذه التجمعات البشرية مصالحها التي تجمعها وعصبيتها الخاصة (دينية ، قبلية ، اقطاعية) مما جعلها تعيش حياتها في عزلة نسبية عن بقية العصبية المماثلة . عرفت كافة الدول الاقطاعية اللامركزية مثل هذا الوضع الاجتماعي ، وما نظام الطوائف الدينية المستقلة في شؤونها الداخلية كما نعرفه في هذه المنطقة إلا مثلاً حياً على ما نقول . ويصدق هذا الشيء أيضاً على تجمعات الأقليات بصورة عامة (أكراد ، دروز ، يهود ، أرمن .. الخ) التي لا تزال حريصة على استمرار وضعيتها الخاصة واستقلالها الذاتي في تسيير شؤونها ضمن المجتمع العربي . إن العزلة التي عاشها اليهود في المجتمعات الاقطاعية اللامركزية لم تكن عزلة خاصة بهم جاءت نتيجة ميول متأصلة فيهم تدفعهم في هذا الاتجاه بل كانت سمة جوهرية من سمات التنظيم الاجتماعي المعمول به في تلك المجتمعات والأوقات (حارة الأكراد ، حارة النصارى ، حارة اليهود ، جبل الدروز ، جبال العلويين الخ ..) ولا يشكل هذا التنظيم الاجتماعي « عزلة » لأي فئة من الفئات الداخلة فيه بالمعنى السيئ للعبارة الا اذا تلاشى النظام في مرحلة تاريخية لاحقة (بروز الدولة الاقطاعية المركزية ثم تكوين الدولة القومية الحديثة) بحمله ولكنه بقي مفروضاً ، لسبب من الأسباب ، على فئة معينة من الناس دون غيرهم مما يمنحهم من الانسجام مع المرحلة الجديدة واكتساب خصائصها . في هذه الحال فقط بإمكاننا الكلام عن العزلة المفروضة على تجمع بشري معين ، مثل اليهود أو غيرهم ، ومن هنا كان الجيتو بمعناه القدحي ، أي باعتباره وضعاً متخلفاً وشاذاً ومرفوضاً في ظروف مرحلة تاريخية متقدمة . غير أن الفكر الصهيوني يتبع الطريقة المثالية الوهمية في تفسير التاريخ فيصور العزلة السابقة التي اتصف بها التركيب الاجتماعي عامة في مرحلة

الدولة الاقطاعية اللامركزية مثلاً على أنه شر مفروض على اليهود وحدهم ،
تحمّلوه ببطولة وصبر الى أن جاءت الصهيونية لتنقذهم ... إلى
آخر المعزوفة .

من خلال التحليل التاريخي - المادي يتبدد وهم آخر نسج حول الطبيعة
اليهودية ، سبق أن ذكرت الفكرة الشائعة حول حب اليهود المتأصل للمال ،
وكونهم بطبيعتهم لا يصلحون الا للتجارة والربح وانتهاز الفرص والربا .. مرة
أخرى نعود الى ما كتبه رودنسون لنوضح للقارئ العربي أن بروز قطاع
يهودي في عالم التجارة ورأس المال والربا بصورة مركزة جداً وعلى النحو
المعروف عنهم في العصور القريية ، هو ظاهرة حديثة نسبياً جاءت مع ظروف
تاريخية معينة . أي أن المسألة لا تعالج عن طريق الكلام عن نوازع خفية أزلية
في نفوسهم أو في الطبيعة اليهودية يقول رودنسون :

« وأثناء الحقبة الواقعة بين القرن السادس والقرن الثاني عشر حدث تغيير
جذري في بنيان اليهود المهني ، وتحول الشعب الذي كان يعيش حتى تلك الفترة
على الزراعة والحرف اليهودية إلى التجارة مع اهتمام خاص بتجارة المال ،
ولم يصلوا في هذا المجال الى القمة الا قبل أواخر القرون الوسطى ... وحتى
أثناء تلك الفترة اقتصر هذا النشاط على بعض المناطق الواقعة شمال الألب
ونهر اللوار » (٢٩) .

(٢٩) مجلة « الحرية » ، بيروت ، ٤ آب ، ١٩٦٩ ، ص ١٢ . تأييداً للقول بأن اليهود
في العصر القديم كانوا حرفيين بين لي أحد الزملاء العرب من أساتذة التاريخ العربي أن يهود اليمن
لم يتعاملوا بالربا بل كانوا الصناع والزراع كذلك ، والسبب في ذلك يرجع إلى بقاء اليمن منعزلاً
عن العالم الحديث وتطوراته .

كما ذكر لي بأن تعلق الفكر الغربي الحديث بفكرة اليهودي المراي تعود جزئياً إلى الانجيل
حيث وردت قصة طرد المسيح للفريسيين من الهيكل لأنهم كانوا يتاجرون بالمال والربا. وبما ←

يتطرق ليون الى تفسير ظهور الحركة الصهيونية في أوروبا على أسس تاريخية مادية واقعية رافضاً بذلك كافة التحليلات الخيالية التي تفسر بها الصهيونية نفسها والتاريخ اليهودي . ينفي ليون الماركسي بشدة الزعم الصهيوني بأن الشعب اليهودي كان يشكل أمة متكاملة منذ ألفي سنة ، ويبين علاقة الحركة الصهيونية عامة بالطبقة البورجوازية السائدة في أوروبا وبالنظام الرأسمالي التابع لها ، كما يوضح علاقتها العضوية الحميمة بالتوسع الاستعماري الذي وصلت اليه الرأسمالية بطبيعة تركيبها ومنطق نموها الداخلي القائم على الاستغلال والمزيد من الاستغلال . ثم يسلط أضواء التحليل على دور البورجوازية اليهودية في أوروبا (وخاصة البورجوازية الصغيرة) في إفراز الحركة الصهيونية وبلورة إيديولوجيتها القومية الشوفينية من خلال صراعها مع البورجوازيات المحلية القوية في ظل التنافس الاقتصادي الحر وضمن إطار انحلال تلك المرحلة من النظام الرأسمالي . أي يضع هذا التحليل ، الصهيونية كحركة سياسية ، وكإيديولوجية ضمن إطار ظروفها التاريخية الطبيعية ، وهي باختصار بروز الطبقة الوسطى وصعود الرأسمالية ضمن نطاق الدولة القومية الموحدة وسوقها الحرة وانتصار علاقاتها الانتاجية والاجتماعية انتصاراً نهائياً على كل القوى المعادية لها .

يتلخص الاستنتاج الرئيسي من هذه المراجعة في نقطتين : (١) لا يوجد ثمة

→ أن وضع اليهود المالي في آخر العصر الوسيط تشابه في أذهان المسيحيين بما جاء في قصة الانجيل اعتبروا ذلك على أنه مجرد استمرار للحياة اليهودية . غير أن الواقع التاريخي أعقد بكثير من هذه التصورات المبسطة كما حاولت أن أبين أعلاه . (د. فواز طوقان ، الجامعة الأردنية) . كذلك بين رودنسون بعض الحقائق الإضافية بالنسبة لأوضاع اليهود في العالم القديم . قال : « نعرف جيداً أوضاع اليهود في مصر في المرحلة المتأخرقة بفضل أوراق البردي الاغريقية الوفيرة . ويمكننا أن نعرف تماماً منهم ، كانوا يحترفون كل المهن الممكنة والمتصورة في فلسطين وكانوا فلاحين . وقد كتب فلافيوس جوزيف ، وهو مؤرخ يهودي عمل في خدمة الرومان ، كتب يقول : « أما نحن فمن الفلاحين ولسنا موهوبين بشكل خاص في التجارة كالاغريق » . كان اليهود فلاحين أساساً في بابل في العراق ، قبل ظهور الاسلام . وبعد الاسلام أصبحوا من سكان المدن » . (مجلة « الطليعة » القاهرية ، مايو ١٩٧٠ ، ص ١١٢ ، ١١٣) .

شيء اسمه « المسألة اليهودية » شبه الأزلية الموجودة منذ بداية التاريخ والملازمة باستمرار حياة اليهود وفي كل مكان وزمان وحيثما حلوا إلى آخر ذلك من الأوصاف المعروفة . إن ما اصطلاحنا على تسميته بالمسألة اليهودية هي ظاهرة اقتصادية - اجتماعية حديثة في الأساس ولدها تطور النظام الرأسمالي الحديث . لكن المفكرين البورجوازيين الذين اهتموا بدراسة الموضوع جردوا الظاهرة عن ظروفها الموضوعية واقتلعوها من بيئتها التاريخية لينسبوهما إلى مجرى التاريخ منذ البداية حتى اليوم . أي أنهم أعادوا كتابة التاريخ على ضوء اهتمامات الحاضر ومصالحه ليبينوا أن المسألة اليهودية موجودة منذ القدم . وهذا النمط من التزييف التاريخي هو السائد في كافة الكتابات العربية حول المسألة اليهودية وتاريخها المزعوم .

(٢) يخضع تاريخ الشعب اليهودي كغيره من التجمعات البشرية ، إلى صيرورة تاريخية معينة يمكن دراستها وتحديد مراحلها وليس فيه أي شيء من سمات « الشواذ » أو « الغريبة » أو « التفرد » التي تدهش الباحثين العرب فيكتبون عنها بهذا الأسهاب والاطناب . كان اليهود خاضعين باستمرار لعمليات انصهار وفرز دائمة في مراحل تطورهم التاريخية . عمليات فرز أنتجت اليهودي التاجر الغريب المرابي ، وعمليات دمج مستمرة أيضاً أنتجت اليهودي المزارع والحرفي والبورجوازي الصغير والرأسمالي المنسجم مع عصره وبيئته . تعلمنا النظرة الواقعية أن التاريخ اليهودي ليس واقعة سكونية جامدة ترفض بعناد دائم العالم الخارجي المحيط بها بل هو صيرورة مستمرة تحمل في ثناياها كل الصراعات الاجتماعية التي ترافق حركة المجتمع من مرحلة إلى أخرى . وربما كانت قصة هابيل وقابيل من أقدم الرموز المتبقية لنا عن واقع هذه الصراعات . كان هابيل راعي غنم بينما كان قابيل يحرث الأرض إلى أن اضطر قابيل المزارع للقضاء على هابيل الراعي البدوي . إنه الصراع الذي يرافق انتقال المجتمع اليهودي من مرحلة البداوة والرعي إلى مرحلة التحضر والزراعة . جدير بالذكر

أيضاً أن أنبياء إسرائيل المشهورين كانوا يأتون دوماً من خارج المدن ليصبوا جام غضبهم على أهلها وعلى نمط حياتها وظرائق انتاجها للثروة ويهاجمون العمل التجاري وتعاطي المال . كانوا يأتون إلى مجتمع المدينة من الريف شبه الزراعي شبه البدوي ليحاكموا أهل المدن ويدينوا حياتهم على أساس معايير وتصورات متخلفة مشتقة من نمط عيشهم الريفي البدوي وقيمه الرعوية . مرة أخرى انه الصراع الاجتماعي المرافق لانتقال هذا المجتمع القديم إلى مرحلة نمو المدن وسيطرتها . وعلى ما أعتقد يوجد علاقة حميمة بين انسحاب آخر أنبياء اليهود (المسيح) لمدة أربعين يوماً إلى البرية وبين موقفه المضاد للأغنياء ورجال المال والصرافين والتجار في المدن .

القِسْمُ الثَّانِي

الصهيونية ظاهرة استعمارية

« نحن نعلم ما تنتظرون منا - أنتم تريدون منا أن نحمي قناة السويس . علينا أن نؤمن طريقكم إلى الهند عبر الشرق الأوسط . نحن على استعداد لإنجاز هذه المهمة الشاقة ، لكن يتوجب عليكم السماح لنا بأن نصب قوة قادرة على القيام بواجبها » . (ماكس نورداو مخاطباً الأنكليز) .

لا شك أن عدداً كبيراً من الباحثين (من مختلف الجنسيات ووجهات النظر السياسية والقناعات الإيديولوجية) قد أشاروا إلى ارتباط الحركة الصهيونية ، منذ نشوئها ، بالاستعمار والامبريالية العالمية . غير أن الموضوع الذي ينبغي التشديد عليه بالنسبة للرأي العام العربي والمؤسسات التي تتفاعل معه وتحركه هو ضرورة تحقيق فهم أوضح وأدق لطبيعة هذا الارتباط . إن التصورات الطاغية عربياً حول موضوع ارتباط الصهيونية (وإسرائيل) بالاستعمار تتلخص في فكرتين متعارضتين :

تقول الأولى أن الحركة الصهيونية (وإسرائيل طبعاً) ليست إلا أداة شبه

صماء للاستعمار مسخرة كلياً لخدمة مصالحه في المنطقة . تخضع الصهيونية ، وفقاً لهذا الرأي ، خضوعاً تاماً لإرادة الدول الاستعمارية وتأتمر بأمرها وهي لا تفعل شيئاً إلا بإذن منها ولأجل خدمة مصالحها ومخططاتها الحيوية في منطقتنا . بينما تقول الفكرة الثانية أن الصهيونية حركة سياسية تسيطر بنفسها ، عن طريق اليهودية العالمية ونفوذها المالي والاقتصادي والسياسي ، على الدول الاستعمارية الغنية والقوية . وتستفيد إسرائيل من طاقات هذه الدول الكبرى وتسخرها لمصالحها عن طريق التحكم الخفي باقتصادها وسياساتها ومقدراتها . ومع أن هاتين الفكرتين متناقضتين بالنسبة لتصوير علاقة السيد بالعبد فاننا كثيراً ما نجد الكتاب العرب يتبنون التفسيرين معاً بدون أي انتباه للتنافي القائم بينهما . بطبيعة الحال نادراً ما تكون الحقيقة حول علاقة القوى التاريخية والاجتماعية ببعضها على هذه الدرجة من البساطة والسذاجة ، إذ أنه ليس صحيحاً أن الحركة الصهيونية ليست إلا أداة صماء في يد دول استعمارية مثل بريطانيا أو أميركا فيما بعد ، كما أنه ليس صحيحاً أن الحركة الصهيونية بذاتها تسيطر على الدول الرأسمالية والاستعمارية وتسخرها لمصالحها .

الأمر المهم بالنسبة لظاهرة ارتباط إسرائيل بالاستعمار هو أن نقدم تحليلاً لها يستند الى منهج جديد بحيث لا نقع في أخطاء وتبسيطات التفكير الميكانيكي وفجاجة نتائجه . هذا لا يعني أن المفكرين الماركسيين لم يرتكبوا عدداً من الأخطاء التفصيلية أو أنهم لم يقعوا في بعض التقديرات المبسطة المجانبة للصواب في دراستهم للموضوع ، غير أن هذه المآخذ لا تنتقص من أهمية المحاولة نفسها ، أي من تطبيق المنهج المادي التاريخي في التحليل على ظاهرة الارتباط العضوي بين الصهيونية وإسرائيل من ناحية والاستعمار والامبريالية من ناحية ثانية .

يبين هذا النوع من التحليل أن العلاقة بين الطرفين ذات طبيعة جدلية حية قائمة على التفاعل المتبادل بينهما وعلى تشابك مصالحهما ، وتطابقهما تطابقاً شبه

تام . وينتج عن هذا الوضع وحدة حال مركبة بين الطرفين تضم عدداً من التناقضات الجزئية والاختلافات التفصيلية في داخل نسيجها المتناسك . والمهم في الموضوع ، بالنسبة لطرفي العلاقة ، هو ألا تتفاقم التناقضات الجزئية بحيث تهدد الوحدة المصلحية بينهما بالتفكك . على أساس النظرة الميكانيكية الفجة للموضوع تتحلل هذه الوحدة المركبة الحية إلى قطبين متناقضين ساكنين : أما أن تكون الصهيونية مهيمنة على الاستعمار ومسيرة له ، أو يكون الاستعمار هو المسيطر على الصهيونية ومسخر لها لخدمة مصالحه . أما النتيجة الطبيعية لهذه التجزئة التجريدية المفتعلة فهي ضياع الحقيقة الموضوعية بتركيبها المعقد . النظرة الميكانيكية التبسيطية إلى قوى التاريخ الحية والمتحركة هي التي تؤدي إلى تشويه الواقع والحقيقة على هذا النحو .

باتباع هذا المنهج وتطبيقه يصبح من الممكن تفسير ظاهرة الصدام المسلح الذي وقع بين الصهيونية من جهة والحكم الانكليزي الاستعماري في فلسطين من جهة أخرى ، علماً بأنه لا يمكن أن تلقى هذه الظاهرة أي تفسير علمي وواقعي على أساس الفرضية القائلة بأن الصهيونية هي المسيطرة على مقدرات بريطانيا ، أو على أساس الفرضية المعاكسة القائلة بأن الصهيونية ليست إلا أداة للاستعمار البريطاني فحسب (أو الأمريكي فيما بعد) (٣٠) . ومع غياب المنهج العلمي التاريخي في الكتابات العربية المتصدية لهذا الموضوع وفشل الفرضيات الميكانيكية المذكورة لا يبقى أمام هؤلاء الكتاب من سبيل الا تجاهل ظاهرة

(٣٠) كما أنه ليس بالإمكان تفسير الخلافات الحادة التي تنشأ أحياناً بين إسرائيل والولايات المتحدة من خلال أية واحدة من الفرضيتين المذكورتين على حدة ، على سبيل المثال الخلاف بين الدولتين عام ١٩٥٦ حول العدوان الثلاثي على مصر ، والخلاف بين ترومان وبن غوريون حول محادثات لوزان (رسالة ترومان إلى بن غوريون في ٢٩ أيار ١٩٤٩) . لمزيد من التفاصيل أنظر : ليلى سليم القاضي A Survey of American Israeli Relations مركز الأبحاث ، منظمه التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٩ - ١٤ . وكتابي « النقد الذاتي بعد الهزيمة » ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ ، ص ٥٣ - ٦٩ .

الصدام الصهيوني الانكليزي في فلسطين أو اعتبار المسألة كلها جزءاً من المؤامرة الجهنمية العالمية التي يحكمها اليهود في الخفاء والتي يسيطرون عن طريقها على مجرى التاريخ وعلى العالم الرأسمالي والشيوعي مرة واحدة .

غير أن التدقيق بالموضوع على أسس سليمة يبين لنا الحقيقة التالية : أثناء الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد الفلسطيني ازدهاراً كبيراً بقطاعيه العربي واليهودي ، وجنت البورجوازياتان العربية واليهودية في فلسطين أرباحاً كبيرة ، مع العلم بأن حصة الأسد كانت من نصيب القطاع اليهودي لأسباب عديدة ليس هنا مجال الخوض فيها . جاء هذا الازدهار نتيجة اضطرار المجهود الحربي الانكليزي في هذه المنطقة الاعتماد على الاقتصاد المحلي وعلى الاقتصاد الفلسطيني بصورة مهمة وخاصة ، مما جعل الدولة المستعمرة تشجع نموه السريع^(٣١) . وكانت النتيجة أن وجد اليهود أنفسهم في آخر أيام الحرب ، يمتلكون اقتصاداً ديناميكياً نامياً ، وجيشاً منظماً نسبياً اكتسب خبرات عسكرية كبيرة أثناء الحرب ويمتلكون تنظيمات سياسية فعالة هي أقرب إلى « الدولة ضمن الدولة » منها إلى أي شيء آخر ، بالإضافة إلى إيديولوجية قومية متشددة . كانت هذه العوامل تشكل الأساس المادي الملموس لمطلب الاستقلال السياسي الذي رفعه اليهود صراحة في فلسطين بعد الحرب . أي أصبح من المتعذر عودة الأمور في فلسطين إلى ما كانت عليه قبل الحرب بالنسبة لسيطرة بريطانيا التي بدأت بضائعها تغزو أسواق مستعمراتها من جديد ، ومن جملتها فلسطين . من هنا يتبين أن مصالح البورجوازية اليهودية ، كما تبلورت وترسخت أثناء فترة الازدهار الاقتصادي ، قد أصبحت متناقضة تماماً مع الحكم الاستعماري المباشر مع الاستغلال الاقتصادي على الطريقة القديمة . هذا هو الأساس المادي والحيوي للصدام المسلح بين اليهود في فلسطين ومؤسساتهم الصهيونية وبين الحكم الانكليزي . لا بد

(٣١) سارعت ظروف الحرب في نمو البورجوازيات المحلية عامة في المنطقة .

من إضافة عامل آخر عجل في وقوع الصدام وهو بروز الولايات المتحدة بعد الحرب على مسرح السياسة العالمية مما أدى إلى تبدل في التوجه الصهيوني التقليدي من بريطانيا إلى أمريكا ، وعليه تغلبت القوى الموالية لأمريكا ومصالحها ، ضمن الحركة الصهيونية عامة ، على القوى التقليدية الموالية للدولة الاستعمارية القديمة .

وجدير بالذكر أن تمرد الجاليات المستعمرة (بكسر الميم) ، في مرحلة لاحقة ، على سيطرة الدولة الاستعمارية ، التي حمت عملية الاستعمار والاستيطان وشجعتها أصلاً ، ليس ظاهرة غريبة على الإطلاق كما يتبادر للذهن للوهلة الأولى . لقد تمرد المستعمرون الأوروبيون في الجزائر على الدولة الاستعمارية الأم التي حمت مجيئهم وجعلت استيطانهم واستقلالهم ممكنين (علماً بأن قسماً كبيراً من هؤلاء الأوروبيين ليسوا من أصل فرنسي) كما تمردت الأقليات البيضاء في عدد من المستعمرات الأفريقية على الدولة الاستعمارية الأصلية (حرب البوير ، روديسيا ..) بسبب تبدل الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي تربط الطرفين . غير أن هذا التمرد ، والصدام الذي يتبعه ، لا يعني في حال من الأحوال أن الأقلية المستعمرة (بكسر الميم) قد فككت ارتباطها بالنظام الاستعماري العالمي بصورة عامة ، بل على العكس من ذلك أنه يعني توطيد صلاتها بالقوى الاستعمارية الجديدة في مرحلة صعودها واحتلالها لمواقع الاستعمار القديم في محاولة مرنة لحماية هذه المواقع وقهر الشعوب واستغلالها مجدداً .

على هذا الأساس بإمكاننا القول أن وضع البورجوازية اليهودية في فلسطين بعد الحرب كان يشبه ، إلى حد كبير ، وضع البورجوازيات المحلية الناشئة في البلاد المستعمرة (بفتح الميم) من حيث ارتباط الأخيرة بالنظام الرأسمالي للدولة الأوروبية المسيطرة ارتباطاً عضوياً وأساسياً ، ومن حيث تمرد هذه البورجوازيات المحلية على مصالح الدولة الأجنبية السيدة لتحقيق نوع من الاستقلال السياسي الشكلي لنفسها ولسوقها الوطنية . أي كانت البورجوازية اليهودية في وضع غير

القادر على الاستمرار في صعوده تحت الحكم الاستعماري المباشر وغير القادر على الاستمرار في الحياة بدون الارتباط العضوي والمستمر بالنظام الاستعماري العالمي . وهذه حال تشبه وضع البورجوازيات المحلية الضعيفة ، وخاصة الكومبرادورية منها ، في البلاد المستعمرة أو شبه المستعمرة (بفتح الميم) . لذلك ما أن خرجت بريطانيا من فلسطين وحصلت البورجوازية اليهودية (وهي حاملة لواء الدعوة القومية الصهيونية) على دولتها القومية رتبت إسرائيل أوضاعها مع الاستعمار والامبريالية بسرعة فائقة واختفت آثار النزاع والصدام السابق مع بريطانيا بلمح البصر . يضاف إلى ذلك أنه كان لنمو البورجوازية اليهودية السريع نسبياً في فلسطين تأثيره الهام على حياة المجتمع العربي الفلسطيني وتطوره . ويتلخص هذا التأثير بإعاقة نمو طبقة بورجوازية رأسمالية فلسطينية قوية نسبياً تقود النضال الوطني وتحول قسماً من الفلاحين الفلسطينيين إلى بروليتاريا في المدينة ، كما حدث في سوريا ولبنان مثلاً . يفسر لنا هذا الواقع التاريخي عدم بروز أية أحزاب سياسية فلسطينية مهمة بالمعنى المطلوب في تلك المرحلة وبقاء الزعامة بيد طبقة ملاك الأرض من الاقطاعيين (حسيني ، عبد الهادي ، خيري ، تاجي) وحلفائهم من الزعامات العائلية والدينية (طوقان ، خالدي ، نشاشي) والبورجوازية الكومبرادورية الضعيفة المهلهلة (مصري ، شكعة ، نابلسي) . بعبارة أخرى أمام التفوق المالي والصناعي ليهود فلسطين لم تنشأ بورجوازية وطنية فلسطينية ذات أهمية وتأثير في حياة البلاد .

من ناحية أخرى يقدم الكتاب الماركسيون تحليلات تبين بكل وضوح أن القومية العربية هي في جوهرها حركة تقدمية معادية للاستعمار والصهيونية ومكافحة لأجل التحرر الوطني العربي ، كل ذلك ضمن اطار ثورات المستعمرات عامة ، وانتفاض القوميات المضطهدة ضد النظام الاستعماري العالمي . غير أن هؤلاء الكتاب يقعون أحياناً في عدد من التأويلات الخاطئة والتحليلات السطحية والاستنتاجات المبسطة (إلى حد السذاجة أحياناً) ، عند تطرقهم

لبعض التفاصيل حول طبيعة القوى العربية المعادية للاستعمار وسلوكها وردود فعلها تجاه الأحداث وخاصة ثورة عام ١٩٣٦ وحرب عام ١٩٤٨ .

لا شك عندي أن مصدر هذا التقصير في معالجة هذه الناحية المهمة من الموضوع يعود إلى عوامل متعددة منها : عدم اطلاع بعض هؤلاء الكتاب بصورة كافية على تفاصيل الأحداث واعتمادهم على المصادر الثانوية والغربية في معلوماتهم عنها ، عدم توفر دراسة جدية مشهورة وموثوقة علمياً ، قائمة على المنهج المادي - التاريخي في عرض الصراع العربي ضد الصهيونية والاستعمار بحيث يستطيع الرأي العام التقدمي في الخارج استيعابها والتأثر بها واعتبارها مرجعاً يستند إليه ، ارتباط الزعامات العربية الدينية والعشائرية والاقطاعية والبورجوازية التقليدية ارتباطاً حميماً بالدول الاستعمارية الكبرى بصورة مباشرة ومفضوحة ، وتعامل بعضها مع النازية ، تأثر هؤلاء الكتاب إلى حد ما بالصورة التي ترسم عادة عن الصهيونية وإسرائيل في بلدان أوروبا الغربية وخاصة بعد المذابح النازية .

وعلى سبيل المثال يعتبر ناثن واينشتوك في مقاله « إسرائيل والصهيونية والصراع الطبقي »^(٣٢) ثورة عام ١٩٣٦ على أنها انتفاضة عربية معادية للاستعمار . ولكنه لا يتابع هذا المنطق إلى نتائجه الطبيعية بل ينحرف عن الخط السوي ليقول أن ثورة ١٩٣٦ كانت « انتفاضة معادية للاستعمار تولى القادة العرب وبريطانيا حرفها عن أهدافها لتصبح حركة معادية للصهيونية » . لا شك أن الاستعمار قد نجح بالتواطؤ مع الزعامات العربية والفلسطينية الدينية والاقطاعية والعشائرية والبورجوازية ، في حرف الثورة عن أهدافها الحقيقية ومن ثم اجهاضها نهائياً . ولكن هذه الحقيقة لا تؤدي إلى النتيجة

(٣٢) مجلة Partisans باريز ، عدد ٢٠ ، نيسان - أيار ١٩٦٥ ، عن الترجمة العربية غير المنشورة ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت .

السادجة التي توصل إليها واينشتوك ، لأنه إذا كانت ثورة ١٩٣٦ معادية للاستعمار ، باعتراف كل باحث تقدمي ، وإذا كانت الصهيونية متحالفة تحالفاً عضوياً ومصيرياً مع الاستعمار ، كما يردد واينشتوك باستمرار ، فإن الاستنتاج السليم لا يمكن أن يكون إلا أن الثورة الفلسطينية كانت معادية للصهيونية أيضاً وبالضرورة . أي أنها كانت انتفاضة معادية للاستعمار بشكليه الرئيسيين في فلسطين : الحكم الانكليزي وسيطرته ، والاستيطان الصهيوني واغتصابه المستمر لأرض الوطن . عند التدقيق في مقالة واينشتوك يتبين أن مصدر الخطأ الذي يقع فيه هو عدم تمييزه بوضوح بين الثورة كحركة شعبية ذات أهداف معينة من ناحية ، وبين الزعامات الفلسطينية والعربية التي هيمنت عليها من ناحية ثانية . قامت الثورة على أساس مبادرة شعبية ضد الاستعمار الانكليزي والوجود الصهيوني (ثورة القسام في أواخر عام ١٩٣٥) ولم يكن للزعامات التقليدية الفلسطينية علاقة حقيقية بقيامها بالرغم عن أنها هيمنت عليها فيما بعد وقادتها إلى حتفها . بعد تشكيل الهيئة العربية العليا ، التي كانت تسيطر عليها الزعامات الدينية التقليدية والعائلات البورجوازية والاقطاعية الفلسطينية ، لم تنظر هذه القيادات بارتياح للثورة ولم تعتبر أن استمرارها هو مهمتها الأساسية .

ركزت الهيئة العليا جهودها على مجرد استمرار الاضراب إلى أن تغير الحكومة الانكليزية سياستها وتسمح بقيام حكومة وطنية نيابية !! ومع استمرار الثورة وانتشارها لجأت بريطانيا إلى أصدقائها وحلفائها المعروفين من الحكام العرب لتوسيطهم في عملية إقناع الزعماء الفلسطينيين التفاهم سلميًّا مع الدولة المستعمرة . وبطبيعة الحال لم يخذل عملاء بريطانيا سيدهم فجاء نوري السعيد إلى القدس في آب ١٩٣٦ وطلب من الهيئة العربية العليا اتخاذ جميع التدابير لوضع حد للاضراب و « الاضطرابات » على أن تتوسط الحكومة الأردنية لدى بريطانيا لتلبية مطالب عرب فلسطين « المشروعة » . وتدخل

بقية حلفاء الاستعمار في المنطقة العربية من حكام الأردن والسعودية واليمن ووجهوا البرقيات إلى الشعب الفلسطيني يناشدونه « الاخلاص للسكينة » . ولم تتأخر الهيئة العربية العليا في إصدار بيان تستجيب فيه لنداء « الاخوان » من الحكام العرب وتعلن انتهاء الاضراب و « الاضطرابات » وفي نفس الوقت قبلت الهيئة بالوساطة الرسمية العربية مع بريطانيا أي بكل بساطة وقعت الثورة الشعبية المعادية للاستعمار والصهيونية تحت وصاية الحكام العرب المرتبطين بحكم مصالحهم الموضوعية والذاتية ، بالمصالح الاستعمارية في المنطقة . وقعت الثورة في قبضة أصدقاء بريطانيا التقليديين في المنطقة وحلفائها التابعين (نوري السعيد ، الملك فاروق ، الملك عبد الله ..) فكان ما كان من أمرها . حين نأخذ بعين الاعتبار هذه الحقائق التي فاتت واينشتوك لا يمكننا أن نصل إلا إلى نتيجة واحدة حول حتمية معاداة الثورة ، كحركة شعبية ، للصهيونية وذلك استناداً إلى المقدمات الصحيحة التي يثبتها واينشتوك نفسه وانسجاماً مع منهجه السليم في التحليل .

كانت الزعامات العربية المذكورة تجاهر بعدائها للصهيونية من ناحية وكانت ، بحكم مصالحها الطبقية الحيوية ، ملتزمة أشد الالتحام بالاستعمار في المنطقة لذلك بدا لواينشتوك الماركسي وكأن العداء للصهيونية واليهود عامة هو ظاهرة من خلق هذه الزعامات ومن هم وراءها لحرف انتباه الحركات الجماهيرية العربية عن العدو الحقيقي ، ألا وهو الاستعمار بذاته والزعامات الرجعية بنفسها . لقد تنبه واينشتوك إلى أمر جوهري من ناحية ، وهو أن الزعامات العربية الرجعية المذكورة كانت في الواقع على أعظم استعداد للتفاهم الودي السريع مع الاستعمار الانكليزي (وبالتالي مع الوجود الصهيوني) كما بين تصرفها حيال الثورة الشعبية بكل وضوح ، ولكنه أهمل تماماً ، من ناحية أخرى ، العامل الأساسي الذي كان يعرقل مساعي الزعامات في هذا الاتجاه ويطبعها بالخوف والتردد : أي الضغط الشعبي الشديد الذي مارسه الجماهير العربية والقوى

الوطنية الممثلة لها ضد هذا الخط . وكما ذكرت كان المد الشعبي وكانت القوى الوطنية تعادي الصهيونية وتكافح ضد الحكم الانكليزي بدون تمييز . إن مجرد استخدام زعامات عربية ، عميلة ومدانة ومرتبطة موضوعياً وذاتياً بالاستعمار ، للشعارات المعادية للصهيونية ينبغي ألا يؤدي إلى التشكيك بصورة آلية بأصالة هذه الشعارات ومدى تعبيرها الحقيقي عن مطامح الحركة الوطنية الشعبية . لقد رفعت الزعامات العربية إياها هذه الشعارات لصيانة نفسها ووضعها المتهافت جماهيرياً ووطنياً ، أي رفعتها على طريقة مرغم أخاك لا بطل .

تنطبق هذه المأخذ على ما يقوله واينشتوك وبعض زملائه الماركسيين عن حرب ١٩٤٨ وطبيعتها . ويبدو أن رأيه يتلخص ، مع الاعتبارات التي تسنده ، في النقاط التالية :

(١) بعد الحرب العالمية الثانية كان اليهود في فلسطين يقاتلون ، مثلهم مثل العرب ، دولة استعمارية عاتية لذلك كان بالامكان إيجاد تلاق بين الجماهير الشعبية العربية واليهودية لضرب الاستعمار وعملائه من الطبقات المستغلة والزعامات العميلة .

(٢) أرسلت الحكومات العربية العميلة تقليدياً وصراحة للاستعمار جيوشها لغزو فلسطين حين كان لكل حاكم عربي رجعي مطامعه الإقليمية في فلسطين . وقد أدت هذه الخطوة إلى صرف الجماهير العربية عن نضالها المعادي للاستعمار وغذت فيها شعوراً شوفينياً معادياً لليهود بشكل عام . ويورد واينشتوك التعليق التالي في دعم رأيه « بعد طرد الاستعماريين الفرنسيين من سوريا ولبنان — قام البريطانيون بتأسيس « الجامعة العربية » من كل ما هب ودب فكانت مجعاً اقطاعياً خاضعاً لإرادة وزارة المستعمرات البريطانية » .

(٣) كانت بريطانيا واقفة دوماً إلى جانب أصدقائها العرب وعملائها

التقليديين في المنطقة من أمثال نوري السعيد والملك فاروق والأمير عبدالله وكل واحد من هؤلاء أرسل جيشه لغزو فلسطين .

تكمّن المشكلة في موقف واينشتوك واستنتاجاته حول هذه المسألة في بقاء تحليله ضمن النطاق النظري بعيداً عن دراسة الواقع الملموس كما عاشته الحركة الوطنية العربية عامة والفلسطينية خاصة عند انتهاء الحرب العالمية الثانية . وانطلاقاً من هنا سأعرض لموقف واينشتوك بالمناقشة والنقد مع التقيد بمنهجه الماركسي في التحليل .

قد يبدو لأول وهلة أن الصهيونية كانت تقاتل في تلك الفترة الدولة الاستعمارية وسيطرتها على فلسطين مثلها في ذلك كمثّل حركة القومية العربية والجماهير الشعبية المتحركة بها والمستجيبة لها . غير أن التدقيق بالموضوع يبين أن طبيعة الصدام تختلف في كل من الحالتين . جاءت المقاومة العربية الشعبية العنيفة للاستعمار كتعبير حي عن الحركة القومية لشعب مضطهد ومستعمر (بفتح الميم) كما يعبر واينشتوك ويعترف بكل وضوح . وتمثّل الصهيونية بالنسبة لهذه الحركة الوطنية الجزء الأسوأ من الاستعمار عامة لأنها تأخذ الطابع الاستيطاني . وبمقابل ذلك تشكل الصهيونية حركة قومية مضطهدة (بضم الميم) غزت فلسطين من أوروبا في عصر « انفلات الاستعمار الرأسمالي من عقاله » وتحت إشرافه ومستعملة كافة أساليبه الكلاسيكية . وهذا ما لا يشك فيه أي مفكر ماركسي جاد مثل واينشتوك . لذلك يبقى الصدام بين الصهيونية وبين ناحية معينة من نواحي الاستعمار (الحكم المباشر والاستغلال المباشر) صداماً مرحلياً وتناقضاً جزئياً غير عدائي . أي أنه تناقض غير مرشح للتعقّق والاستمرار والتفاقم كما حدث بالنسبة للصدام المستمر بين الحركة الوطنية العربية والاستعمار نفسه . وقد برهنت الأحداث اللاحقة على ذلك بكل وضوح . لذلك تبقى فكرة واينشتوك عن إمكانية تلاقي الحركة العمالية اليهودية - في تلك الفترة - بالجماهير الفلسطينية (العربية) الفقيرة والسادحة

في جبهة ضد الاستعمار فكرة طوباوية ، مثالية لا أكثر . حتى لو فرضنا جدلاً أنه كان يوجد في تلك المرحلة حركة يسارية عربية أممية واعية في فلسطين ذات جذور شعبية متينة (وهذا افتراض مغاير للواقع) ، إن أية محاولة من قبلها لفك ارتباط الطبقة اليهودية العاملة والفقيرة في فلسطين عن قيادتها الصهيونية المتمثلة بالبورجوازية اليهودية كانت ستكون فاشلة حتماً . في تلك الفترة كانت البورجوازية اليهودية هي القوة الاجتماعية الصاعدة في فلسطين والمهيمنة على جماهيرها اليهودية والمعبئة لطاقات قاعدتها الشعبية العريضة بوسائل عديدة منها إيديولوجيتها القومية العنصرية إن أية محاولة خارجية لسلخ القاعدة العمالية — مثلاً — عن القوة الصاعدة وهي في عزها وعنفوانها — كان لا بد وأن تلاقي الفشل ، تماماً كما حدث للمحاولات الاشتراكية الأوروبية قبل الحرب العالمية الأولى ، التي عملت على فك ارتباط الطبقة العاملة عن البورجوازية القائدة في كل دولة من الدول الأوروبية حين تبين أن هذه البورجوازيات كانت تتجه حتماً نحو مجزرة كبرى بسبب تنافسها الاقتصادي وتناحرها الاستعماري . وقد برهنت كافة التنبؤات القائلة بأن الطبقة العاملة في فرنسا أو ألمانيا لن تشارك في هذه الحرب الرأسمالية القذرة عن كونها مجرد أمان طوباوية وآمال خيالية . وبعبارة أخرى ان عدم قيام لقاء بين الجماهير الكادحة العربية واليهودية ضد الاستعمار في تلك الفترة لا يعود إلى الانحراف الذي أصاب الحركة العربية عن أهدافها النضالية الحقيقية بسبب دخول جيوش الحكومات العربية العميلة إلى فلسطين ، بل يعود إلى أسباب تاريخية وسياسية أعمق وأدق وأهم من السبب السطحي الذي يذكره واينشتوك . إن التحليل الدقيق يبين أن الطبقة العاملة اليهودية في فلسطين كانت مرتبطة في تلك الفترة ، من حيث مصالحها الحيوية المكتسبة حديثاً ، بصعود البورجوازية اليهودية وتمكنها من إنشاء دولتها القومية وسوقها الوطنية الحرة . ذلك بالرغم عن التناقض الكامن بين الطبقة العاملة المنتجة من جهة والطبقة المالكة الجانية للربح من جهة أخرى .

إنه لمن المبالغة في التبسيط القول أن اندلاع الحرب بين الحكومات العربية من ناحية والحركة الصهيونية في فلسطين من ناحية أخرى هو الذي ولد شعوراً شوفينياً معادياً لليهود بشكل عام لدى الجماهير العربية ، كما يزعم واينشتوك . لقد تبلور الشعور المعادي لليهود في الحركة الوطنية العربية قبل عام ١٩٤٨ ومن خلال نضال الجماهير المستمر ضد الصهيونية وضد السيطرة الاستعمارية عامة .

كما أن نمو هذا الشعور الشوفيني المتعصب جاء إلى حد كبير ، كردة فعل عربية ضد الشوفينية الصهيونية المتطرفة والعنصرية المغلقة التي أدخلها اليهود معهم في غزوهم المستمر لفلسطين . ومرة أخرى يقوم موقف واينشتوك على الخلط بين الحركة الوطنية العربية كتيار جماهيري وبين الزعامات الطبقية التقليدية والحكومات العربية الرجعية التي كانت مهيمنة بمساعدة النفوذ الاستعماري ، في تلك الفترة . بما أن حكومات يتزعمها أمثال نوري السعيد والملك فاروق ، وجيوش يقف على رأسها أمثال غلوب باشا ، هي التي خاضت حرب ١٩٤٨ ، يستنتج واينشتوك أن العملية كلها كانت مدبرة من قبل المعسكر الاستعماري عامة والاستعمار البريطاني وحلفائه على وجه التحديد ، لتكريس السيطرة الانكليزية على فلسطين من جديد . أنا شخصياً لا ألوم ، من حيث المبدأ ، أي مفكر تقدمي ثوري أو أي مناضل أممي إذا ساورته الشكوك الجادة حول حرب تشن تحت إشراف الملك فاروق ونوري السعيد وغلوب باشا إلى آخر القائمة المعروفة . ولكن الشكوك شيء والوصول إلى نتائج صحيحة على أساس التحليل الموضوعي للقوى الفاعلة في ظاهرة مثل حرب ١٩٤٨ ، شيء آخر . لقد أهمل واينشتوك في تحليله واستنتاجاته قوة رئيسية من القوى الفاعلة في تلك المرحلة هي جماهير الحركة الوطنية العربية الساخطة ، وأحزابها وتكتلاتها ومنظماتها السياسية التي كانت تضغط باستمرار على الحكومات العميلة باتجاه معاكس لما تتطلبه المصالح الاستعمارية في المنطقة . هذا التيار الشعبي

الضغوط كان يدفع باستمرار نحو حتمية اللجوء إلى السلاح لانقاذ عرب فلسطين واستقلال فلسطين ، ولم تدخل الحكومات العربية إياها الحرب بهذا التردد والهزال ، إلا تحت ضغط الحركة الوطنية الشعبية في محاولة أخيرة يائسة لانقاذ وضعها المتهاافت مادياً والساقط تاريخياً. إن كون الزعامات العربية التي أشرفت على حرب ١٩٤٨ مدانة قومياً وساقطة تاريخياً وعميلة للاستعمار لا يدين فكرة الحرب نفسها ، لأن الحركة الوطنية العربية الشعبية وقياداتها كانت تنظر إلى هذه الحرب على أنها تتويجاً لنضالها التحرري السابق ضد الاستيطان الصهيوني والسيطرة الاستعمارية بكافة أشكالها . لا شك أن الاستعمار الانكليزي قد عمل جاهداً مع حلفائه من الحكام العرب ومن خلال ما أسماه واينشتوك « بالجمع الاقطاعي » (أي جامعة الدول العربية) على حرف نضال الجماهير العربية عن عدوها الحقيقي المتمثل بالاستعمار بصورتيه الرئيسيتين في فلسطين ، ولكن هذا وحده لا يفسر على الاطلاق ظاهرة حرب ١٩٤٨ المعقدة ، ومن هنا مصدر تقديرات واينشتوك الخاطئة .

وبالمقابل لا بد لي من الاشارة بإيجاز إلى أهم العوامل الاجتماعية والسياسية الفاعلة التي أعتقد بأنها تعطي أساساً علمياً لتفسير ظاهرة التدخل الرسمي العربي في فلسطين عام ١٩٤٨ ولكن قبل ذلك ينبغي أن أذكر أن زميل واينشتوك الماركسي ن. إسرائيلي قد فهم الواقع على حقيقته وعبر عنه أحسن تعبير في مقال له في مجلة « الاشتراكية الدولية » حيث قال :

« إن حرب ١٩٤٨ هي نتيجة نزاع نشب بين جالية من المستعمرين تطمح بالاستقلال السياسي وبين الدولة المستعمرة التي نشأت هذه الجالية في كنفها . فبدأت الحرب للمستعمرين أنفسهم على أنها حرب استقلالية . لكنها بدأت للسكان الأصليين كعملية استبدال حاكم أجنبي رحل عن أرض فلسطين بحاكم محلي جاء ليبقى لأن ما من وطن يرحل إليه ، وكانتقال للسلطة من يد حاكم يريد استغلال

البلد فحسب إلى يد حاكم آخر يريده وطناً له . من الناحية السياسية كان عرب فلسطين قبل عام ١٩٤٨ ، أحسن حالاً مما صاروا إليه فيما بعد « (٣٣) .

بالإضافة إلى ضغط التيار الشعبي الوطني العربي والتنظيمات السياسية المعبرة عنه على أنظمة الحكم المترددة لتفعل شيئاً تجاه الخطر الذي يهدد فلسطين ، برز تناقض جزئي وغير عدائي بين الحكام العرب التابعين والدولة الاستعمارية السيدة في المنطقة سببه ظهور الصهيونية بمظهر المحتل الأجنبي الجديد لأرض عربية ، وذلك في وقت كانت الحركة الوطنية ضد الاحتلال الأجنبي قد وصلت إلى ذروتها وتمكنت من تحقيق مكاسب تاريخية هامة ضد الحكم الاستعماري المباشر . يضاف إلى ذلك تحسس الطبقة البورجوازية العربية في المناطق المحيطة بفلسطين للخطر الذي يشكله قيام دولة إسرائيل على مصالحها الحيوية وسوقها التجارية الفلسطينية وعلى قدرتها في الاستمرار في المحافظة على مواقع السيطرة والهيمنة على مجتمعاتها .

وقد جاء التعبير عن هذا التخوف بكل صراحة ووضوح عام ١٩٤٨ على لسان ميشال شيجا ، المنظر الرسمي للكونغرس اللبني المرتبط ، في تلك الفترة ، بالبورجوازية السورية . كتب ميشال شيجا ما يلي :

« ولئن نكن في حاجة لتجارة مزدهرة وصناعة ناهضة وحياة زراعية منورة (والأخطار أقلها في القطاع الزراعي) ، ولئن نكن في حاجة لتجار وصناعيين ورجالات أعمال وأموال من الرعيل الأول ، فشد ما نحن بحاجة إلى مواطنين ! وليكن لكل منا في ما يجري بفلسطين عظة وعبرة .. فعلى الصعيد الاقتصادي وهو صعيد يفضي حتماً إلى السياسة ، تشكل مجاورة

(٣٣) International Socialism عدد ٢٣٢ ربيع ١٩٦٨ . عن الترجمة العربية غير المنشورة ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية .

إسرائيل خطراً لا يستهان به . إذ أن قوة كهذه لا يمكن أن تنمو إلى جانبنا دون أن تشد الحناق على أعضائنا الرئيسية ، ودون أن تحد من وسائل عيشنا . وقد يقودنا تطور القضية الفلسطينية إلى إعادة النظر في الكثير من قيمنا الاقتصادية » (٣٤) .

وفي العام ١٩٥١ أضاف ميشال شبحا التعليق التالي :

« إني في تحذيري لبنان وجيران إسرائيل من مصمات إسرائيل ، لا أدعو على الاسرائيليين وعلى اليهود عموماً بالويل والثبور . معاذ الله من هذا الموقف الحقير الآثم ! نحن ندعو لهم باليمن والازدهار ، شريطة ألا يكون يمنهم على حسابنا ، وألا يأتينا الشقاء على يدهم . وهنا المأساة . بهذا نبدو أكرم شيماً من أمم كثيرة وأعدل .. » (٣٥) .

ومن نافل القول ، ان أطماع عبد الله الاقليمية في المنطقة وأحلامه المدعومة من قبل الاستعمار حول سوريا الكبرى ومشاريع الهلال الخصيب قد لعبت دورها في أحداث عام ١٩٤٨ مما اضطر الملك فاروق للتدخل أيضاً بهدف حفظ التوازن مع الهاشميين أخصامه التقليديين .

أما بالنسبة لما قاله واينشتوك عن وقوف الاستعمار الانكليزي إلى جانب حلفائه العرب في الصدام العربي الصهيوني فإن المسألة تتطلب إيضاحاً بسيطاً . حقاً لقد وقفت بريطانيا مع الحكومات العربية المرتبطة بها والتابعة لها دوماً ، وقامت بحمايتها ضد الانتفاضات الجماهيرية ، بالحديد والنار أحياناً . غير أن هذا لا يعني أن بريطانيا لم تكن معادية للحركة الوطنية العربية وخائفة منها

(٣٤) « لبنان في شخصيته وحضوره » ، منشورات الندوة اللبنانية ، بيروت ١٩٦٢ ،

ص ٧٣ ، ٧٥ .

(٣٥) المرجع السابق ، ص ١٤١ .

بسبب أهدافها المعادية للاستعمار ومصالحه . وكما أوضحت سابقاً لم يكن الصدام في الحقيقة واقعاً بين الصهيونية والحكومات العربية ، بل كان في الأساس بين الصهيونية والحركة الوطنية العربية الشائرة . لم تقف بريطانيا ، في التحليل الأخير ، إلا مع مصالحها الحيوية في المنطقة ، وكانت هذه المصالح مرتبطة ، موضوعياً ، بوجود حكومات عربية تابعة وموالية ، ووجود استعمار صهيوني قوي وقادر على كبح حركة التحرر العربي باستمرار وضربها كلما هددت المزيد من المصالح الاستعمارية الغربية في المنطقة

القسم الثالث

تحرير فلسطين

« حتى الآن قام الفلاسفة بتفسير العالم فقط ، من الآن وصاعداً
الواجب المطروح هو تغييره » .

كارل ماركس

تكلمت في مطلع هذه الدراسة عن العقلية العربية المحافظة في استجاباتها
للوامع المتحرك والتعامل معه والتأثير عليه وتوجيهه بالمستوى المطلوب كما تفرضه
الأحداث الكبرى . تبقى هذه الحقيقة ماثلة بالرغم من كل ما قيل عن المد
الثوري في الحياة العربية السياسية وعن التغييرات الثورية التي طرأت على المجتمع
العربي وبنيته وخاصة في أقطاره الأكثر تقدماً وتقدمية . أعود إلى هذه الحقيقة
لأن لها علاقة في نظري ، بكل محاولة لمناقشة الحل العربي الثوري المطروح
للقضية الفلسطينية الذي كان ولا يزال يتلخص بشعار « تحرير فلسطين » .

بقي هذا الشعار على امتداد العشرين سنة الماضية فكرة غامضة مقدسة
محاطة بهالة من الاجلال والوقار بحيث لم يكن مسموحاً بمناقشتها بصورة جديدة
أو إخضاعها للنقد الموضوعي أو حتى شرح تفاصيلها ومعانيها على صعيد الممارسة

والواقع والمستقبل. وأصاح القاريء بأنه من خلال تجربتي المحدودة وملاحظاتي الشخصية تكون عندي انطباع فحواه أن « تحرير » كان يعني ، خاصة بالنسبة لعدد كبير من أبناء الشعب العربي الفلسطيني ، نوعاً من العودة الحرفية والآلية إلى الأوضاع ذاتها كما كانت عليه حوالي عام ١٩٤٨ . وأعني بذلك أن التحرير كان يثير صورة في مخيلة الناس تفيد دخول الجيوش العربية إلى إسرائيل دخول الفاتحين يقوم بعدها كل فلسطيني بنفض الغبار عن أوراقه القديمة ، ثم يذهب إلى الفاتح العربي ليبرز له صكاً يثبت ملكيته لهذه الدار أو تلك الأرض ، فيقوم المنتصر بإعادة الحق إلى أصحابه وكأن شيئاً لم يكن . أي كان التحرير يعني أن يعود الاقطاعي إلى ملكيته ، والبورجوازي الكبير إلى تجارته ورساميله ، والبورجوازي الصغير إلى دكانه ، والعامل إلى كدحه ، والفقير المعدم إلى تشرده وبؤسه . هذا هو المغزى المفهوم من عبارات « إعادة الحق إلى أصحابه » و « الممتلكات إلى مالكيها الشرعيين » إلى آخر هذه التعابير التي كانت ترافق دوماً كل كلام عن التحرير . بعبارة أخرى ، ظلت فكرة التحرير غارقة في غموضها وسذاجتها وقدسيتها إلى أن جاءت هزيمة عام ١٩٦٧ . كانت فكرة التحرير لا تعني أكثر من عودة شبه حرفية إلى فلسطين العربية كما تركناها منذ ما يقارب الربع قرن . وبعد ذلك نعود لمواصلة تطورنا التاريخي من جديد وكأن التاريخ قد توقف فجأة لفترة ما ، ومن ثم استعاد حركته مرة أخرى من تلك النقطة التي نتوهم أنه توقف عندها .

كان لصمت القيادات العربية التحررية حول موضوع « التحرير » ومحتواه ، ولابتعاد التنظيمات السياسية والحزبية العربية عن تشجيع الوضوح في فهم المحتوى الواقعي والتاريخي لشعار التحرير أكبر الأثر في ترسيخ هذا الوهم وتكريسه في أذهان الجماهير ، وتثبيته في وجدانها ومشاعرها عن طريق استخدام الشعار باستمرار من ناحية وعدم مناقشته أو شرحه من ناحية أخرى ، وهذه هي الديماغوجية بعينها . رافق هذا العزوف عن شرح مضمون شعار

التحرير ومناقشة محتواه ، صمت رسمي رهيب حول مستقبل الجماهير اليهودية في فلسطين المحتلة . أي لم يتمكن شعار التحرير ، كما كان مطروحاً ، من أن يقدم للجماهير اليهودية أي بديل واضح لمصير الموت والتشريد ، أو أية ضمانات صريحة لمستقبلها ومصيرها كتجمع بشري كبير في بقعة معينة من الوطن العربي . ومن نافل القول أن هذا السلوك العربي كان له أعمق الآثار السلبية على قضيتنا وخاصة على الصعيد العالمي مما اضطر حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة الى الاستفاضة في شرح موقفها من مسألة مستقبل اليهود في فلسطين ووضعهم بالنسبة لعملية التحرير ، شرحاً يومياً ملحاً ومستمرأ بغية تحييد الآثار السلبية التي تركها السلوك العربي السابق على قضية التحرير ومعناها . ومن الآثار السلبية الإضافية للصمت العربي الرسمي وشبه الرسمي حول الموضوع أنه أدى الى عدم ترك أي سبيل لليهود في فلسطين وللرأي العام العالمي لاستخلاص أهداف البرنامج التحريري ، الا أجهزة الاعلام العربية السيئة الذكر ، وخطبائنا الميامين من أمثال أحمد الشقيري وصحبه ، حتى أصبح التحرير لا يعني بالنسبة للعالم الخارجي (من يهود وغير يهود) الا مجزرة كبيرة سيتعرض لها تجمع بشري يهودي كبير .

واضح أن هزيمة عام ١٩٦٧ قد فعلت فعلها في تبديد هذه الأوهام العربية حول التحرير . أولاً تبين بالتجربة المرة أن التحرير لا يمكن أن يعني دخول الجيوش العربية الفاتحة الى فلسطين ومن ثم توجيه الدعوة للشعب العربي الفلسطيني لكي يتفضل ويستلم أرضه بحيث يعود كل مواطن الى الحال التي كان عليها منذ ربع قرن ! أي تبين نهائياً أن التحرير ليس معركة جيوش فاتحة بقيادة صلاح الدين جديد ، بقدر ما هي معركة تشمل الشعب العربي بأسره وبكل طاقاته الكامنة ضد قوى امبريالية عاتية تقاتل على امتداد ثلاث قارات ، وليس الوجود الصهيوني إلا جزءاً من قوى القهر والاستغلال هذه . عندما تطرح قضية التحرير على هذا النحو الواقعي يسقط التصور المثالي الخيالي الساكن

« للتحرير » باعتباره مجرد عودة آلية الى ما كانت عليه الأمور منذ فترة من الزمن ليصبح تطلعا الى المستقبل وادراكا واعيا الى أن الحرب الشعبية الطويلة وتراكم آثارها تعني أن الفلسطيني لن يعود الى فلسطينه تماما كما تركها في الماضي لأن فلسطين المحررة على هذا الأساس لا بد وأن تكون غير فلسطين الهزائم المتلاحقة ، وأن الفلسطيني العائد عبر المعركة الطويلة هو غير الفلسطيني الذي قبع في الخيمات عشرين سنة تحت وصاية غيره من الناس . كما تعني أن العربي سيجد نفسه في مجتمع لم تبق الحرب الشعبية وتطوراتها من بنيانه المنخور وقيمه البالية وتركيباته الاجتماعية المتخلفة إلا القليل القليل .

ثانياً ، قامت حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، بعد الهزيمة ، بتقديم ايضاحات وافية في المرحلة الراهنة لما تعنيه « بالتحرير » وأدانت بصراحة لا لبس فيها المفهوم القديم للتحرير بكافة تأويلاته الشوفينية والدموية والديماغوجية . لقد تغيرت الصورة جذرياً على يد حركة المقاومة ولم يتم ذلك عبر الخطب والأمانى بل تحت ضغط حاجات الكفاح المسلح وتحت الحاجات ضرورات الاعداد لحرب شعبية طويلة الأمد . لذلك أعلنت حركة المقاومة بما لا يقبل الشك أن هدف نضالها التحريري ليس تصفية اليهود بالذات أو طردهم بالرعب أو تشريدهم بالارهاب بل ان هدفها هو تصفية دولة اسرائيل ككيان عنصري قام على أساس اضطهاد شعب آخر ، وكأداة تعمل في خدمة المصالح الاستعمارية وحمايتها في المنطقة . لم يعرف شعار التحرير في السابق ايضاحاً عربياً شبيهاً بهذا الايضاح (٣٦) . وضمن شروط الكفاح المسلح انتقلت حركة

(٣٦) فيما يلي نموذج عن الايضاح المقصود فنقتبسه (على سبيل المثال فقط وليس الحصر) من تقرير مؤتمر شباط ١٩٦٩ ، الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حيث جاء : « ان حركة التحرير الفلسطينية ليست حركة عنصرية عدوانية ضد اليهود . إنها لا تستهدف الشعب اليهودي . وإنما هدفها تحطيم دولة إسرائيل ككيان عسكري سياسي اقتصادي قائم على العدوان ←

المقاومة فيما بعد الى موقع جديد ومتقدم في شرح مفهومها للتحرير وفي تطمين جماهير الشعب اليهودي على مصيرها ومستقبلها باعلانها ان غاية الكفاح المسلح هي إقامة دولة ديمقراطية علمانية حديثة على أرض فلسطين يعيش فيها المسلم والمسيحي واليهودي كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات . هذا هو جوهر الموقف الذي أعلنته منظمة فتح في بياناتها الرسمية المحلية والدولية . أعلنت فتح في بيان رسمي بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٩٦٨ :

« ان السلام لا يمكن أن يحل في فلسطين إلا بالاتفاق مع الشعب الفلسطيني نفسه عندما يعود هذا الشعب إلى أرضه .. وان هدفها (أي فتح) هو تحرير فلسطين بأكملها من الاغتصاب والاحتلال وإنشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة يتمتع في ظلها جميع المواطنين الشرعيين ، بغض النظر عن الدين واللغة ، بحقوق متساوية » (٣٧) .

كما أن الناطق الرسمي باسم فتح أكد هذا الموقف من جديد منذ فترة وجيزة حيث أعلن :

→ والتوسع والارتباط العضوي بمصالح الاستعمار في وطننا. إنها ضد الصهيونية كحركة عنصرية عدوانية ترابط مع الاستعمار اتخذت من آلام الشعب اليهودي مدخلا لخدمة مصالحها ومصالح الامبريالية في هذا الجزء من العالم الغني بالثروات والذي يشكل مدخلا لبلدان افريقيا وآسيا ... لقد حرصت اسرائيل على تصوير حربنا ضدها كحرب عنصرية تستهدف القضاء على كل مواطن يهودي وإلقائه في البحر . وهدفها من وراء ذلك حشد كافة المواطنين اليهود وتمبئتهم لحرب حياة أو موت ، وبالتالي فان خطأ استراتيجياً أساسياً في حربنا ضد اسرائيل يجب أن يستهدف فضح هذا التزييف ، ومخاطبة الجماهير اليهودية المستغلة والمضللة وتبيان التناقض بين مصلحة هذه الجماهير في العيش بسلام وبين الحركة الصهيونية والقوى المتحكمة في دولة اسرائيل . إن هذا الخط الاستراتيجي هو الذي يكفل لنا عزل الطغمة الفاشية في اسرائيل عن كافة قوى التقدم في العالم . وهو الذي يكفل لنا كذلك ، وخاصة مع نمو الكفاح المسلح التحرري وتوضيح هويته ، وتوسيع شقة التناقض القائم موضوعياً بين اسرائيل والحركة الصهيونية من ناحية وملايين اليهود المضللين والمستغلين (بفتح الغين) من ناحية ثانية » . (ج ١ ، ص ٣٩ - ٤٠) .

(٣٧) فتح ، « الكتاب السنوي ١٩٦٨ » ، ص ١٤٧ - ١٤٨ .

« إن الثورة الفلسطينية هي ضد الصهيونية وليست ضد اليهود . ان اخواننا اليهود أبناء الطائفة الاسرائيلية هم مصريون في مصر ، سوريون في سوريا ، لبنانيون في لبنان ، وفلسطينيون في فلسطين . نرحب بكل حر شريف من كل جنسية ودين ليعمل ضمن نطاق ثورتنا الانساني الهادف الى تحرير أرضنا المحتلة وإقامة دولتنا الفلسطينية الديمقراطية » (٣٨) .

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد ذهبت الى أبعد من ذلك في شرح وتحديد مفهومها للتحرير وهدف معركته اذ جاء في تقريرها الصادر عن مؤتمر شباط ١٩٦٩ ما يلي :

« ان هدف حركة التحرير الفلسطينية هو انشاء دولة وطنية ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي الديمقراطي التقدمي المتعايش بسلام مع كل قوى التقدم في العالم » (٣٩) .

أما الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد عملت على تعميق هذا الايضاح التقدمي وتفصيل محتواه الاشتراكي الثوري أكثر من أية منظمة مقاتلة أخرى من فصائل حركة المقاومة المسلحة . أوضحت الجبهة الشعبية الديمقراطية طبيعة الصفة « الديمقراطية » التي ينبغي أن تتصف بها الدولة الوطنية في فلسطين بتحديد لها « بالديمقراطية الشعبية » وليس بأي نوع آخر من الديمقراطيات الممكنة نظرياً. كما أنها ذكرت صراحة حق كل من العرب واليهود في هذه الدولة بتطوير ثقافتهم الوطنية وتنميتها بعيداً عن أي نوع من أنواع القهر الطبقي والتعسف القومي الشوفيني . بالاضافة الى ذلك بينت الجبهة الشعبية الديمقراطية بوضوح أكبر طبيعة الارتباط بين الدولة الديمقراطية الشعبية في فلسطين وبين

(٣٨) ياسر عرفات في مؤتمر صحافي رسمي ، دمشق ٨ تشرين الثاني (اكتوبر) ١٩٦٩ .

(٣٩) ج ١ ، ص ٣٩ .

« الوجود الوطني العربي » بأسره ، وذلك باعتبار دولة فلسطين هذه جزءاً لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية اشتراكية . جاء في المذكرة التي قدمتها الجبهة الشعبية الديمقراطية للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة في أيلول ١٩٦٩ تحت عنوان « نحو حل ديمقراطي للمسألة الفلسطينية » تحديداً لأهداف عملها كما يلي :

« النضال من أجل حل ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والمسألة الاسرائيلية ، يقوم على ازالة الكيان الصهيوني ممثلاً بكافة مؤسسات الدولة (الجيش ، الادارة ، والبوليس) وكافة المؤسسات السياسية والنقابية الشوفينية والصهيونية . وانشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود بدون تمييز ، ودولة ضد كافة ألوان القهر الطبقي والقومي ، مع اعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما . وبحكم الارتباط التاريخي والمصري بين فلسطين والأمة العربية ، فان دولة فلسطين الديمقراطية الشعبية تصبح جزءاً لا يتجزأ من دولة اتحادية عربية في هذه المنطقة . ودولة ديمقراطية المحتوى ، ومعادية للاستعمار والامبريالية والصهيونية والرجعية العربية والفلسطينية » (٤٠) .

وتؤكد مذكرة الجبهة ، بطبيعة الحال أن وصول حركة التحرر الوطني العربية « الى الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية » .

إذا كان صحيحاً أن الايضاح العربي الحقيقي لمعنى شعار « تحرير فلسطين » لم يحصل إلا بعد هزيمة ١٩٦٧ ، لا بد لنا من الاعتراف أيضاً أن عناصر ماركسية ثورية مهتمة بالقضية الفلسطينية بصورة أو بأخرى ومعادية للامبريالية

(٤٠) الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، « حركة المقاومة الفلسطينية في واقعهما الراهن » ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ١٦٦ .

والصهيونية بعنف ، قد سبقتنا في تمهيد الطريق لبحث القضية كلها على أسس تقدمية جديدة ولمناقشة الحلول وإيضاحها من زاوية ثورية شاملة .

حين أذكر عبارة « الحلول المطروحة للقضية الفلسطينية » إني أستثني من المناقشة بكل تأكيد ، الأنواع التالية من الحلول : أ) الحلول الخطابية التي « تستصرخ ضمائر العرب والمسلمين للتعاقد والتكاتف في وجه أعداء الله والانسانية ، وتناشد القادة العرب بنبذ الأحقاد والضغائن وتدعوهم إلى صفاء النية والوحدة الفورية » . إن أوجه العجز في هذه الحلول الخطابية - الشكلية بيئة ولا تحتاج إلى تعليق . ب) ما اصطلمحنا على تسميته « بالحلول الشقيرية » الداعية لذبج اليهود ورميهم بالبحر . ج) الحلول الاستسلامية القائمة على برنامج تصفية آثار العدوان عبر تطبيق بنود قرار مجلس الأمن المشهور وتحقيق الحدود الآمنة والمعترف بها لإسرائيل ، وحرية الملاحة الاسرائيلية في مضائق تيران وقنال السويس ، واحترام السيادة الاقليمية لكافة دول المنطقة بما فيها اسرائيل . الحلول المقترحة التي أتكلم عنها هي الحلول التي يرجح أن تولد من التناقض الرئيسي القائم بين حركة الثورة العربية المعاصرة كما تتمثل حالياً في طلائعها الفلسطينية المقاتلة وبين الوجود الامبريالي والصهيوني على أرض الوطن العربي وسيطرته على مواردنا ومقدراتنا . هذه هي مشاريع الحلول التي تطرحها حركة المقاومة المسلحة في الوقت الحاضر .

تشارك كافة الأفكار المطروحة حول حل القضية الفلسطينية من قبل المفكرين الماركسيين الثوريين بانطلاقها من مقدمات ماركسية واضحة وبتبنيها للتنظيم الاشتراكي العلمي للمجتمع المقبل الذي ستتلاشى منه القضية الفلسطينية ، أي قضية وجود إسرائيل والاستعمار في المنطقة . وبطبيعة الحال هذا لا يعني عدم وجود بعض الخلافات المهمة بين دعاة هذه الأفكار غير أنهم يشاركون كلهم في خيرة فكرية وسياسية واحدة .

هنا أريد أن أتطرق بالمناقشة والنقد للأفكار التي يطرحها رودنسون في

مقالين نشر في « المجلة الاشتراكية الدولية » ومجلة « بارتيزان » الفرنسية (٤١) . يبدو لي أن اقتراحات رودنسون حول حل القضية الفلسطينية هي أقرب إلى الأفكار الإصلاحية منها إلى الحلول الجذرية الثورية المطلوبة ، وخاصة إذا قورنت بالأفكار التي يطرحها بعض زملائه من الماركسيين الثوريين اليهود وبالحلول التي تدعو إليها بعض فصائل حركة المقاومة المسلحة نفسها كما رأينا في السابق . في الواقع يشكو موقف رودنسون من الغموض بسبب تأرجحه بين مواقف ماركسية ثورية في تحليل القضية الفلسطينية وبين طرحه لمشاريع إصلاحية فحسب عند تطرقه لحلولها الممكنة . يقول رودنسون في مقالته « الحرب الإسرائيلية - العربية ومستقبل الاشتراكية » :

« وحتى لو تحولت إسرائيل إلى دولة اشتراكية تماماً فان ذلك لن ينزع عنها طابعها الكولونيالي من وجهة النظر الخارجية ، وبالتالي فلن يكون ذلك حلاً للنزاع » .

ماذا يعني تحول إسرائيل إلى دولة اشتراكية ؟ على ضوء الشروح التي وردت في السابق يعني أمرين هامين على أقل تعديل : أ) أن تقوم على أرض فلسطين دولة ديمقراطية شعبية تجمع الشعب العربي الفلسطيني والشعب اليهودي في نظام سياسي شبيه بيوغسلافيا - مثلاً - التي تضم خمس قوميات متباينة أو بتشيكوسلوفاكيا التي تتكون من شعبين مختلفين على أن ترتبط ببقية الوطن العربي بصورة واضحة ومعينة : الرابطة الاتحادية التي مر ذكرها مثلاً . ب) بحكم تكوين هذه الدولة على الأسس الاشتراكية العلمية وعن طريق الكفاح المسلح ستكون الدولة في موقع الصدام المستمر مع بقايا الاستعمار في المنطقة

(٤١) « الحرب الإسرائيلية - العربية ومستقبل الاشتراكية » ،

INTERNATIONAL SOCIALIST JOURNAL العدد ٢٢ ، آب ١٩٦٧ .
« إسرائيل نضال تحرر وطني ؟ » Partisans عدد حزيران - تموز - آب ١٩٦٥ .

وفي تلاحم دائم مع حركات التحرر في العالم. إذا كان هذا هو المراد « بتحويل إسرائيل إلى دولة اشتراكية » نحن نعتقد بأن ذلك ينزع عن إسرائيل طابعها « الكولونيالي » بهذا المعنى ، ويصلح لأن يكون حلاً للنزاع . إن الإصرار على الطابع الكولونيالي لإسرائيل بمعنى العودة إلى أصلها الاستعماري الاستيطاني وما تبعه من تحالف مع الامبريالية هو نوع من التعجيز الذي يضعه رودنسون في وجه من يريدون حلاً ثورياً للقضية غير الحل القائم على التسوية السلمية الدبلوماسية . إن الأصل الاستعماري الاستيطاني لإسرائيل بحد ذاته هو واقعة تاريخية أصبحت في حكم الماضي الذي لا يمكن تغييره أو التأثير عليه . أما إسرائيل الاستعمارية التوسعية القائمة في الحاضر فيمكن التأثير عليها وتبديلها وتفكيكها بالطرق الثورية التي أشارت إليها منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة ، كما رأينا . الحل الاشتراكي الثوري لأي قضية من هذا النوع لا يمكن أن يثبت أنظاره على الماضي وحده ويتأمل الأصل الكولونيالي لإسرائيل إلى الأبد باعتباره واقعة سكونية لا تحول ولا تزول ، بل عليه أن يتطلع إلى المستقبل منطلقاً من الحاضر على ضوء دروس الماضي وتجاربه . انطلاقاً من هذا التفكير التاريخي يقدم رودنسون حلولاً هي أقرب إلى التفكير الرسمي العربي حول قرار مجلس الأمن وتنفيذه مما هي إلى الحلول الاشتراكية الثورية التي تدعو لها فصائل حركة المقاومة المسلحة بدرجات متفاوتة . ويقول رودنسون في المقالة نفسها :

« هناك وسيلة وحيدة يمكن أن يحدث بها هذا التحول (في النزاع العربي الاسرائيلي) وهي أن تستحصل إسرائيل على صفة دولة شرقية بدلاً من البقاء موطىء قدم للغرب في أراضي الشرق » .

ويبين رودنسون أن إسرائيل ، حسب رأيه ، ستتحول إلى دولة شرقية « تنتمي إلى الشرق الأوسط كأي دولة أخرى » عن طريق التفوق العددي المضمون نسبياً لليهود القادمين من البلاد العربية في إسرائيل . هذا التفوق سوف

يجعلها دولة شرق أوسطية . ثم يضيف رودنسون قائلاً : « يمكن قبول اسرائيل (من قبل العرب) فقط على أساس من التنازلات المتبادلة وعلى أساس تعويضات تدفع للعرب عن بتر أرضهم القومية » . والأمر المهم بالنسبة لرودنسون ، في التحليل الأخير ، هو إزالة صفة الصهيونية عن اسرائيل بحيث يمكن للعرب القبول بتعايش سلمي مع اسرائيل لا صهيونية . لذلك يطلب رودنسون من اسرائيل بأن تقلل من ميثولوجيتها الصهيونية التي تبرر بها وجودها في علاقاتها مع العرب .

أولاً يبدو لنا واضحاً أن الحل الذي يقترحه رودنسون هو أقرب إلى التفكير العنصري منه إلى التفكير الماركسي اللينيني ، لأن مجرد التفوق العددي للعنصر الشرقي في إسرائيل لا يضمن بآية صورة من الصور نزع الصفة الصهيونية عنها أو منعها من أن تكون موطىء قدم للاستعمار الغربي في منطقة الشرق الأوسط . وكما أنه توجد دول شرقية وشرق أوسطية وعربية تلعب دور موطىء القدم للاستعمار في مناطق عديدة من العالم ، توجد أيضاً دول غير شرقية معادية للاستعمار ومتصارعة معه ومتحالفة مع حركات التحرر العالمية وثوراتها . وليصبح تحول اسرائيل إلى دولة « شرق أوسطية » (حسب تعبير رودنسون) خطوة ايجابية نحو حل النزاع ينبغي أن يحمل هذا التحول من المعاني الثورية والمغازي الأممية ما لا تحيط به أفكار رودنسون الميكانيكية حول مجرد التفوق العددي الآلي للعنصر الشرقي !!

ثانياً ينبغي لمفكر ماركسي مثل رودنسون أن يدرك بسرعة أن كل كلام عن حل النزاع بواسطة التنازلات المتبادلة والتعويضات المالية عن الأرض القومية المبتورة ليس إلا محاولات متخاذلة لتجنب كل تغيير جذري في معطيات الواقع الذي خلق النزاع والمأزق الناتج عنه . تهدف هذه المحاولات لأن تبقى كل شيء على حاله بقدر الامكان ، مع ادخال أقل قدر ممكن من التعديلات على الوضع القائم لتحقيق التعايش السلمي في المنطقة . أما الحل الثوري فلا يقبل بمجرد

إعادة ترتيب القوى الفاعلة في واقع الصدام مع اسرائيل وتعديل توازنها بصورة ميكانيكية ومن ثم تسمية النتيجة حلاً للمعضلة التاريخية ! يعمل الحل الجذري على تخطي هذه المعطيات لا على إعادة ترتيبها آلياً بعد قلبها رأساً على عقب وبعد نسف توازن قواها القديمة حتى يتولد عن العملية كلها وضعاً تاريخياً جديداً يشكل الحل الواقعي للمعضلة . لا تكون الحلول الثورية التاريخية شيئاً إن لم تكن عملية امتصاص لعناصر الواقع الفاسد وتناقضاته ومن ثم تخطي ذلك الى افراز وحدة نوعية جديدة على مستوى أعلى من التركيب والتعقيد بالنسبة للعلاقات الجدلية بين أجزائها .

ثالثاً ، تبقى اقتراحات رودنسون حول نزع الصهيونية عن اسرائيل كلاماً معلقاً في الهواء ما لم نبحث بصورة جدية كيفية الوصول الى هذه النتيجة . يبدو لي أحياناً ، مع بعض المبالغة ، وكأن رودنسون يريد من القوى التحررية واليسارية العربية والعالمية مناشدة موسى دايان وغولدا مائير لنزع الصهيونية عن اسرائيل ! الأمر الذي لا يريد رودنسون أن يتنبه له هو أن عملية نزع الصهيونية عن اسرائيل ، كمقدمة لحل القضية الفلسطينية حلاً ثورياً اشتراكياً ، لا يمكن أن تأتي بصورة عفوية أو عن طريق المناشدة أو الاعتماد على النوايا الطيبة . لن يصل أي تقدمي مهتم في هذه المسألة الى مرحلة نزع الصهيونية عن اسرائيل إلا بعد كفاح شاق ومرير للقوى التحررية في المنطقة ضد الاستعمار الصهيونية ، هذا الكفاح الذي تشكل طبيعته حالياً حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة . إن نزع الصهيونية في هذا المقام يعني تدمير دولة اسرائيل بالمعنى المحدد الذي أوضحه لينين في كتابه « الدولة والثورة » حيث شرح واجبات قوى الثورة حول تفكيك الدولة البورجوازية القديمة وتدميرها لبناء الدولة الاشتراكية مكانها . أي ان العملية تتطلب ثورة حقيقية مع كل ما تتضمنه من معاني الكفاح وليس التوجه بالطلب الى الطبقات المسيطرة والمؤسسة الحاكمة في اسرائيل وغير اسرائيل . بعبارة أخرى ينبغي أن يكون التوجه نحو القوى

الاشتراكية الثورية الحقيقية في اسرائيل مهما كانت صغيرة وضعيفة في الوقت الحاضر ، علماً بأن استمرار الصراع والكفاح الفلسطيني والعربي لا بد من أن يفرز مثل هذه القوى ويزيد من قدرتها وأهميتها في المستقبل . إذ أن اليهود في فلسطين لا يشكلون حالياً مجرد جالية من المستعمرين الأوروبيين تقوم بدور الطبقة العليا المستغلة للسكان الأصليين كما في بعض أجزاء القارة الافريقية مثلاً ، إنما يشكلون شعباً ينطوي على بنية طبقية متكاملة وقائمة بذاتها . وقد تنبّهت بعض منظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة لأهمية هذه الحقيقة بالنسبة لاستراتيجية الثورة وتكتيكها . ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها للتدليل على وعي المنظمات لهذه الحقيقة النص التالي من تقرير شباط الصادر عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . يقول التقرير :

« ان تحديدنا لاسرائيل مثلاً كقوة من قوى الخصم لا يعني صورة « ستاتيكية » جامدة لهذه القوة ان اسرائيل لا تمثل وحدة واحدة متجانسة لا مكان للتناقضات داخلها . سيكون داخل اسرائيل أكثر من قوة اجتماعية سياسية ، وسيكون هناك تناقضات بين هذه القوى ، وقد تشتد أحياناً هذه التناقضات وتخفت على ضوء سير المعركة ومرحلتها . ان التناقضات الأكثر جذرية داخل اسرائيل والتي هي كامنّة الآن قد تبرز وتشتد في فترات قادمة » . (ج ١ ، ص ٤٠) .

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ واضطرار العرب لمعرفة المزيد من الحقائق عن المجتمع الاسرائيلي أصبح معروفاً في بعض قطاعات الرأي العام العربي أنه توجد في اسرائيل فئة حزبية ماركسية لينينية تدعى « بالمنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » ، (المعروفة باسم نشرتها الرسمية « ماتزبن ») تقوم بالدعوة إلى حل النزاع حلاً اشتراكياً ثورياً ، وبصورة تشبه وجهات النظر التي تدعو إليها بعض الفصائل اليسارية من حركة المقاومة المسلحة وخاصة حول الدولة

الديمقراطية الشعبية على أرض فلسطين (٤٣) . ومع أن التعبير عن هذا الموقف يأتي من خلال صيغ عامة ومجردة تحتاج الى المزيد من التدقيق في التفاصيل بإمكاننا القول أن المنظمة الاشتراكية تريد بالتأكيد نزع الصفة الصهيونية من المجتمع الاسرائيلي بالمعنى الثوري الذي حددناه . وترى بالتالي ان أي حل راسخ للنزاع القائم لا يمكن أن يتم إلا على أساس غير صهيوني لتقرير مصير الشعب الاسرائيلي « ضمن اطار وحدة اشتراكية عربية » على حد قولهم . أي أن الحل الاشتراكي الثوري يعني ، كما يقولون أن تأخذ الأقلية اليهودية مكانها ، كقومية معترف بها ، إلى جانب القوميات الأخرى في مجتمع عربي موحد على أسس الاشتراكية العلمية . بعبارة أخرى لا يوجد ثمة حل حقيقي للقضية الفلسطينية ، أو لمشكلة وجود اسرائيل ، خارج نطاق الثورة العربية وقضاياها ومشكلاتها وتطلعاتها الوحدوية والاشتراكية .

وقد شددت الجبهة الشعبية الديمقراطية على هذه النقطة باعلانها ما يلي :

« ان حركة التحرر الوطني الفلسطينية (بكافة فصائلها) جزء من حركة التحرر الوطني العربية بحكم تكوينها الذاتي والايديولوجي والطبقي والسياسي ، وبحكم الظروف الموضوعية التي تجدد تعبيرها في العلاقة الجدلية اليومية بين معضلات التحرر الوطني ومهات الثورة الوطنية الديمقراطية فلسطينياً وعربياً » (٤٤) .

يبدو أن المنظمة الاشتراكية في اسرائيل ، باعتبارها ممثلة لايدولوجية قوى

(٤٣) أنظر التلخيص الذي وضعه غسان كنفاني لمواقف « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » وآرائها في مجلة « الهدف » بيروت ، ٩ و ١٦ آب ١٩٦٩ . ننبه القارئ الى خطأ وقع في هذا التلخيص هو القول أن المنظمة الاشتراكية « ولدت بعد الخامس من حزيران » الواقع هو أنها كانت موجودة قبل ذلك التاريخ .

(٤٤) الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، « حول أزمة حركة المقاومة الفلسطينية : تحليل وتوقعات » ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٩١ .

اليسار الثوري الجديد ومواقفه ، قد أدركت هذه الحقيقة منذ فترة وهي تعمل على تعميقها ونشرها وإيضاح أبعادها باستمرار ، واستكشاف الطرق العملية لترجمتها الى حيز التطبيق والتنفيذ على مراحل . ومن ناحية أخرى تظل الفعالية التي يمكن لهذه الفئة الثورية ومثيلاتها أن تمارسها في المجتمع الاسرائيلي رهناً بتعميق المواقف الثورية العربية عامة بصدد قضية التحرير وبتجذير المواقف الثورية الاشتراكية لحركة المقاومة الفلسطينية على وجه التحديد .

هنا لا بد لي من العمل قليلاً على ايضاح نقطة مهمة وجوهرية بالنسبة لشعار الدولة الديمقراطية على أرض فلسطين . إن تأمل فكرة مثل هذه الدولة بصورة مجردة وعامة يبين ، لأول وهلة على أقل تعديل ، وجود تعارض بين قيام الدولة الفلسطينية على هذا النحو وبين وحدة الوطن العربي المطلوبة دوماً : المطلوبة بصورة من الصور الفعالة والممكنة في المرحلة التاريخية الراهنة وليس بصورها الطوباوية القديمة والفاشلة . لذلك ان كل شيء هنا يعتمد على وضوح الصيغة التي يوضع فيها هذا الشعار والتفاصيل التي تتحكم بالستراتيجية العملية التي تنوي تحقيق هذه الغاية ، وان كان ذلك في مستقبل بعيد نوعاً ما . الصيغة الأولى التي مر ذكرها تقول « بانشاء دولة مستقلة ديمقراطية ذات سيادة ، على أرض فلسطين الحرة » . هذه الفكرة هي الأكثر شيوعاً وانتشاراً في الوقت الحاضر . ولكن إذا فهمنا هذه الصيغة بالمعنى العادي والشائع لعبارة « الدولة المستقلة ذات السيادة » فانه يتوجب علينا الاعتراف بدون أية مكابرة أنها تتنافى بوضوح مع وحدة الوطن العربي . وبغياب أية إيضاحات إضافية للمعنى المقصود بالتحديد بهذا الشعار ، لا بد لنا من الوقوف عند هذا الحد في فهمه ، غير أن هذا لا يعني أن مثل هذه الايضاحات والتفصيلات لن تأتي (بصورة رسمية أو غيرها) في المستقبل . تقول الصيغة الثانية في طرح شعار الدولة الديمقراطية الفلسطينية : « بدولة وطنية ديمقراطية في فلسطين تشكل جزءاً لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي الديمقراطي التقدمي » . يبدو لي أن هذه الصيغة أقرب الى الحل

الاشتراكي الثوري للقضية كلها من سابقتها ، وتتصف بدرجة أكبر من الوضوح بسبب تحديدها « للوجود العربي » على أنه تقدمي ، و « للدولة الفلسطينية » على أنها جزء لا يتجزأ من هذا الوجود العربي ، غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن الصيغة التي نحن بصدد مطروحة بعبارات مبالغ في حذرها وتحفظها ، متعمدة التعميم بدلاً من التخصيص ، ومتأرجحة بين الرؤية الاشتراكية الثورية الراديكالية لمعنى « الدولة الفلسطينية الديمقراطية » من ناحية وبين الصيغة المحافظة الأولى من ناحية أخرى . لذلك لا بد لنا من طرح السؤال : كيف تكون فلسطين المحررة دولة بالمعنى المعروف للعبارة وفي نفس الوقت جزءاً لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي الديمقراطي التقدمي ؟ المطلوب هو ايضاح اضافي لنوعية الرابطة التي تتصور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ضرورة تحقيقها بين الطرفين .

أما الصيغة الثالثة ، كما طرحتها الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين ، فتقول بدولة فلسطينية ديمقراطية شعبية هي جزء لا يتجزأ من دولة اتحادية قائمة على أسس الاشتراكية العلمية أو الماركسية اللينينية . هذه الصيغة في طرح الشعار ، تتغلب على بعض أوجه الغموض والتردد التي لحظناها في الصيغتين السابقتين . ولكن هذا لا يعني أنها ليست بحاجة إلى المزيد من الايضاح والتفصيل والمناقشة باعتبارها النواة الأساسية لما اعتقد بأنه الصيغة الاشتراكية الثورية والأمية الصحيحة لحل المشكلة الناتجة عن وجود دولة اسرائيل الصهيونية في المنطقة .

ان التصور الماركسي الثوري لتحرير فلسطين يرفض فكرة « الدولة » الفلسطينية ، إذا كانت عبارة « الدولة » تعني إقامة كيان فلسطيني مستقل يضاف الى الكيانات السياسية العربية الموجودة ، لأنه في التحليل الأخير ، لا يمكن تحرير فلسطين بدون القضاء على الوجود الامبريالي وتفرعاته في المنطقة ، ومع انحسار الامبريالية لا يبقى ، من حيث المبدأ ، أي مبرر للتجزئة الكيانية

في الوطن . كما يفترض بحرب التحرير الشعبية الطويلة أن تكون قد خلصت المنطقة من العوائق الاستعمارية وتوابعها الحائلة تقليدياً دون وحدة الوطن . إذا أعطينا لعبارة « الدولة الفلسطينية » هذا المعنى الكياني الانفصالي نكون عندئذ أقرب الى مماشة الأوضاع العربية القائمة وليس الثورة عليها ، والى المساومة مع الواقع العربي الراهن الجزأ بدلاً من رفضه (من حيث المبدأ) جملة وتفصيلاً . أضف الى ذلك أن دولة فلسطينية بهذا المعنى ، يعيش فيها اليهود والفلسطينيين من العرب كمواطنين متساوين ، ستبقى أعجز من أن تحل المشكلة القومية ، كما ستعزل ، الى حد ما ، عرب فلسطين عن بقية الأمة . ان الحل الثوري والجذري للمشكلة القومية لا يمكن أن يأتي إلا على نطاق الوطن العربي بأسره بحيث لا يكون هناك قضية فلسطينية أو مشكلة يهودية بحد ذاتها وانما يكون هناك حل ثوري لمسألة عدد من الأقليات القومية المتواجدة في مناطق معينة من الوطن العربي . لقد تمت الترجمة العملية والتطبيقية لهذا الحل ضمن نطاق الدول الاتحادية الاشتراكية ، والجمهوريات الشعبية الديمقراطية . بعبارة أخرى ان الفهم الاشتراكي الثوري لمعنى « الدولة الفلسطينية الديمقراطية » يضعها بالضرورة ضمن اطار الدولة الاتحادية العربية الاشتراكية . وإلا كان الفشل حليفنا في حل المشكلة الاسرائيلية ومشكلة الأقليات القومية عامة .

واضح أن الجبهة الشعبية الديمقراطية تستلهم ، في طرحها هذا الشعار ، الحل الماركسي اللينيني الذي طبقته ثورة أكتوبر في انهاء المشكلة القومية والصراعات الناتجة عنها ضمن اطار دولة اتحادية للجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، وعددها خمسة عشر جمهورية « مستقلة » (USSR) ثم تنظيم الجمهوريات الاتحادية التي تتواجد فيها أقليات قومية كثيفة على أساس إقامة جمهوريات سوفياتية اشتراكية « ذاتية » (أي متمتعة بالحكم الذاتي) وهي معروفة باسم الـ (ASSR) (٤٦) .

وتتألف بعض الجمهوريات السوفياتية الاتحادية من عدد من الجمهوريات « الذاتية » المستقلة . وجدير بالذكر أن الجمهوريات السوفياتية « الذاتية » تتمتع بحق التمثيل المنفصل^(٤٧) والمتساوي في مجلس سوفيات القوميات ، باعتباره متميز عن مجلس سوفيات الاتحاد . بعبارة أخرى تعطينا ثورة أكتوبر مثالا واقعيا وناجحا ومستمرأ لما يمكن أن تعنيه الجبهة الشعبية الديمقراطية بشعار « الدولة العربية الاتحادية الاشتراكية » التي تضم ، في جملة ما تضم ، « الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية » . بلغة ثورة أكتوبر ستكون فلسطين المحررة وفقاً لهذا التصور ، جمهورية « مستقلة » من جمهوريات الدولة الاتحادية العربية الديمقراطية الشعبية ، بحيث نحفظ الحقوق الوطنية للأقليات القومية من ناحية ولا نفرط بوحدة الوطن من ناحية أخرى ، باعتبار الوحدة نفسها ضرورة مادية حيوية للاستمرار في الحياة خارج نطاق التبعية للنظام الرأسمالي العالمي^(٤٨) . غير أنه لا يمكن تحقيق هذا النوع من التحرر القومي والاجتماعي للمنطقة إلا بجهود حركة جماهيرية ثورية تكون في التحليل الأخير ، بقيادة الطبقات السكادحة ، ومسترشدة بنظرية ثورية هي الماركسية اللينينية .

يبقى كل ذلك كلاماً طوباوياً خيالياً ما لم يكن واضحاً دوماً وباستمرار أن بلوغ أي هدف من هذه الأهداف لن يكون إلا عن طريق الكفاح الطويل والمرير لقوى الثورة في المنطقة العربية كلها . ومن هذا المنطلق كتب رئيس « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » ما يلي في صحيفة « لوموند » الباريسية :

(٤٧) أي المنفصل عن التمثيل التابع للجمهورية الاتحادية الأكبر .

(٤٨) ينبغي أن يكون واضحاً أن هذه الاشارات السريعة إلى « اتحاد الجمهوريات السوفياتية » وغيرها من الدول الاشتراكية ليست دعوة للنقل الحرفي والميكانيكي لتلك التجارب أو غيرها ، بل هي محاولة أولية وفجة لايضاح شعار « الدولة الديمقراطية .. الخ » ، عن طريق مقارنته بأمثلة واقعية قائمة فعلاً ، ومطابقته مع تجارب تاريخية حية وفاعلة . وإلا بقي الشعار معلقاً في الهواء دوماً .

« إن التصعيد العسكري الحالي (في الشرق الأوسط) ، ترتد جذوره إلى الأخطاء التي ارتكبت بحق الفلسطينيين العرب ، ولا يوجد أي احتمال لتجنب ذلك بصورة حقيقية طالما أنهم محرومون من حقوقهم القومية ، ولكن جوهر طبيعة الصهيونية هي معارضة أي طموح وطني للفلسطينيين العرب » (٤٩) .

كما أعلنت المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية موقفها المبدئي من الكفاح الفلسطيني المسلح بقولها : « ان حق وواجب كل شعب محتل ومستعبد أن يقاوم وأن يناضل من أجل حريته » (٥٠) .

وبالمقابل شددت الجبهة الشعبية الديمقراطية - مثلاً وليس حصراً - على : « أن الوصول بحركة التحرر الوطني إلى الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية لا يتحقق إلا بالكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية ، بهدم الدولة الاسرائيلية وتحرير اليهود من الحركة الصهيونية . فبالكفاح المسلح اليومي والدائب ضد كافة الحلول الشوفينية ، والرجعية الاستعمارية المطروحة ، حتى التحرير التام والناجز لفلسطين وبناء دولة ديمقراطية تضم العرب واليهود ضمن حقوق وواجبات وطنية متساوية ، دولة في خدمة كل القوى المناضلة من أجل التحرر الوطني والتقدم في هذا العالم » (٥١) . *

(٤٩) « الهدف » ، بيروت ، ٩ آب ١٩٦٩ .

Nathan Weinstock, LE SIONISME CONTRE ISRAEL, (٥٠) Paris, Maspero, 1959, p, 567.

(٥١) « حركة المقاومة الفلسطينية في واقعهما الراهن » ، ص ١٦٧ .

* بعد الانتهاء من وضع هذه الدراسة اهتديت الى كتاب قيم عنوانه « العرب والمشكلة اليهودية » طبع في بغداد عام ١٩٤٦ وهو من تأليف السيد قاسم حسن (أعيد طبعه حديثاً في بيروت ، المؤسسة التجارية للطباعة والنشر ١٩٦٩ -) . نجد في هذا الكتاب محاولة عربية سبّاقة في دراسة المشكلة اليهودية وأصول الحركة الصهيونية على أسس تقدمية من خلال تطبيق المنهج المادي التاريخي في البحث والتفسير ، ذلك بالرغم عن بعض الأخطاء التي وقعت في الكتاب وأوجه النقص التي لا يخلو منها .

نَحْوَ فَهْمٍ أَفْضَلَ لِلْفِكْرَةِ الصَّهْيُونِيَّةِ

« الجانب المثير في الحرب هو أنها تمتحن الأمة ، وكما
أن المومياوات تنحل فور تعرضها للهواء ، كذلك تُلَفِظُ
الحرب حكمها بالموت على جميع المؤسسات الاجتماعية التي
لم تعد تملك قوة الحياة » .

كارل ماركس

I

بعد أن اجتاحت الجيوش النازية أرض الاتحاد السوفياتي في بداية الحرب العالمية الثانية سجل الجنرال الألماني فون رونشتيد ، قائد مجموعة جيوش الجنوب في الجبهة الروسية ، الملاحظة التالية بصدد الصمود الروسي العنيد الذي لم يتوقعه الغزاة أبداً : « اننا لم نكد نبدأ الهجوم ، حتى أدركت أن كل ما كان قد كتب عن روسيا ، لم يكن أكثر من هراء » . ونستطيع قياساً على ذلك ، أن نقول ، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، ان السواد الأعظم مما كتبه العرب عن الصهيونية لم يكن أكثر من هراء . وهذا يعني بالتالي أن معظم الأفكار المنتشرة بيننا والشائعة في أوساطنا حول الصهيونية مشوشة ومشوهة وغير واقعية ، وانها أقرب الى الخيال والتمنيات والعواطف مما هي الى الواقع التاريخي والحقيقة الموضوعية . ولأبين للقارئ بأنني لا أبالغ أبداً في كلامي سأقدم فيما يلي مجموعة من الأمثلة توضح الى أبعد الحدود طبيعة الذهنية المسيطرة على الكتابة العربية عن الحركة الصهيونية كما تبين نوعية الأسلوب التعس السائد فيها والطريقة الديماغوجية الطاغية ، في معظم الأحيان ، على كل محاولة لدراسة الصهيونية وفهمها . ويفترض بهذه النماذج أن تكون مثلاً أعلى عن كيف ينبغي على الفكر العربي التقدمي ألا يعالج موضوع الصهيونية بالتخصيص ، وكيف ينبغي عليه ألا يفكر ، بصورة عامة بعد اليوم .

أ) يعطي كتاب مر ذكره معنا التفسير التالي للصهيونية :

« والصهيونية العالمية وان اختلفت في أساليبها وحيلها تبعاً لمقتضيات الحال فان جوهرها واحد لا يختلف . يتركز في السعي وراء كشف الأستار والأسرار والخفايا ، واللجوء الى تسخير كل الوسائل والسبل لتحقيق أهدافها كلما استطاعت الى ذلك سبيلاً ، دون اعتبار للمبادئ والمثل العليا والقيم الأخلاقية ولروابط الأسرة والمجتمع ، وهي ربيبة الفوضى إذ لا تستطيع أن تحيا إلا في ظلها أو تطلق يدها بالعمل إلا في كنفها لأن المثل والمبادئ والأخلاق هي حواجز كأداء في طريق تسليها وانقضاضها وبذلك تعمل حثيثاً على هدم عقائد الناس وأخلاقهم ومثلهم وشرائعهم » (١) .

تشكل هذه الفقرة مثلاً صارخاً للأسلوب « الأخلاقي - الخطابي » في النظر الى الواقع الذي لا نستطيعه وبدلاً من أن نحاول فهمه بشيء من الموضوعية الأولية فننعت به شتى النعوت الحقيرة ونطلق عليه الأحكام الأخلاقية جزافاً . وغني عن القول أن هذا الأسلوب في النظر للأمور ومحاکمتها شائع جداً في التفكير العربي حول شتى الموضوعات والظواهر بما فيها قضايانا الحيوية والمصرية . انه أسلوب يجمع بين الخطابة والوعظ والتبشير والتتفيه لما لا يعجبنا في مجرى الأحداث .

ب) من الأساليب العربية الشائعة جداً في « دراسة » الصهيونية أسلوب « التفسيرات التآمرية » وهذا ما يوضحه لنا النص التالي :

« فمنذ كانوا (أي اليهود) يعقدون الاتفاقيات فيما بينهم ، ومن خلف الستار ، في كل ما يقومون به من أجل السيطرة على

(١) « الصهيونية وربيتها اسرائيل » ، ص ٢٥ - ٢٦ .

العالم ، وهم مندفعون في سوق العالم الى هاوية تنظيمات دينية وأخلاقية غاية في الخطورة والاضلال ، وكل هذا كان يتم بإيجاء وتوجيهات من الحكومة العالمية السرية التي كانت قد شكلت من زمن قديم منبثة في جميع بلاد الدنيا تعمل وتنظم في خط ديني وسياسي هادف بقصد التحكم في كل مقدرات الشعوب ومصائرها » (٢) .

ومع أن هذه الحكومة العالمية سرية الى أقصى الحدود لا يجد مؤلف هذا النص مغبة من أخبارنا بأن عدد أعضائها هو ٣٠٠ رجل بالتمام والكمال (بغير نساء على ما يبدو) يعرف بعضهم البعض جيداً .

ويعبر هذا الأسلوب الشائع جداً في التفكير العربي حول الصهيونية عن نفسه بصور متعددة منها اللجوء الى ما يسمى « بروتوكولات حكماء صهيون » للبرهنة على أن اليهود يسيطرون ، سيطرة تامة على مجرى التاريخ الحديث والقديم . وعلى هذا الأساس يتم « التفسير التآمري » للأحداث التاريخية باعتبارها تجري ، بكل دقة ، وفقاً لمخططات المؤامرة الجهنمية الكونية الكبرى التي يقبع خلفها ٣٠٠ رجل (حسب بعض التقديرات) يسيطرون على الأرض ومقدراتها وعلى تاريخ البشرية ومصيرها . ولا يدرك بطبيعة الحال أصحاب هذه « النظرية » بأنهم يعملون على تحويل الصهيونية الى قوة ذات قدرات أسطورية خارقة لا يمكن مقارنتها أو التمسدي لها لأنها ، باعترافهم ، سيدة التاريخ والحياة .

(ج) فيما يلي مثال آخر مأخوذ من كتاب اللواء الركن محمود شيت خطاب

(٢) صابر عبد الرحمن طعيمة ، « الصهيونية في التاريخ » ، مكتبة القاهرة الحديثة ، (التاريخ غير مذكور) ، ص ١٥٨ .

يبين لنا أسلوب التفسير الاعلامي - الحقوقي للمجاهة العربية الصهيونية ونتائجها السلبية التي لحقت بالعرب .

« أول أسباب هزيمة العرب في فلسطين (هزيمة ١٩٤٨) ، هو فشل السياسة العربية في افهام العالم بأجهزة اعلامها وبوسائلها الدبلوماسية ومن خلال المنظمات الدولية ، حقّ العرب التاريخي والواقعي في أرض فلسطين . لقد كانت فلسطين للعرب قبل الاسلام ، وكانت القبائل العربية تسكنها ، وحين جاء الاسلام أنقذها من حكم الروم ، فليس من المعقول أن تحل مشكلة استيطان اليهود وجمع شتاتهم بتشريد العرب . هذه الحقائق البديهية ، لم تستطع السياسة العربية عام ١٩٤٨ ، وما قبلها اقناع الدول الاستعمارية بها » (٣) .

إن أول ما يلفت النظر في هذا النص سداخته في تصور القضية على أنها مسألة اعلامية - حقوقية في جوهرها كان يمكن حلها لصالح العرب لو كانت أجهزة الاعلام والبعثات الدبلوماسية في مستوى أفضل مما كانت عليه حين وقعت الواقعة . بما أن النص الذي أمامنا يهمل واقع الصهيونية كحركة استعمارية استيطانية خرجت من أوروبا يوم نضج عصر بناء الامبراطوريات الأوروبية نجده أبعد ما يكون عن التساؤل فيما إذا كان بالامكان التعامل مع الدول الاستعمارية عن طريق الاقناع وعرض المطالب الحق عليها . هل تتصرف الدول الاستعمارية بسياساتها وقراراتها على أساس ما تقتنع به على أنه « حق »

(٣) « حقيقة إسرائيل » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ص ١٥ . وهو عن كتاب اللواء الركن محمود شيت خطاب عنوانه « طريق النصر في معركة النصار » ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

و « معقول » أم على أساس اعتبارات مغايرة تماماً لا علاقة لها بما يظنه البعض ، في زمن ما ، بأنه معقول وحق ؟ لنفترض أن العرب تمكنوا من اقناع الدول الاستعمارية بأن القبائل العربية كانت تسكن فلسطين قبل مجيء الاسلام وأن الاسلام أنقذ فلسطين من الروم الى آخر هذا النوع من الكلام ، فماذا كان سيحدث؟ أتنحني الدول الاستعمارية أمام هذه الحقائق التاريخية وتقول للعرب: فلسطين لكم فخذوها ؟ وماذا يهم الدول الاستعمارية أصلاً وفي هذا المقام ان كانت القبائل التي سكنت فلسطين قبل الاسلام عربية أم لا ؟

(د) فيما يلي مثال عن الأسلوب الديني الغيبي الشائع في التفكير العربي حول تفسير ظاهرة الصهيونية وفكرها وعقيدتها . الإشارة هنا الى كتاب أبكار السقاف « اسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة » حيث تدعي المؤلفة أن التوراة هي « الحجة الوحيدة التي احتج بها الصوت الصهيوني يوم طالب بالاعتراف بقيام دولة اسرائيل » (٤) .

طبعاً ان الحركة الصهيونية أبرع وأذكى من أن تفعل شيئاً من هذا القبيل ، والواقع هو أن الصوت الصهيوني لم يترك أية حجة مهما كان نوعها (دينية واقتصادية واستعمارية وثقافية وعرقية وقومية) إلا واحتج بها وفقاً لما تفرضه الظروف والأوضاع القائمة . اننا نفرض على أنفسنا ضرباً من العماء التاريخي حين لا نقبل أن نرى في الصهيونية وحججها الا التوراة وعقيدة الشعب المختار وفكرة الأرض الموعودة . وللانصاف لا بد من أن نذكر هنا أن زعماء الصهيونية أنفسهم قالوا بكل وضوح ما لا تريد ابكار السقاف الاعتراف به وهو أن الحجة الدينية وغيرها لا تساوي الكثير أمام الاستعمار الفعلي لأرض فلسطين والسيطرة العملية عليها وعلى اقتصادها . هذا ما قاله اوتو واربورغ (مثلاً

(٤) « اسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة » ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١ .

وليس حصراً) الذي كان على رأس المنظمة الصهيونية العالمية بين عامي ١٩١١ - ١٩٢٠ .

« إن الحق التاريخي الذي يستند على امتلاكنا لفلسطين قبل ألفي سنة لا مفعول له وحده وفي حد ذاته بنظر الدول الكبرى . بل يتوجب علينا إيجاد صيغة عصرية لذلك الحق ، كي تضاف اليه . هذه الصيغة تقوم على أن نظهر ، ان لم يكن شرعياً أو حقوقياً de jure فبحكم الواقع الفعلي de facto ، بأن فلسطين تخضع لنفوذنا الاقتصادي ، وان جميع ما أحرزته تلك البلاد من تقدم كبير وملحوس يرجع في الأصل الى مبادرتنا وقوة وسائلنا الاقتصادية وفعاليتها ، ولم يتم إلا بفضلها » (٥) .

بعبارة أخرى ، كانت الصهيونية ، منذ بروزها كحركة سياسية قومية في أوروبا تعرف تمام المعرفة نوعية المؤثرات الفعالة التي ينبغي استخدامها للضغط على الدول الاستعمارية (بريطانيا والمانيا على وجه التخصيص) من أجل تحقيق المطامع المعروفة في فلسطين وغيرها من بلدان المشرق . ولم تكن هذه المؤثرات الفعالة والنافذة لتقتصر ، في يوم من الأيام ، على التوراة ، أو أي كتاب ديني آخر . ان رائحة « الاقتصاد السياسي » هي التي تفوح بقوة من تاريخ علاقات الحركة الصهيونية ببريطانيا والمانيا والولايات المتحدة وليس رائحة التوراة والدين . وتبقى هذه الحقيقة قائمة مهما استخدم بخور التوراة والدين لتمويه رائحة الاقتصاد السياسي والتوسع الاستعماري . كان هذا هو الأساس الذي استندت اليه الحركة الصهيونية في محاولاتها الحصول على « وعد بلفور » من حكام المانيا . كانت الصهيونية تعرض مجموعة من الخدمات الحيوية جداً للمصالح

(٥) أسعد رزوق ، « الصهيونية وحقوق الانسان العربي » ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ج ٢ ، ص ١٥ .

الامانية الاستعمارية الصاعدة في المنطقة العربية وقتئذ ، خدمات تستفيد منها المانيا في حال دعمها لإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين . ولا شك في أن من البواعث التي جعلت بريطانيا تسرع في اصدار الوعد المشهور خوفها من أن تسبقها الى ذلك المانيا ، ومن المؤكد أن الباعث الحقيقي على ذلك لم يكن الحجاج التوراتية التي قدمها الصوت الصهيوني للحكومة البريطانية المشرفة على شؤون امبراطورية لا تغرب عنها الشمس ^(٦) .

وعلى أساس هذا الأسلوب الديني الطوباوي في النظر الى الحركة الصهيونية تكرر ابرار السقف كتابها لعرض النصوص الدينية أمام الرأي العام العالمي حتى يتبين للعالم أن حجة الصيونييين هذه منقوصة من الأساس بما تشتمل عليه من اسفاف في حق هؤلاء الأنبياء الكرام (أي موسى و ابراهيم و هارون و لوط) على حد قولها ^(٧) . لا أدري الى أي حد تهتم الحركات الاستعمارية الحديثة ، في توسعها وامتدادها ، بلوط و ابراهيم و هارون و المحافظة على حقوقهم (طبعاً تهتم من باب التعمية والتخدير ولكن هذا موضوع آخر) ولكن يجب أن نبين درجة السذاجة التي تتصف بها الفرضية التي تسير ابرار السقف على هداها في كتابها . لو بينا للعالم أن الحجة التوراتية ناقصة وتسيء الى الأنبياء الكرام لن يقدم ذلك أو يؤخر شيئاً بالنسبة للمواجهة العربية الصهيونية التي بدأت في القرن التاسع عشر ولا تزال مستمرة حتى اليوم . في الواقع أن ذلك سوف يسيء الى العرب باظهارهم ، أمام أنفسهم وأمام الغير ، بمظهر من يحرم نفسه من فهم هذه الحركة على حقيقتها بالرغم من استيلائها على فلسطين وغير فلسطين من أرض العرب .

(٦) للاطلاع بالتفصيل على حقيقة العلاقات الصهيونية الالمانية ووقائعها راجع كتاب أسعد رزوق ، « اسرائيل الكبرى » ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٩٠ - ٢٠٣ .

(٧) « اسرائيل وعقيدة الأرض الموعودة » ، ص ١ .

ويأخذ هذا التفسير الديني المثالي مداه حين تقرر أبقار السقاف :

«... ان « مشكلة فلسطين » مشكلة دينية في الصميم استمدت مبدأ وجودها من نصوص دينية بحتة ، هي التي تتخذ منها حجتها وهي التي يقوم عليها منطقها ، وهذا مما يجعل ساحة الحرب هو الورق وأما السلاح فهو القلم . فليس للحجة إلا أن تقارع بالحجة وليس للمنطق إلا أن يحارب بالمنطق ، واما فسوى ذلك من الوسائل (تعني الوسائل العسكرية) فلن يكون إلا حلاً وقتياً ... » (٨) .

وأخيراً يصل فكرها الطوباوي المنفصل عن الواقع والتاريخ إلى ذروته في الاستنتاج التالي :

« أما إذا تداعت هذه « العقيدة » (أي العقيدة اليهودية والأرض الموعودة الخ) وتحت أشعة التاريخ ذابت وثبت بطلانها (ويفترض في كتابها أن يثبت ذلك) فليس في وسع الصهيونية نفسها إلا الانحناء أمام الشعوب العربية انحناء الاعتراف بأنها كانت أسيرة وهم قديم غشي منها الفكر ، وأسقم فيها القلب بسموم العدوان » (٩) .

ما الداعي إذن للكفاح المسلح وحرب التحرير والنضال ضد الصهيونية والاستعمار إذا كان كل ما علينا أن نفعله هو أن نثبت للصهيونية واليهود بطلان دينهم وبعد ذلك تنحني الصهيونية أمامنا طالبة المذرة عن ضلالها السابق ومقدمة شكرها الجزيل للهداية التي منحناها إياها . ان ثقة ابقار السقاف

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٣٠ .

بفاعلية القلم والمنطق والورق تصل إلى درجة الرجوع بنا إلى أطوار الايمان بالفعالية السحرية الكامنة في ترديد الكلمات المكتوبة وغير المكتوبة . يمكننا في الواقع القول على أساس هذا المنطق السحري أن كتاب ايكار السقاف هو نوع من التعويذة المنطقية الشافية التي ما أن يقرأها الأعداء وتؤثر في عقولهم حتى ينحنوا أمام العرب معترفين بضلالهم .

هـ) فيما يلي مثال عربي صميمي عن المعالجة الانشائية المحض لموضوع الصهيونية وما نتج عن استعمارها لفلسطين :

« ان الصهيونيين - في فداحة الظلامه بل النكبة يثن منها الفلسطينيين ، ويهتز لها بعدم علي وجه خاص المواطنون بين النيل والفرات وما وراءه ، وتشعر بها - على تفاوت ، بلاد شمالي افريقيا وسواها ، الى جانب العديد من بلاد العالم التي لم يغب فيها صوت الضمير - يتحسسون شعور الأناني الواثق من نفسه ، المعرض غير هياب عن شؤون سواء ، سيادة وكرامة ، الزاعم المفترض أن الدنيا والدين تألبا خدمة لغايات ذاته ، ونيلاً من صاحب الحق الأصيل في تربته وأرض آبائه وأجداده من قبل » (١٠) .

هذا المقطع الخطابى المصفى لا يفيد أي معنى إيجابى يمكن تحديده حول أي موضوع أياً كان . وليس من الضروري الاسترسال في التعليق على الأساليب الخطابية والانشائية في الكلام على قضية فلسطين والصهيونية لأنها معروفة جداً وشائعة إلى أبعد الحدود بيننا ، ويندر أن نقلب كتاباً من الكتب العربية عن هذه الموضوعات دون أن نجد فيه ، رأساً ، فقرات من النوع المشار اليه بالمقطع

(١٠) الحامى هنري أبو خاطر، «فلسطين والخطر المصيري بين النيل والفرات وما وراءه»، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٢٢ .

الوارد أعلاه . وفي أحسن الأحوال ، أي حين لا ينغمس الكتاب العرب عن الصهيونية في الخطابة الصرف مثلاً ، يعالجون الحركة الصهيونية من خلال سرد أحداثها التاريخية البارزة وذكر مؤتمراتها ومقرراتها المتتالية ، ومن خلال الكلام على قادتها اللامعين ومناوراتها السياسية والدبلوماسية . ويعني هذا الأسلوب ، من ضمن ما يعنيه ، عزل الحركة الصهيونية وفكرها عن طبيعة المجتمع الذي نمت فيه وعن القوى التاريخية الفاعلة التي أنتجتها ومكنتها من تحقيق قسم من أهدافها الكبرى . كما يعني الأسلوب التقليدي العربي في معالجة الموضوع إهمال المحتوى الاجتماعي والطبقي والايديولوجي للصهيونية نفسها وللقوى التاريخية السائدة حولها والمتفاعلة معها في مرحلة معينة من مراحل تطور التاريخ الحديث . وبغياض المنهج العلمي الموضوعي في دراسة الظاهرة الصهيونية بكافة وجوهرها لا عجب ان اندفع الكتاب العرب في كتاباتهم باتجاه الخطابة والتوراة والحكومات السرية المسيطرة على الكون وتحقير الظاهرة باطلاق شتى النعوت الأخلاقية الذميمة عليها ، كل ذلك بدلاً من محاولة فهمها وهذا أضعف الايمان .

اكتفيت بهذا القدر من الأمثلة عن الأسلوب العربي في معالجة الصهيونية ليس لندرة الكتب والمقالات التي ما تزال تكتب بالطريقة عينها التي لم تتغير وانما لوفرتها ، إذ اننا ما تزال نرى مقالات تكتب بعناوين مثل : « قيام الدولة اليهودية ينقض إرادة الله » (١١) ، وكتباً تصدر بعناوين على هذا النحو : « بطلان الأسس التي أقيم عليها وجود اسرائيل على الأرض العربية وسلامة الموقف العربي من القضية الفلسطينية » (١٢) .

(١١) ملحق « النهار » الاسبوعي ، بيروت ، ١٦ آذار ١٩٦٩ .

(١٢) المحامي حسن جميل ، وزارة الثقافة والاعلام في القطر العراقي .

II

« افنا نرفض مطالب الصهيونيين يجعل القسم الجنوبي من البلاد السورية ، أي فلسطين ، وطناً قومياً للاسرائيليين ، ونرفض هجرتهم إلى أي قسم من بلادنا ، لأن ليس لهم فيها أدنى حق ، ولأنهم خطر شديد على شعبنا من حيث الاقتصاديات القومية والكيان السياسي . أما سكان البلاد الأصليون من اخواننا الموسويين فلهم ما لنا وعليهم ما علينا » .

(من قرارات المؤتمر السوري العام ، المؤلف من ممثلين منتخبين عن أهل فلسطين ولبنان وسوريا ، ٢ تموز ١٩١٩) .

مع أن الرفض العربي للسيطرة الصهيونية الآتية من أوروبا كان صريحاً جداً ويدل على وعي كبير لحقيقة التحدي الخطر وجوهره ظل هذا الرفض ، في التحليل النهائي وعبر السنوات ، أعجز من أن يقف بنجاح في وجه الامتداد الصهيوني وتغلغله في الأرض العربية . وبطبيعة الحال لم يأت هذا العجز من طرف العرب ، ولم تأت هذه القوة التي اتصفت بها الحركة الصهيونية عن طريق الصدفة مثلاً ، أو بسبب انعدام الاخلاص والنوايا الحسنة والطيبة عند العرب وقادتهم من ناحية ، وتمتع الحركة الصهيونية بقدرات شيطانية خفية وطاقات ابليسية

شريرة من ناحية أخرى . لم يكن الصراع الذي نحن بصدده مواجهة بين الخير المحض والشر الخالص بحيث تمكن الشر الصهيوني من غلب العرب الطيبين المسلمين ، على أمرهم ، وان كان الكثيرون من الكتاب العرب يحبون تصوير الصراع على هذا النحو الاخلاقي المبسط والساذج . لن أتطرق في هذه الدراسة الى أسباب العجز العربي المزمّن في مواجهة التحدي الصهيوني لأن موضوعي هو الصهيونية بحد ذاتها ، ومهمتي هي محاولة تحقيق فهم أفضل لهذه الحركة بالقياس الى التفسيرات الشائعة لها التي رأينا نماذج منها في القسم الأول من هذه الدراسة .

ليس بالامكان تفسير الحركة الصهيونية تفسيراً واقعياً علمياً دون وضعها في اطار الظروف التاريخية والقوى الطبقيّة والبيئّة الاجتماعيّة التي نشأت في كنفها الحركة وتطورت ونمت بفعلها . هذا الاطار من الظروف التاريخية المعقدة هو الذي حدد للصهيونية مشكلاتها النوعية وأملى عليها الاستجابات التي أعطتها أمام هذه المشكلات ، وحدد لها الشعارات التي طرحتها وصاغتها في مراحل تطورها ضمن حركة المجتمع الأوروبي الحديث . وبديهي أنه ليس بإمكان هذه المقالة المحدودة أن توفّي الموضوع حقّه أو أن تلم بكفاة تعقيداته وجوانبه المتشابكة . انها ليست إلا « مدخلا » إلى الموضوع ولا تطمح إلى أن تكون أكثر من ذلك (١٣) .

الحدث الكبير الذي غير أوروبا في العصور الحديثة ، على صعيد الحياة الاجتماعيّة والتنظيم الاقتصادي والسياسي هو نشوء الطبقة الوسطى

(١٣) يجد القارئ عرضاً جيداً للوقائع المتعلقة بالبيئة الأوروبية التي أحاطت بنشوء الصهيونية ونموها وتوسعها في المؤلفين التاليين لأسعد رزوق : « الصهيونية وحقوق الانسان العربي » ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ج ١ ، ص ٢٢ - ٥٥ . و « اسرائيل الكبرى » ، مركز الابحاث ، بيروت ، ١٩٦٨ .

(البورجوازية ، The Third Estate) وبروزها في دور القوة التاريخية الجديدة والقوة الاجتماعية الضخمة التي حطمت الاقطاعية ونظامها الاقتصادي والاجتماعي . ضربت طبقة النبلاء ورجال الدين ، واستفادت من منجزات العلم والاختراع في تثبيت النظام الرأسمالي ونشره ، وأخضعت الريف للمدينة بوسائلها الجديدة في انتاج الثروة .

من أهم المنجزات السياسية التي حققتها الطبقة الوسطى في أوروبا القضاء على التبعية الاقطاعي وانشاء الدولة القومية الحديثة عبر صراع طويل مع النظام القديم ومؤسساته وصل إلى ذروته في الثورة الفرنسية الكبرى . كان تأسيس الدولة القومية يعني ، من ضمن ما يعنيه ، توفير سوق مستقلة حرة ومفتوحة تماماً ، للطبقة البورجوازية الصاعدة ، هي سوقها الوطنية أو القومية . هذا ما حققته البورجوازية لنفسها نهائياً في فرنسا بعد استلامها السلطة بصورة مباشرة وتفكيكها العنيف للتنظيمات الاجتماعية القديمة وطرقها في إنتاج الثروة وتوزيعها . الدولة القومية الحديثة هي بعبارة أخرى الشكل السياسي الأكثر ملاءمة لشروط نمو الرأسمالية العصرية وتقدمها الحر والسريع ، ومن هنا جاءت التسمية المعروفة لهذه الظاهرة بمجملها : القومية البورجوازية . تحققت الدولة القومية البورجوازية أول الأمر في البلدان التي كانت الطبقة الوسطى فيها قوية جداً مثل انكلترا والولايات المتحدة وفرنسا . أما في المناطق الأخرى من أوروبا التي كانت فيها الطبقة الوسطى ضعيفة نسبياً أو ما زالت في دور التكوين (لأسباب تاريخية محددة لا مجال للخوض فيها هنا) فقد تأخر انشاء الدولة القومية الحديثة حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريباً ، كما حدث بالنسبة لاطاليا والمانيا وشعوب شبه جزيرة البلقان . في المناطق التي تأخر فيها تكوين الدولة القومية الحديثة ذات السوق الوطنية الموحدة عبرت الطبقة الوسطى النامية عن مصالحها وتطلعاتها وفكرها عبر تكوين حركات قومية قوية استقطبت قطاعات كبيرة من أبناء الشعوب المتأثرة بالحركات الجديدة . كما عبرت

عن نفسها وعن مطامحها عن طريق الانتاج الفكري والثقافي والفني والعلمي
الغزير المتمركز حول الدعوة القومية عامة (مثل الدعوة الايطالية والالمانية) .
وقد لعب المؤرخون دوراً مهماً في هذا الانتاج لأنهم أعادوا كتابة تاريخ شعوبهم
المعينة بصورة جديدة تتلاءم مع أهداف الحركة القومية الفتية وتخدم مصالحها
الحاضرة وتبرر مطامحها وأهدافها باضفاء الشرعية التاريخية عليها . واستمرت
هذه الحركات في النمو مع نمو الطبقة الوسطى إلى أن تحققت لها السيادة السياسية
ودولتها القومية وسوقها الوطنية الحرة والموحدة (ايطاليا ، المانيا ، دول
البلقان ، بولونيا) . وجدير بالذكر هنا أن الطبقة الوسطى الأضعف (التي
تنتمي اليها الحركات القومية المتأخرة في أوروبا) كان عليها أن تحارب وتناضل
على جبهتين : ١) مكافحة أوضاع التبعض الاقطاعي القائمة والتجزئة السياسية
الموروثة ، ٢) مكافحة سيطرة البورجوازيات القومية التي سبقت غيرها في
تكوين دولتها الحديثة . أي ان النوع الثاني من النضال كان في سبيل استقلال
البورجوازية الناشئة بسوقها الوطنية وتحرير نفسها من تسلط الدول الكبيرة
ونفوذها واستغلالها ، لذلك نجد البورجوازية الناشئة تهب للدفاع عن « الوطن »
وتستنفر أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب (فلاحين ، عمال ، مثقفين الخ ...)
للدفاع عن أرض « الآباء والأجداد » فتكتسب حركتها الطابع الجماهيري
والشعبي .

على هذا الأساس بإمكاننا أن ننظر إلى الصهيونية على أنها الحركة القومية
للبورجوازية اليهودية (البورجوازية المتوسطة والصغيرة على وجه التحديد) في
أوروبا . وبما أن الصهيونية تنتمي الى الفئة المتأخرة من الحركات القومية
البورجوازية نجدتها متأثرة الى أبعد الحدود بالحركات القومية الأوروبية الكبرى
كما في البلقان وايطاليا والمانيا ، وتحمل كافة السمات الرئيسية لهذه الحركات .
الحركة الصهيونية هي بعبارة أخرى من انتاج التغيرات الكبيرة والتاريخية التي
طرأت على أوروبا مع بروز الطبقة الوسطى وصعود الرأسمالية وانتصار نظام

علاقاتها الانتاجية والاجتماعية . إنها كذلك ردة فعل قوية ضد البورجوازيات الأوروبية المحلية (المسيحية) التي دخلت معها في صراع اقتصادي مرير ودام في ظل نظام التنافس الحر . أخذ هذا الصراع مظهر حركة العداء للسامية بين الأوروبيين من غير اليهود مما دفع البورجوازية اليهودية نحو البحث عن سوق وطنية خاصة بها لا يزاحمها عليها أحد ، ومن هنا بدأ الكلام الجاد عن « الأمة اليهودية » و « الدولة اليهودية » في أوساط الطبقة اليهودية الوسطى وأوساط المعبرين عن مصالحها وتطلعاتها . وكما أن البورجوازيات الأوروبية المحلية سعت عامدة إلى توحيد الأرض الوطنية وتوسيعها تحت لواء الدعوة القومية كذلك نجحت البورجوازية اليهودية بإيجاد أرض لنفسها وقامت بتوسيعها باستمرار تحت لواء الدعوة القومية اليهودية وباسم الدفاع عن « الوطن المقدس » و « توحيد أرض الآباء والأجداد » . إنهم ، بالطبع ، يتكلمون دوماً على « الوطن القومي اليهودي » وعلى أرض الآباء والأجداد المقدسة والموعودة وليس على السوق الوطنية الموحدة التي كانت تحتاجها الطبقات الوسطى اليهودية في أوروبا لتتوسع نشاطها بنأى عن منافسة البورجوازيات الأوروبية المحلية القومية . وبما أنه لم يكن بالإمكان توفير مثل هذه السوق الوطنية اليهودية في أوروبا اتجهت الأنظار إلى الخارج (يوغاندة ، الأرجنتين ، فلسطين) وكان ذلك أمراً طبيعياً إذ أن الحركة القومية اليهودية وصلت إلى مرحلة نضجها في ذروة عصر الامبريالية والتوسع الاستعماري الأوروبي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . خلاصة القول هي أن الصهيونية ليست إلا المسألة الوطنية التي خلقتها البورجوازية اليهودية الأوروبية لنفسها في عصر أعلى مراحل الرأسمالية على غرار بقية البورجوازيات الأوروبية وحركاتها القومية الخاصة بها ، لذلك لا يجوز أن نقع في أخطاء النظرة الميكانيكية عند تفسيرنا للصهيونية كأن نستخلصها آلياً من النظام الرأسمالي الاستعماري باعتبارها أداة صماء لمصالحه ، أو نجعلها سيدة النظام الرأسمالي بلا منازع . إنها ، في وقت واحد ، وليدة النظام الرأسمالي الاستعماري وجزء منه وامتداداً له ، كما أنها ردة فعل ضده وابتعاد عن

مناخه وأجوائه التي تعطي الفوز والسبق في نهاية الأمر ، دوماً لقوى البورجوازية المحلية المسيطرة على الدولة القومية الحديثة . وتمت ردة الفعل هذه وتبلورت كقوة تتحرك وتحرك (البحث عن أرض بلا شعب لشعب بلا أرض خارج أوربا كلها) في العصر الذي كان ينتقل فيه النظام الرأسمالي من مرحلة المزاومة الحرة إلى مرحلة اندماج رأس المال المصرفي برأس المال الصناعي وبرزوا الاحتكارات الكبرى وتصدير الرأسمال ، أي في عصر الاستعمار الباحث عن المواد الخام والأسواق واليد العاملة الرخيصة في العالم «اللاأوروبي» وعصر سيادة الشوفينية والعرقية والعداء للسامية . بعبارة أخرى تلاءمت ردة الفعل اليهودية ، عن طريق الصهيونية ، ضد البورجوازيات الأوروبية المحلية ، مع المرحلة التاريخية التي كانت تعيشها أوروبا فجنحت الصهيونية نحو الاستعمار والامتداد الخارجي بطريقة تحاكي تماماً مشاريع الاستعمار الأوروبية وأساليبها المعروفة .

يكتسب هذا التحليل مزيداً من الأهمية من واقع التكوين الاجتماعي التقليدي لليهود أوروبا الذين كانوا دوماً بعيدين عن القطاعات الأولية في عملية الانتاج مثل الزراعة والصناعة . كانت الأكثرية الساحقة منهم من سكان المدن وظل نشاطهم محصوراً في قطاعات الدرجة الثانية والثالثة من عملية الانتاج : كانوا حرفيين ، تجاراً ، صيارفة ، أصحاب مهن حرة ، كتاباً ، مثقفين . بعبارة أخرى كانت القاعدة الاجتماعية الأساسية للحركة الصهيونية هي البورجوازية الصغيرة وخاصة الفقيرة منها والبروليتاريا الرثة التي تكثرت في المدن . بينما كانت القيادة بيد البورجوازية المتوسطة (ومنها برز جميع القادة اللامعين والخطرين) . أما البورجوازية اليهودية العليا فقد عطفت على الحركة وساعدتها ودعمتها بالمال . إن شيئاً من التدقيق في تراث الفكر الصهيوني سوف يبين بوضوح مدى وعي المعبرين عنها لارتباط الحركة الصهيونية وايدولوجيتها بالطبقة الوسطى الصاعدة عامة ، وبالبورجوازية اليهودية على وجه التخصيص ، وبالحركات القومية النامية في أوروبا .

ولا بد لنا من ضرب بعض الأمثلة على ذلك :

لنرجع إلى بدايات الدعوة الصهيونية بين اليهود كما نجدتها في كتابات الكالاي وكاليشر^(١٤) . نجد أن الكاتب الاول عاش في الصرب في الفترة التي انتصر فيها الشعب اليوناني في حرب الاستقلال ضد السيطرة العثمانية . كما كانت شبه جزيرة البلقان تعج وتموج ، وقتئذ ، بالحركات الوطنية ضد السيطرة الاجنبية . أما كاليشر فقد تأثر إلى أبعد الحدود بالحركة الوطنية في بولندا وايطاليا وهنغاريا . ودعا كلا الكاتبين يهود أوروبا إلى محاكاة الحركات القومية والانتفاضات الوطنية التي كانوا يشاهدونها والنسج على منوالها في خلق دولة مستقلة لأنفسهم في فلسطين . يقول كاليشر في حث اليهود على تقليد الحركات القومية في أوروبا ما يلي :

« لماذا يضحى شعب ايطاليا وشعوب البلاد الأخرى بحياتهم فداء لأرض آبائهم ، بينما نحن ، وكأننا رجال عديمو القوة والشجاعة ، لا نفعل شيئاً ؟ هل نحن أخطأنا من الشعوب الأخرى التي لا تنظر باهتمام إلى الحياة والثروة بالمقارنة إلى اهتمامها بحب أرضها وأمتها . لنقتد من قلوبنا بالايطاليين ، والبولنديين والمجريين الذين تنازلوا عن حياتهم وممتلكاتهم في كفاحهم من أجل استقلالهم الوطني . بينما نحن بني إسرائيل وارثو أقدس وأروع أرض نبقى صامتين ودون حراك . يجب أن نخجل من أنفسنا ! لقد كافحت جميع الشعوب الأخرى من أجل شرفها الوطني فقط ، وعليه يجدر بنا أن نبذل جهوداً أكبر بكثير من ذلك لأن واجبنا لا يقتصر على العمل من أجل مجد أجدادنا بل يتعدى ذلك إلى مجد الله الذي اختار صهيون » (ف ١١٤) .

(١٤) أنظر النصوص الواردة في كتاب THE ZIONIST IDEA .
سأرجز الإشارة إلى هذا المرجع بالحرف (ف) .

وكما كان من أهداف الحركات القومية البورجوازية في أوروبا القضاء على التبعر الذي تركه الاقطاع وخلفته العصور الوسطى كذلك كان هدف الحركة الصهيونية القضاء على التبعر اليهودي الذي اعتبرته الطبقة الجديدة من مخلفات عصور الاقطاع والقرون الوسطى المظلمة . ومن هنا جاءت دعوة كالشر - التي تتخلل كتاباته - إلى لمّ شمل اليهود المبعثرين وجمعهم في وحدة متماسكة في الأرض المقدسة . ومعروف كذلك أن المفكر الصهيوني المشهور موسى هسّ كان متأثراً إلى أبعد الحدود بأحد أبطال الحركة القومية الإيطالية ، ماتزيني . كما كان جابوتنسكي متأثراً بغاريبالدي ، سيف الوحدة الإيطالية . ومن ناحية أخرى كان دعاة القومية المشهورون في أوروبا في تعاطف تام مع الفكرة الصهيونية وتطلعاتها إذ أنهم رأوا فيها شيئاً من أنفسهم وامتداداً لكل ما يمثلونه ويحيونه . تبعاً لذلك نجد أن مفكر القومية الكبير في ألمانيا ، هيردر ، يلوم اليهود لوماً شديداً لأنهم لم يحافظوا على ما يكفي من الاحساس « بالشرف الجماعي » ولأنهم لا يبذلون أي جهد في سبيل العودة إلى وطنهم فلسطين باعتباره المكان الوحيد الذي يمكنهم أن يزدهروا فيه كأمة ، حسب رأي هيردر (١٥) . أما ماتزيني فقد أسدى النصيحة التالية لليهود في عصر القوميات :

« بدون وطن تبكون بلا اسم ، بلا علامة مميزة ، بلا صوت ولا حقوق ، ولن تتمكنوا من الدخول إلى حظيرة الأخوة بين الشعوب ، وتكونون بذلك لقطاع الإنسانية ، وجنوداً بلا رايات . أيها الاسرائيليون ، لن تجدوا الأمان أو الحماية ، ولن يضمنكم ضامن بين الأمم (التي تتوزعون فيها) . لا تخدعوا أنفسكم بأمل التحرر من ظروف اجتماعية مجحفة إن لم تفتحوا ، أولاً ، وطناً

لأنفسكم لأنه حيث لا يوجد وطن لا يوجد إجماع على رأي يمكنكم اللجوء اليه . إن أنانية المصلحة الذاتية تتحكم وحدها ، ومن كانت له السيادة حافظ عليها لأنه لا توجد ضمانات مشتركة لمصالح الجميع ، فلا تغرنكم فكرة تحسين وضعكم المادي قبل أن تحلوا المسألة الوطنية أولاً » (١٦) .

وواضح من كلام ماتزيني عن « الأنانية » و « المصلحة الذاتية » وعدم وجود « أية ضمانات مشتركة لمصالح الجميع » بأنه يعبر في فكره القومي الصرف عن المراتكزات الأساسية للنظام الرأسمالي على صعيد الفكر والممارسة والتنظيم الاجتماعي .

كان دعاة الصهيونية يعون ، طبعاً ، بدرجات متفاوتة ، هذا الارتباط العضوي بين الحركة القومية اليهودية والبورجوازية اليهودية . ونجد ذلك واضحاً على سبيل المثال ، في كتابات الصهيوني المبكر الكالاي وفي نشاطه العملي ، فقد كان يوجه نداءاته إلى وجهاء اليهود الأثرياء في العالم الغربي مثل المتمول الانكليزي موسى مونتيفيوري والسياسي الفرنسي أدولف كريميو Crémieux (١٧) ، إذ كان يعلم جيداً أن تحقيق دعوته مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالحهم وأموالهم ونفوذهم السياسي . وكأي بورجوازي عادي في عصر توسع التجارة الأوروبية الاستعماري يتصور الكالاي أنه بالامكان حل المشكلة الوطنية اليهودية بشراء « الأرض المقدسة » من العثمانيين . أما الوسيلة العملية التي يقترحها لتنفيذ الفكرة فهي الوسيلة التي يفكر بها كل رأسمالي عادي :

H. M. Kallen, ZIONISM IN WORLD POLITICS, (١٦)
London, William Heinemann, 1921, p. 41.

(١٧) ف ١١٤ .

إنشاء شركة تجارية لتقوم بعقد الصفقة . ويقترح بالاضافة إلى ذلك إنشاء المستعمرات اليهودية في فلسطين كبداية لتجميع اليهود هناك مستوحياً ذلك من برامج الاستعمار التي كانت تنفذها الرأسمالية الأوروبية في غزوها للبلدان المتخلفة .

أما بالنسبة لكالisher فاننا نجد أن أول تعبير ظهر لديه عن الفكرة الصهيونية وتطلعاتها جاء في رسالة كتبها عام ١٨٣٦ إلى رئيس فرع برلين لبنك روثشايلد حيث شرح له بأن خلاص اليهود ، عن طريق عودتهم إلى وطنهم ، لن يتم بالوسائل الغيبية والاعجازية حسب الاعتقاد الديني السائد بل عن طريق « العلل الطبيعية » وجهد الانسان وإرادة الحكومات (١٨) .

« على العكس من ذلك ، يبدأ الخلاص بمساندة المحسنين وبكسب موافقة الامم (أو الدول) على لمّ شمل بعض الاسرائيليين المبعثرين في الارض المقدسة » (ف ١١١) .

وقد اقترح هو كذلك برنامجاً للاستعمار في فلسطين على الطريقة الأوروبية المعروفة ، الشركة التجارية التي تستعمر في الخارج . يقول :

« لذا فاني أقترح تأسيس منظمة لتشجيع الاستيطان في الارض المقدسة يكون هدفها شراء الارض وإنشاء المزارع وحرث الكروم . يبدو هذا المشروع بمثابة بارقة أمل نحو خلاص هؤلاء الذين يعيشون الآن بالجوع والفقر في الارض المقدسة » (ف ١١٣) .

وبين موسى هس فيما بعد العلاقة الحميمة بين فكرة الدولة القومية اليهودية المستقلة من ناحية ودور رأس المال وطبقته المالكة من ناحية أخرى بقوله :

(١٨) المرجع السابق ، ص ١٠٩ .

« ينبغي بالضرورة أن يسبق الاستقلال القومي (الوطني) كل تقدم سياسي واجتماعي . وينطبق هذا على اليهود أكثر منه على بقية الامم لأنها تعيش على أرضها وان كانت مضطهدة . إن وجود أرض مشتركة أصلية هو شرط من شروط إقامة علاقات أفضل بين رأس المال واليد العاملة فيما بين اليهود » (ف ١٣٦) .

ثم ربط هس ، بكل وضوح ، بين أهداف الحركة الصهيونية والتوسع التجاري الاستعماري الاوروبي في الشرق على النحو التالي :

« وكما بحثنا سابقاً باتجاه الغرب عن طريق للهند فاكشفنا عالماً جديداً بالصدفة ، كذلك سنكتشف بلاد أجدادنا الضائعة ثانية ، على الطريق التي تبني حالياً في الشرق إلى الهند والصين . أما زلت تشك في أن فرنسا ستساعد اليهود على تأسيس مستعمرات قد تمتد من السويس إلى القدس ومن ضفاف نهر الاردن إلى البحر الابيض المتوسط ؟ » (ف ١٣٣) .

ثم يعود إلى الفكرة الرأسمالية النموذجية لحل كافة المشكلات : البيع والشراء بالمال ، فيقول :

« أية دولة أوروبية ستعارض اليوم مشروع اليهود ، المتحدين من خلال مؤتمر لهم ، لشراء أرض أجدادهم ثانية ؟ من سيعارض اليهود لو ألقوا بحفنة من الذهب إلى تركية المتهاجرة وقالوا لها : ردي الينا وطننا واستعملي هذه الاموال في تدعيم امبراطوريتك المتداعية ؟ » (١٣٤) .

ويتبين ارتباط الحركة الصهيونية كحركة قومية بالبورجوازية اليهودية

التي تحمل لواء الدعوة في المقطع التالي الذي كتبه أحد كبار مؤسسي الفكر الصهيوني - ليو بنسكر ، قال :

« عندها فقط ، وليس قبل ذلك ، تستطيع الهيئة الادارية ، مع مجموعة من الرأسماليين ، باعتبارهم مؤسسي شركة مساهمة تقام فيما بعد ، شراء قطعة أرض تتسع لعدة ملايين من اليهود يأتون اليها مع مرور الزمن . قد تكون قطعة الارض هذه رقعة في الولايات المتحدة أو بشلقا مستقلا في تركيا الآسيوية معترفاً بحياده من قبل الباب العالي والدول الاخرى » (ف ١٩٧) .

كذلك كان الامر بالنسبة لهرتزل الذي كان واعياً تمام الوعي تأثير الحركات القومية البورجوازية في أوروبا على نشوء وتكوين الصهيونية ، ودور الطبقة الوسطى في العملية كلها كما كان مدركاً طبيعاً التنافس الضاري القائم بين البورجوازية اليهودية في كل مكان والبورجوازيات المحلية . وكان فاهماً ضرورة اندماج الصهيونية في حركة المجتمع الاوروبي والرأسمالي القومي باتجاه الاستعمار والاستغلال الخارجي . يقول هرتزل بهذا الصدد :

« إن خلق دولة جديدة ليس عملية سخيفة أو مستحيلة . ألم نشاهد اتمام هذه العملية في عصرنا بين أمم لم تكن تغطي عليها صبغة الطبقة الوسطى كما هي الحال بالنسبة لنا (أي اليهود) ، بل كانت أفقر منا وأقل ثقافة مما جعلها أضعف منا ؟ إن حكومات كافة الدول التي تعاني من حركة العداء للسامية سوف تهتم كثيراً في الحصول على السيادة لنا » (ف ٢٢٠) .

ويقول هرتزل حول دور رأس المال ومشاريعه ما يلي :

« بدون المشاريع الكبيرة * يبقى العمل ساكناً وغير متطور ،

* (Enterprise) والمقصود هو المشاريع الاقتصادية القائمة على المبادرة الفردية .

تماماً مثل عمل المزارع الذي يقف الآن حيث كان يقف أسلافه منذ ألف سنة . إن كل تقدمنا المادي هو من انتاج رجال الأعمال وأصحاب المشاريع . إني أشعر بالحنج لتسجيل مثل هذه الملاحظة البديهية . وحتى لو كنا أمة من « الوسطاء » (بالمعنى التجاري) كما يصفنا الناس ، بكثير من المبالغة اللامعقولة ، فاننا لسنا بحاجة إلى « أمة مضيضة » (ف ٢٠٧) .

أي أن البورجوازية اليهودية سئمت من وجودها في كنف « أمة مضيضة » وهي تفضل خلق أمتها ودولتها المستقلة التي لاينازعها على سوقها الداخلية أحد . ويشدد هرتزل على الطابع القومي للمسألة اليهودية بقوله :

« أنا أعتبر أن المسألة اليهودية ليست مسألة اجتماعية أو دينية ، مع أنها تتخذ هذين الطابعين وغيرهما في بعض الأحيان . إنها مسألة قومية ، ولايجاد حل لها يجب علينا أن نجعل منها قضية سياسية دولية تجتمع الدول المتحضرة لمناقشتها وإيجاد حل لها » (ف ٢٠٩) .

كما يقول بوضوح أن « نقطة التمرکز الرئيسية للمسألة اليهودية هي البورجوازية اليهودية باعتبار أن اليهود هم شعب من البورجوازيين » (ف ٢١٠) .

وفيا يلي ما قاله هرتزل عن المنافسة الاقتصادية القائمة بين البورجوازية اليهودية وغير اليهودية التي كان لها دور حاسم في تطور الصهيونية وتحديد ملامحها :

« لقد تحولنا في الجيتو ، بصورة تلفت النظر ، إلى شعب

بورجوازي ، ثم خرجنا من الجيتو لنشكل منافساً عتيداً للطبقة الوسطى . بعد أن تحررنا ، وجدنا أنفسنا مقحمة في أوساط البورجوازية . . البورجوازية المسيحية التي لن يضيرها القاءنا إلى الاشتراكية كقربان للسلام ، مع أن ذلك لن يجديها نفعاً » (ف ٢١٨) .

واضح أن الدولة التي كان يحلم بها هرتزل هي في التحليل الأخير دولة رأسمالية ليبرالية ، تقوم بالتخطيط لبنائها والسيطرة عليها وقيادتها الطبقة الوسطى التجارية . يقول هرتزل بهذا الصدد :

« ينبغي ألا نتصور خروج اليهود كحدث مفاجئ بل كعملية تدريجية تستغرق عدة عقود . سوف يخرج أولاً الفقراء المعدومون الذين سيزرعون الأرض ويشقون الطرق ويبنوا الجسور والسكك الحديدية والخطوط اللاسلكية ، كما سيعملون على تنظيم مياه الأنهار ويهيئون لأنفسهم المنازل وما يتبعها من ممتلكات ، كل ذلك وفقاً لخطط موضوعة مسبقاً . سوف يولد عملهم هذا حركة تجارية والتجارة تولد الأسواق والأسواق تجتذب المزيد من المستوطنين الجدد ، لأن كل انسان سيذهب طوعاً وعلى نفقته الخاصة وعلى مسؤوليته الخاصة . كما ان العمل المستثمر في الأرض سوف يرفع من قيمتها الخ . . . » (ف ٢٢١)

ولا بد من الملاحظة هنا أن الأدوات والوسائل التي فكر الصهيونيون بها ومن ثم استخدموها بفعالية كبيرة في استعمار فلسطين لم تكن جديدة أو مبتكرة ولم تكن من ابتداء « خيال شيطاني مكرر » يتمتع به اليهود ، كما يحب العرب أن يظنوا ، بل كانت كلها أدوات ووسائل عادية جداً حتى درجة الابتذال من

كثرتها في المجتمع الرأسمالي ووفرته في يد البورجوازية الأوروبية عامة . أدوات الاستعمار الصهيوني هي أدوات المجتمع الرأسمالي الاستغلالي وأدوات الدول الاستعمارية الكبرى : شركات ، بنوك ، مؤسسات مالية ، مستوطنات ، الخ . . لذلك صنعت الصهيونية لنفسها « صناديق الائتمان والاستعمار اليهودية » ، « الصندوق القومي اليهودي » ، شركاتها المساهمة ، مصارفها الكبيرة . وكان مثلها الأعلى في كل ذلك هو « شركة الهند الشرقية » ودورها في استعمار الهند وجنوب شرقي آسيا . من هذه الناحية لم تأت الصهيونية بأي جديد بل استخدمت هذه الأدوات تماماً كما كانت تستخدمها بريطانيا أو ألمانيا وكما تستخدمها الولايات المتحدة في يومنا الحاضر ، حتى ان الرئيس ترومان وصف « الصندوق القومي اليهودي » بأنه مشروع النقطة الرابعة الأميركية وكأنها صنعت قبل خمسين عاماً ! (١٩) بعبارة أخرى توصلت البورجوازية اليهودية المتوسطة إلى تحقيق أهداف الحركة الصهيونية عن طريق تحالف مصلحي متبادل مع البورجوازية اليهودية العليا المتمثلة بالرأسمال اليهودي الكبير وبيواته المالية ومع مصالح الدول الرأسمالية في عصر الاحتكارات الكبيرة وعصر السياسة الاستعمارية « المنفلتة من عقالها » . وقد أتى على ذكر هذه الحقيقة الكاتب الاسرائيلي المعاصر يوري أفنيري ، قال :

« كان هرتزل يقتفي بذلك خطى سيسيل رودس ، يود الحصول على ميثاق لتأسيس المركز القومي (أي الدولة اليهودية) الذي كان يتصوره كشركة ذات ميثاق ، قائمة وفق النموذج الذي عممه الاستعمار البريطاني » (٢٠) .

(١٩) « الصهيونية وحقوق الانسان العربي » ، ج ٢ ، ص ٢٧ .
(٢٠) « من الفكر الصهيوني المعاصر » ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ٣٤٣ .

وها هو وصف عام لأحد برامج الاستعمار الأوروبية وضعه الاقتصادي الألماني فريدريك ليست (١٨٤٦ - ١٨٨٩) :

« يجب أن تتأسس شركات في الموانئ الألمانية لشراء الأراضي في البلدان الأجنبية وتوطين الجاليات الألمانية هناك . كذلك شركات للتجارة والملاحة هدفها فتح الأسواق الجديدة في الخارج أمام الصناعيين الألمان وإنشاء الخطوط البحرية .. فالمستعمرات هي أفضل السبل لانماء الصناعات وتطوير تجارة التصدير والاستيراد ، وأخيراً لبناء أسطول محترم » (٢١) .

واضح أن مشاريع الصهيونية في الاستيلاء على فلسطين لم تكن إلا نقلاً حرفياً وأميناً لأمثال هذه المشاريع الأوروبية الاستعمارية الرائجة في تلك الحقبة .

نلاحظ هنا أن وضع البورجوازية اليهودية في أوروبا كان يشبه ، إلى حد ما ، وضع البورجوازيات الوطنية في البلاد المستعمرة (بفتح الميم) من حيث ارتباط الأخيرة بالنظام الرأسمالي للدولة الأوروبية المسيطرة . ارتباطاً عضوياً وأساسياً ، ومن حيث تمرد البورجوازيات الوطنية على البورجوازية الأجنبية السيدة ، ومحاولاتها تحقيق نوع من الاستقلال لنفسها ولسوقها الوطنية . كانت البورجوازية اليهودية (الوسطى والصغيرة على وجه التحديد) في وضع المستضعف والمضطهد من قبل البورجوازيات الأوروبية المحلية (المسيحية) القوية والمسيطرة على الدولة القومية وحياتها . وبسبب هذا الضعف النسبي والتبعية لم يكن باستطاعة البورجوازية اليهودية أخذ الطريق الاستعمارية لتحقيق سوقها الوطنية اليهودية إلا بالاعتماد على الدول الرأسمالية الاستعمارية

(٢١) « الصهيونية وحقوق الإنسان العربي » ، ج ١ ، ص ٣٥ .

الكبرى وبمساعدها وتحت اشرافها وبالتحالف مع مصالحها الحيوية . أي كانت البورجوازية اليهودية في وضع غير قادر على الاستمرار في نمط حياتها المعروف ضمن النظام الرأسمالي الاوروبي وغير قادر على الاستمرار في الحياة دون الارتباط العضوي المستمر بهذا النظام نفسه . وهذا وضع يشبه إلى حد ما وضع البورجوازية الوطنية الضعيفة في البلاد المستعمرة (بفتح الميم) من حيث علاقاتها بالدول المستعمرة (بكسر الميم) وبالسوق الرأسمالية العالمية . ولندكر بهذا الصدد أنه مقابل وعد بلفور الانكليزي يوجد ثمة شيء اسمه وعود ماكماهون (الانكليزي أيضاً) للشريف حسين ولقادة الحركة الوطنية العربية في ثورتهم ضد الحكم العثماني . وارتباطات قيادة الحركة الوطنية العربية ، في تلك الفترة ، ببريطانيا ومصالحها في المنطقة أصبحت معروفة ولا لزوم لإعادة ذكرها . ومعروف أيضاً أن بريطانيا ارتأت ، في نهاية المطاف ، إن الوفاء بوعد بلفور يناسب مصالح الامبراطورية التي لا تغرب عنها الشمس أكثر بكثير مما يناسبها الوفاء بوعد ماكماهون .

تم حل التناقض المذكور بالنسبة للصهيونية عن طريق الخروج من أوروبا على أساس ارتباطها المستمر والعضوي بالنظام الرأسمالي ومصالحه الاستعمارية المعروفة - (علاقة اسرائيل بأمريكا) . أما الدول الأوروبية المعنية فقد وجدت في هذا المخرج فائدة داخلية هي إمكانية التخلص من منافسة البورجوازية اليهودية ، وفائدة خارجية هي وجود دولة حليفة تابعة في منطقة حيوية تقوم بحماية المصالح المكتسبة عن طريق التوسع والتغلغل الاقتصادي . ينبغي علينا أن ندرك أن الاتجاه التوسعي للحركة الصهيونية لم يكن نتيجة « روح بغیضة يتصف بها اليهود في كل زمان ومكان » أو ما شابه ذلك من التفسيرات العربية لسلوك الصهيونية . سلوك الحركة الصهيونية هو نتيجة للأوضاع التاريخية التي عاشتها البورجوازية اليهودية الضعيفة - القوية في أوروبا . أعني ضعيفة بالنسبة للبورجوازية البروتستانتية في انكلترا أو في أمريكا مثلاً والقوية بالمقارنة مع القوى

الوطنية الناشئة في البلدان المستعمرة (بفتح الميم) مثل الحركة الوطنية العربية التي أدركت حقيقة التحدي الصهيوني الاستعماري وخطره منذ البداية ولكنها بقيت عاجزة عجزاً مزمناً في قدرتها على التصدي له ورده بصورة فعالة . كانت الحركة الصهيونية قوية ، بهذا المعنى ، لأنها جاءت من أوروبا مثقلة بكل ما أنتجته العصور الحديثة في ميادين العلم والاختراع والتخطيط والتنظيم والتجارب السياسية الجديدة . لم تكن الحركة الصهيونية تسلك سلوكاً شاذاً أو فريداً أو خارقاً في كل ما فعلته وأنجزته ، بل هي سلكت سلوكاً طبيعياً وسوياً بالنسبة لتحقيق أهدافها الاستعمارية بنجاح ، وفقاً لما تتطلبه المرحلة التاريخية السائدة وقتئذ . لقد فهم قادة الصهيونية ومفكروها المرحلة التاريخية التي يمرون فيها ، وفهموا طبيعة القوى الحركة والصاعدة فيها واستغلوا كل امكانياتها واستفادوا من كافة فرصها لتحقيق أهدافهم وانجازها بنجاح .

على هذا الأساس يصبح بإمكاننا أن نفهم ، بشيء من الموضوعية والواقعية ، موقف أحد القادة الصهيونيين الكبار - جابوتنسكي - الذي كان يصر ، قولاً وعملاً ، في داخل المنظمة الصهيونية على ضرورة تطبيق كافة الأساليب التي استخدمها الاستعمار الأوروبي في عملية الاستيلاء على فلسطين . كان المجد الأول للتعصب الشوفيني والأناية القومية والنزعة الاستعمارية والعنصرية شبه الفاشية . ولم تكن هذه الأفكار والمواقف من عندياته أو من ابتكار « الخلق اليهودي البغيض » بل كانت بضاعة رائجة جداً (ولا تزال بصورة مختلفة نوعاً ما) في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في الأوساط النافذة في الدول الرأسمالية ، وكان التبرير « الايديولوجي » الشائع لكل ذلك هو عقيدة « الداروينية الاجتماعية » التي كانت منتشرة انتشاراً واسعاً في تلك الفترة والتي أثرت على العقيدة الصهيونية تأثيراً مباشراً (٢٢) . وتقوم فكرة الداروينية الاجتماعية على

(٢٢) أنظر أيضاً « الصهيونية وحقوق الانسان العربي » ، ج ١ ، ص ١٢ - ١٤ .

أساس أن التنافس الضاري ضمن إطار النظام الرأسمالي يؤدي إلى بقاء الأنسب والأحسن وإلى انقراض الأضعف والأسوأ وفقاً لقانون الانتخاب الطبيعي . كما أن الصراع بين المجتمعات المختلفة والدول المتعددة يؤدي إلى سيادة الأنسب والأرقى عن جدارة وحق (أي الدول الرأسمالية الاستعمارية وامتداداتها) وخضوع الأضعف والأسوأ ، أي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . على أساس هذا المنطق تم تبرير سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على شعوب القارات المتخلفة بما في ذلك سيطرة الصهيونية على فلسطين . ومن تصريحات جابوتنسكي الصريحة التي تعكس هذا المناخ الاستعماري العام الذي وصلت اليه الرأسمالية قوله :

« بالطبع ، ان موقفنا من القضايا الاجتماعية مختلف : فهو ليس إلى اليمين ولا إلى اليسار ، بل هو استعماري متصلب » (٢٣) .

ومن هنا جاء هذا التمجيد للقوة في سبيل القوة والعنف في سبيل العنف الذي نجده في الانتاج الثقافي لتلك الفترة من تطور الدول الرأسمالية كما نجده أيضاً لدى عدد من المفكرين والعقائدين الصهيونيين ، كتب بارديتشفسكي ما يلي معبراً عن هذا الاتجاه :

« هناك يوم للرجال والأمم التي تحيا بالسيف ، تحيا بقوتها وبشدة ساعدها بأقدامها الحيوي . هذا اليوم هو ساعة الحدة العنيفة ، ساعة الحياة بمعناها الجوهري .. إن السيف ليس شيئاً مجرداً عن الحياة يقف بعيداً عنها . إنه تجسيد الحياة في أجراً خطوطها الخ ... » (ف ٢٩٥) .

(٢٣) « اسرائيل الكبرى » ، ص ٥٠٠ .

وهناك قول هرتزل المعروف :

« سوف يصبح أعداء السامية في طليعة أصدقائنا الذين نعتمد عليهم ، والدول المعادية للسامية من حلفائنا » (٢٤) .

وليس من الضروري التذكير بأن الدول المعادية للسامية هي بذاتها الدول الرأسمالية الاستعمارية وخاصة الانكلوساكسونية والجرمانية منها . وأفصح هرتزل عن كل ذلك بوضوح وصراحة حين أعلن في إحدى خطبه اللندنية (١٨٩٩) بأن « الانجليز كانوا أول من أدرك ضرورة التوسع الاستعماري في العالم الحديث . لذلك يرفرف علم بريطانيا العظمى فوق البحار . ولذا اعتقد بأن الفكرة الصهيونية ، وهي فكرة استعمارية ، يجب أن تحظى في إنجلترا بفهم سريع وسهل » (٢٥) .

أما ويزمان فقد شرح الفكرة إياها بالتفصيل حين كتب :

« ترتكز خططي بالطبع على افتراض جوهري واحد : بأن الحلفاء سوف يكسبون (الحرب) ويكسبونها جيداً - كما أتمنى وآمل ذلك مخلصاً ... ولا يساورني شك بأن فلسطين سوف تقع ضمن دائرة النفوذ البريطاني . وفلسطين هي الامتداد الطبيعي لمصر والجدار الذي يفصل قناة السويس عن ... البحر الأسود وكل عمل عدائي قد يصدر عن تلك الجهة ... سوف تصبح (فلسطين) بلجيكة الآسيوية ، خصوصاً متى جرى تطويرها على يد اليهود ، ولو أعطينا أموالاً جيدة إلى حد ما ، لاستطعنا بسهولة أن ننقل مليوناً من اليهود إلى فلسطين خلال الخمسين أو الستين سنة القادمة ،

(٢٤) « الصهيونية وحقوق الانسان العربي » ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(٢٥) امرائيل الكبرى ، ص ٢٠٥ .

وبذلك تحصل انكلترة على جدار فعال ونحصل نحن على وطن ... » (٢٦) .

هذا من وجهة النظر الصهيونية . أما وجهة النظر البريطانية السابقة عليها والمكملة لها فسأمثل عليها بإيراد الفقرة التالية من كتاب « اسرائيل الكبرى » حيث تعرض وجهة النظر الاستعمارية الانكليزية على لسان سايد بوتام :

« لا بد من اسكان شعب في الرقعة الجديدة يتمتع بالمرحلة نفسها من التطور السياسي الذي بلغناه » ، كما أن زيادة مساحة تلك الرقعة لن تشكل عبئاً علينا (بالنسبة لسايد بوتام) ، بل هي كناية عن مصدر جديد من مصادر القوة ، يضاف إلى قوتنا ، ثم يؤكد بصورة جازمة أنه حين تصبح فلسطين جزءاً من الامبراطورية البريطانية ، فلن يجيء إلى استعمارها أولئك الانكليز الذين عمروا كندا و استراليا بالمعنى الحقيقي . بل يجد سايد بوتام بأن « اليهود وحدهم يمكنهم استعمار فلسطين ... » ، وهم « وحدهم يستطيعون بناء مملكة (dominion) مستقلة جديدة على البحر الأبيض المتوسط ترتبط بهذه البلاد منذ البداية في العمل الامبريالي ، وتكون في آن واحد : وقاية ضد الشرق الغريب ووسيطاً بينه وبيننا ، ومدنية تتميز عن مدنيتنا لكنها متشربة بأفكارنا السياسية ، تقف في المرحلة نفسها من التطور السياسي ، وتدشن حياتها الثانية كأمة تكن الوفاء وعرفان الجميل لهذه البلاد (أي بريطانيا) باعتبارها الأب الثاني لها » (٢٧) .

(٢٦) المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٢٥٤ .

وبعد أن تمكنت البورجوازية اليهودية من تحقيق دولتها القومية وسوقها الوطنية على أرض فلسطين بقيت أسيرة ماضيها ونشأتها وتكوينها القائم في كافة أوجه حياتها ، أي أنها بقيت مرتبطة ارتباطاً حميماً ومصيرياً بقوى الاستعمار (القديم منه والجديد) والسوق الرأسمالية العالمية ومنطق التوسع والاستعمار الباحث عن المواد الخام الرخيصة في البلدان المتخلفة ، وعن الأسواق التجارية الواسعة لبضائعها ومنتجاتها بشروط تأتي لصالحها كلياً وتسمح لها بالاستغلال والاثراء . وليس علينا أن نذهب بعيداً في البحث عن الأمثلة على هذا المنحى الرئيسي في تطلعات اسرائيل وبرامجها المقبلة لأن الكتاب الاسرائيليين المعاصرين يزودوننا بها بصراحة ودون أي عناء .

أولاً ، بالنسبة لارتباط اسرائيل بالامبريالية الامريكية الجديدة ، يقول كاتب اسرائيلي تقدمي معاصر ما يلي :

« فالولايات المتحدة هي التي أمست القوة الامبريالية الراجحة في هذا القطاع وهي تبقي على أسطولها السادس في مياه المتوسط وتشرف على « السنتو » وتحفظ في فلوريدا بقيادة خاصة وبقوات مهيأة للتوجه فوراً إلى الشرق الاوسط . هذا الجهاز كله - وسواه - معد للتدخل عسكرياً في شؤون المنطقة في حال قيام تغييرات في بعض بلدان هذه المنطقة يرى فيها المعسكر الذي تدافع عنه الولايات المتحدة خطراً بالغاً على الامبريالية أو على الرأسمالية . غير أن السياسة الاميركية لا تركز على برنامج تدخل مباشر فحسب بل تعتمد أيضاً على قوى محلية مؤهلة للقيام بخدمتها » (٢٨) .

(٢٨) « من الفكر الصهيوني المعاصر » ، ص ٢٦٣ .

وواضح أن القوة المحلية الرئيسية المؤهلة للقيام بهذا التدخل لصالح الامبريالية ومصالحها هي إسرائيلي ، ثم تليها الرجعيات العربية . وقد بين مفكر اسرائيلي تقدمي آخر النتائج المترتبة على هذا الارتباط بمعسكر الاستعمار الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية بقوله :

« وبالإضافة إلى ذلك ، ليس صحيحاً أن الأوساط الحكومية الاسرائيلية تتخذ موقفاً عدائياً باطراد ضد جميع العرب ، على الرغم من سياستها العامة المعادية للعرب . بل بالعكس تماماً : انها تعرب عن تأييدها للملكيين في اليمن ولجميع القوى العربية الموالية للاستعمار بشكل عام ، حتى عندما لا يكون للمسائل المطروحة أي تأثير على النزاع العربي - الاسرائيلي أو القضية الفلسطينية . ففي الخطاب الذي ألقاه في ١٨ أيار (مايو) ١٩٦٦ أمام الكنيست مثلاً ، صرح ليفي أشكول ، رئيس الوزراء ، علناً عن تأييده لحكومة عربية موالية للاستعمار ، في الوقت الذي أدان فيه جميع المناوئين للاستعمار ، المصريين منهم والسوريين خاصة ، وذلك دون أن يكون لموضوع البحث أية علاقة على الإطلاق بالقضية الفلسطينية ... ها هي حكومتنا تعتبر أن قضية الملكيين في اليمن هي قضيتها ، وتؤيد تدخل فيصل ، ملك العربية السعودية النخاسي وأسياده الأميركيين في شؤون هذا البلد ... وخصص ليفي أشكول قسماً آخر من خطابه لشن هجوم عنيف ضد سوريا ، والغريب في الأمر أنه لم يهاجم أية حكومة عربية موالية للاستعمار على الرغم من تصريحات هذه الحكومات المعادية لاسرائيل . بل بالعكس فقد دافع عنها ضد مصر وضد النظام السوري الجديد . وخلال المناقشة ذاتها تلفظ دافيد هاكوهين ، رئيس لجنة الدفاع والشؤون الخارجية في الكنيست ، بالعبارة المبهمة التالية : « ان

الأنظمة السياسية في الأردن ولبنان وربما في المملكة العربية السعودية أيضاً هي في حماية قوات الدفاع الاسرائيلية . وقد يبدو أن في ذلك مفارقة ما ، لكنه صحيح رغم ذلك » (٢٩) .

ثانياً ، بالنسبة للتفكير الاستعماري الاسرائيلي حول المواد الخام الرخيصة والأسواق الواسعة المفتوحة لبضائعها وبالتالي لاستغلالها ، نسوق الأمثلة التالية من آراء الخبراء الاسرائيليين المعاصرين في شؤون الاقتصاد ، يقول هذا الكاتب :

« وهنا نصل إلى نقطة هامة تتعلق بالعلاقات اليهودية - العربية : لا يمكن لإسرائيل أن تجد وسيلة استعمال امكانيات تطور صناعتها بزيادة الصادرات إلى البلدان السائرة في طريق النمو ، طالما أنها مبتورة عن بلدان المنطقة ، الذين هم أقرب جيرانها ، ويشكلون بذلك سوقاً طبيعية لتصريف منتجاتها الصناعية : البلدان العربية ... من المؤكد أن السلام اليهودي العربي ، واستئناف العلاقات التجارية ، يمكنهما أن يلعبا دوراً حيوياً في صادرات إسرائيل في المستقبل ولا بد من إعطاء أهمية كبرى إلى كون الاقتصاد الاسرائيلي ، في عدد كبير من قطاعاته يعتبر مكملاً لاقتصاد البلدان العربية المجاورة ، فإسرائيل تفتقر إلى عدد من المواد التي تصدرها البلدان العربية - القطن ، السكر ، الحبوب ، الزيت ، اللحم ، ومواد أولية أخرى ، وبالمقابل ، يمكن لإسرائيل أن تزود البلدان العربية بعدد من المنتجات الصناعية التي تنقصها » (٣٠) .

(٢٩) المرجع السابق ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(٣٠) المرجع السابق ، ص ٤٧٢ .

ومرة أخرى يعود الكاتب الإسرائيلي للتشديد على أهمية السوق الواسعة في العلاقات العربية الإسرائيلية المستقبلية فيقول :

« إسرائيل كما نعرف بلد صغير ، وهي تشكل سوقاً محدودة جداً للانتاج المحلي ، بالإضافة إلى أنها ممتورة عن حقل نشاطها الطبيعي : البلاد العربية المجاورة . لهذا الوضع بالتأكيد أثر مقيد لتوسع الصناعة . إن أحد مميزات التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، إن عليها الاستناد إلى سوق واسعة وهذا صحيح بصورة خاصة بالنسبة للصناعات التصديرية ، وبكلمات أخرى فإن إسرائيل تفتقد سوقاً اقتصادية واسعة تمنح مختلف القطاعات الصناعية منافذ لانتاجها ، وهو شرط هام جداً لتطورها الصناعي ... إن من شأن السلام اليهودي العربي ومشاركة إسرائيل في التطور الاقليمي أن يعدل الوضع بفضل إيجاد ظروف أفضل لتطور الصناعة ومختلف فروع الاقتصاد (في إسرائيل) . إن مشاركة كهذه من شأنها أن تفتح سوقاً واسعة لإسرائيل : سوق عشرات الملايين من سكان الشرق الأوسط . قد تضر هذه المشاركة ببعض الصناعات المعزولة في إسرائيل ، ولكن التطور الصناعي بمجمله سيحقق المكاسب . فإسرائيل تمتلك المعارف التكنولوجية والعلمية ، كما تملك وسائل تطوير قوة صناعية ميكانيكية وأدوات التجهيز ، ولكن ضيق السوق الوطنية يهدد بشكل جدي إطلاق هذه الامكانيات ، واشتراك إسرائيل في أسواق الشرق الأوسط يساعد على تطوير مثل هذه الصناعات على مدى واسع » (٣١) .

(٣١) المرجع السابق ، ص ٤٧٥ ، ٤٧٦ .

هذا تعبير صريح وواضح عن المضمون الواقعي والعملي لمعنى السلام العربي الاسرائيلي . أي تكون العلاقة بين العرب المتخلفين وبين اسرائيل المتقدمة شبيهة شبةً تاماً بالعلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية وشعوب أمريكا اللاتينية ودولها المتخلفة نسبياً ، من ناحية أخرى .

III

(١) من سمات الفكر الصهيوني الرئيسية الادعاء المستمر والمتكرر بأن تاريخ اليهود ليس إلا الوجود التاريخي المستمر لحياة شعب واحد أو أمة واحدة (بالمعنى الحديث للعبارة) . وجاء التعبير الصريح عن هذه الفكرة في مؤلفات المؤرخ دينور الذي ادعى أن اليهود كانوا يشكلون أمة قومية بالمعنى الحديث تماماً للكلمة ، منذ بداية تاريخهم بل هم أول أمة من هذا النوع ^(٣٢) . وقد عبر مفكر صهيوني آخر - نانتي - عن الفكرة نفسها بقوله « ليست إسرائيل أمة جديدة ، وليس ظهورها ولادة بل انبعاث » ^(٣٣) . ويعني هذا التصور للأمة اليهودية ، من ضمن ما يعنيه ، ان حركتها القومية ليست واقعة تاريخية ظهرت إلى الوجود ، كقوة فاعلة تتحرك وتحرك ، في عصر الرأسمالية الصاعدة وعصر تكون الدول القومية البورجوازية الحديثة ، وإنما يعني بدلاً من ذلك أن القومية اليهودية واقعة شبه أزلية أي قديمة وملازمة لطبيعة الشعب اليهودي منذ البداية باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من « جوهره » غير الخاضع لتأثير التحولات التاريخية والاقتصادية التي تمر فيها المجتمعات الإنسانية . من الناحية العملية

(٣٢) ف ٢٢ .

(٣٣) « من الفكر الصهيوني المعاصر » ، ص ٦٢ .

تحول هذه النزعة في الفكر الصهيوني القومية اليهودية إلى جوهر قديم ملازم للإنسان اليهودي فيضعها بذلك فوق التاريخ وفوق قوانين مجراه وحر كته ، ونجد هذه النزعة السكونية في التفكير والتفسير واضحة في معظم كتابات المفكرين والايديولوجيين الصهيونيين في القرن التاسع عشر والقرن العشرين . وينطبق ذلك حتى على المفكرين الذين انطلقوا من بدايات اشتراكية قوية ، إن كان ذلك بالنسبة لإنتاجهم الفكري أو ممارستهم العملية . كما ينسحب هذا التعميم على الايديولوجيين والمفكرين الصهيونيين المعاصرين في اسرائيل الذين ما يزالون يحافظون على هذه الأسطورة ويروجون لها : أسطورة الأمة – الجوهر القديم الباقي الثابت على الرغم من التاريخ وتحولاته . وعلى سبيل المثال نجد هذه النزعة المثالية في النظر إلى فكرة القومية اليهودية واضحة في المقالات الأولى والثانية والسابعة من مجلد « من الفكر الصهيوني المعاصر » . يقول أحد هؤلاء الكتاب المعاصرين :

« سوف نعتبر خلال الصفحات التالية كلها ، أن ثمة واقعاً هو كون الشعب اليهودي قد وعى وجوده كشعب طيلة العهود التي مرت على وجوده التاريخي تقريباً ، فإن وعي الذات الخاصة أي المعرفة بالوجود التاريخي واقعة ثابتة من وقائع الحضارة اليهودية » (٣٤) .

إننا نخطئ كثيراً إذا فسرنا هذه النزعة في الفكر الصهيوني بالرجوع إلى التوراة مثلاً أو إلى عقيدة « شعب الله المختار » أو إلى « الخلق المقيمت المتأصل منذ أقدم العصور في اليهود » . هذا النوع من التفكير حول الأمة والوحدة القومية الخ ... ليس من اختراع اليهود أو من ابتكار « المكر » الصهيوني ،

إنه جزء لا يتجزأ من الفكر القومي البورجوازي الحديث بصورة عامة وقد نقلته الحركة الصهيونية بحذافيره وتأثرت به ودافعت عن نفسها بواسطته باعتباره إيديولوجية الطبقة الوسطى الصاعدة تاريخياً في مرحلة معينة كما ذكرنا . ومن أهم سمات الفكر الذي أفرزته الطبقة الوسطى (وخاصة الفكر السياسي) في ثورتها الحديثة هو إضفاء طابع الدوام والثبات وحتى الأزلية على الظواهر والمؤسسات التي تكونت تاريخياً مع تكون البورجوازية ومن ثم سادت مع سيادتها . وعلى سبيل المثال ينظر الفكر البورجوازي الحديث إلى الملكية الخاصة على أنها صبغة ملازمة للإنسان أصلاً ، هي جزء من إنسانيته وتجربده من هذا الحق هو بمثابة تجريده من جوهره الإنساني في كل زمان ومكان وبصورة مطلقة . أي أن نظام الملكية الخاصة لم ينتج في مرحلة تاريخية معينة مع انحلال نظام الملكية الإقطاعية ، وهو لن ينحل بدوره مع بروز نظام ملكية من نوع جديد في المستقبل . إنه واقعة سكونية شبه أزلية . كذلك الأمر بالنسبة لما يسمى « بحقوق الإنسان الطبيعية » التي رفعت لواءها الثورة الفرنسية مقتفية بذلك أثر الثورة الأميركية . إنها حقوق نابعة من « طبيعة الإنسان » أو من « طبيعة الأشياء » وبما أن طبائع الأشياء ثابتة أساساً فإن الحقوق النابعة منها ثابتة أيضاً ولا يجوز أبداً التطاول عليها بخرقها أو محاولة تبديل الأوضاع التي تضمنها . هذه الحقوق ليست إنجازاً من إنجازات التاريخ الحديث وتعبيراً عن مصالح الطبقة الوسطى في حماية نفسها وتجارتها وممتلكاتها وحرية حركتها من خطر مؤسسات النظام القديم وطبقاته ، إنها « قوانين » أزلية كانت كامنّة منذ البداية في « طبائع الأشياء » اكتشفها مفكرو الطبقة الوسطى ، وهي تستحق بذلك كل التقديس الذي تفرضه علينا طبيعة الأشياء الأزلية مقابل الظواهر العارضة العابرة .

وبما أن الدولة القومية الحديثة هي من أهم المنجزات التي تم صنعها بقيادة الطبقة الوسطى وتحتم إشرافها فقد أضفى عليها مفكرو البورجوازية طابع

الأزلية والقدم حتى أصبحت القومية عندهم السمة الطبيعية والعريقة والبارزة للانسان والمجتمعات الإنسانية ، بدلاً من أن تكون من تكوين التاريخ ومن إنتاج قواه الحية . النظرة الواقعية التاريخية للأشياء تقول ان الدولة القومية البورجوازية سوف تنحل ، ومعها النظام الرأسمالي ، تاريخياً لأنها تكونت تاريخياً ولكن الفكر البورجوازي المثالي يرفض أن يواجه هذه الحقيقة أو حتى هذا الاحتمال لأنه يعني اضمحلاله أيضاً . مهما حاولنا أن نخلع طابع الثبات الصارم على الظواهر تبقى حقيقتها هي الصيرورة المادية التاريخية الدائمة . تطرح الطبقة البورجوازية مصالحها الأساسية على أنها مصالح الأمة والوطن ككل وتقدم ، على هذا الأساس ، نظرية مثالية مجردة حول طبيعة الأمة والقومية تفصلها عن الواقع التاريخي وعن الاقتصاد السياسي ، بحيث تحولها إلى واقعة سكونية كانت دوماً وستبقى دوماً لأن الرابطة القومية قائمة على مجموعة روابط معنوية مغروسة في نفس الانسان الأصيلة وفي جوهره . إذا كانت الحركات الوطنية في البلاد المستعمرة (بفتح الميم) قد تأثرت بالتفكير القومي البورجوازي المثالي وإيديولوجيته فكيف بالحركة القومية اليهودية التي نشأت في أوروبا وترعرعت في كنف الايديولوجية القومية الالمانية والايطالية وغيرها . ولن نذهب بعيداً في البحث عن الامثلة ، إذ أن الدعاة الكلاسيكيين للقومية العربية نفسها لا يميلون إلى التفكير بأن المقومات والخصائص التي تشكل أساس الوحدة القومية للشعب العربي في الحاضر قد تكونت عبر التاريخ ومن خلاله ولا يميلون إلى التفكير أن القومية العربية هي وليدة التاريخ الحديث والحاجات الحيوية الحاضرة والضرورات القائمة ليس إلا . عوضاً عن ذلك نجدهم يفضلون النظرية المعنوية المثالية في الأمة والوحدة القومية التي تجعلها وقائع خارج الزمان والمكان والتاريخ . يبذلون جهودهم في التأكيد على وجود صفات وخصائص « أصيلة » و « جوهرية » في الإنسان العربي ليكتسب بذلك الوجود الجماعي للعرب صفة « الوحدة القومية » منذ البداية حتى النهاية . أي أن تحقيق الوحدة العربية مثلاً ، يصبح بعضاً وحسب ، من جديد ، للأمة العربية ووحدها التي كانت

دوماً قائمة وليس ولادة جديدة وحقيقية للعرب على صورة أمة حديثة ودولة قومية متطورة وفقاً لشروط المرحلة التاريخية الراهنة . من هنا جاء التفكير المثالي حول الرسالة الخالدة للأمة العربية ، فإذا كانت الرسالة خالدة فلا بد من أن تكون صاحبة الرسالة خالدة أيضاً . والخلود لا يكون إلا في عالم مثالي خارج الزمان والمكان والتاريخ ، أي بعيداً عن عالم الواقع . على هذا الأساس اعتبر ساطع الحصري القومية نزعة « غريزية وسامية » في الإنسان (٣٥) ، وترك لنا أفضل تعبير عن التفكير المثالي البورجوازي حول القومية بقوله :

« إن ارتباط الافراد في المجتمعات إنما هو ارتباط معنوي لا يخضع لقوانين الزمان والمكان والمادة . الرابطة التي تربط أفراد البشر بعضهم ببعض في المجتمعات ليست من نوع الروابط المادية ولا تتبع قوانين المادة » (٣٦) .

وها هو مثال آخر مأخوذ من كتابات الدكتور منيف الرزاز « تطور معنى القومية » :

« القومية شيء موجود في التاريخ باستمرار ، قد تشتد أي يشتد الشعور بها .. وقد تضعف .. ولكنها لا تنعدم أبداً ولا تغيب أبداً .. ولكن القوميات كقوميات كانت موجودة دائماً ، حية دائماً ، مستمرة دائماً » (٣٧) .

(٣٥) الياس مرقص ، « نقد الفكر القومي » ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣٠ .

(٣٦) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٥٦٨ .

وطبعاً يفوت جميع هؤلاء الكتاب أن العصر الإقطاعي - الديني مثلاً لم يكن يعرف لا القومية ولا التنظيمات القومية ، وان القومية باعتبارها فكرة وتركيباً نفسياً ، ونظماً من العلاقات الاقتصادية والسياسية والإنسانية ، لا ترجع في أصولها إلى أبعد من النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ومن الضروري أن ننوه هنا أن من أهم المزالق والمخاطر التي يؤدي إليها هذا التفكير المثالي الساكن حول الأمة والقومية ، هي النزعات العرقية والعنصرية . في الواقع وجدت الايديولوجية القومية البورجوازية نفسها منساقة ، بطبيعة منطقتها ومقولاتها والاسس المادية القائمة عليها ، إلى العنصرية والشوفينية المتطرفة . هذا تماماً ما حدث للحركات القومية ، بما فيها الصهيونية ، بعد بداياتها الليبرالية الاولى ، إذ أن هذا التشديد على وجود الأمة الثابت عبر التاريخ وبصورة لا تتأثر حقاً بمراحله لا بد من أن يؤدي إلى فكرة الاصل الواحد للأمة ، الفكرة التي يفترض فيها أن تعزز وحدتها المطلوبة في الحاضر يجعلها تشبه أسرة كبيرة منحدره من أب واحد فتصبح بذلك الخلافات داخل الأمة خلافات عائلية بين الاشقاء وأولاد العم التي تتلاشى أمام أي خلاف أو صدام محتتمل مع « الاسر » (الامم) الغربية^(٣٨) . وهم وحدة الاصل هو المنطلق الاول للعنصرية ونتائجها الرهيبة . وفيما يلي نقدم مثلاً واضحاً عن ارتباط العرقية الصريحة بالصهيونية في محاولة لتبرير الدعوة القومية اليهودية تبريراً مثالياً بعيداً كل البعد عن الواقع التاريخي . النص من كتابة أ. فينر ، الذي كان محاضراً للتاريخ في جامعة لندن ، يعتبر فيه أن القومية اليهودية لم تمت بالفعل خلال تاريخ اليهود الطويل ، إذ « ما هي القومية إن لم تكن وعي الذات العرقية والسعي في سبيل المثل العليا للعرق ؟ وأي شعب استطاع أكثر من اليهود إبراز هذا الوعي للذات ، وهذه المثالية الاجتماعية بصورة أكثر ثباتاً وإلحاحاً ومثابرة ؟ » ويقول أسعد رزوق في تلخيص دعوى وجهة النظر العرقية هذه « فقد حافظ

(٣٨) أنظر المرجع السابق ، ص ٤١٣ - ٤١٤ .

العرق اليهودي منذ فجر تاريخه ، على حد زعم الكتاب ، ومن زمن دعوة ابراهيم الأولى حتى آخر الذين استشهدوا في سبيل إيمان الآباء على العهد الذي قطعه الرب لشعبه . كما أنه احتفظ بخصائصه العرقية المميزة والواضحة المعالم » (٣٩) .

من خصائص كل حركة من الحركات القومية الحديثة ابتكار نظرتها المميزة إلى التاريخ بصورة عامة ، وإلى تاريخها وتاريخ شعبها بصورة خاصة . تخدم النظرة القومية البورجوازية إلى التاريخ أهداف الحركة القومية الحاضرة وتطلعاتها المستقبلية عن طريق تأويلها لأحداث الماضي بشكل يجعلها تصبغ وجود الأمة ، التي تكون إما في طور التكوين أو تكونت حديثاً ، بصبغة الوجود القديم المستمر حتى لو لم يكن لهذا الوجود أي أساس تاريخي سابق . ولا تشذ الصهيونية عن هذه القاعدة العامة بالنسبة للتاريخ القومي البورجوازي . لذلك نجد أن سيلاً عارماً من الكتب قد صدر في أوروبا ما بين سنة ١٨٥٠ و ١٩٠٠ عن اليهود وتاريخهم ، وكانت كل هذه الكتب تهدف إلى إبراز العناصر الموحدة والمشاركة في تاريخ الشعب اليهودي واللاحاح على الخصائص الثابتة التي تجعل من تاريخهم تاريخ أمة واحدة موجودة منذ بداية وجودهم . إعادة النظر بكتابة التاريخ على هذا النحو هي جزء من تكوين الايديولوجية القومية البورجوازية (والصهيونية في هذه الحالة) التي تستخدم معطيات المراحل السابقة من تاريخ اليهود ، مثل بعض إنتاجه الفكري والتنظيمي والأدبي والديني والأسطوري الخ . . ، و بدمج هذه العناصر بالمصالح الحالية ومعطيات المرحلة التاريخية الراهنة وتطلعات الحركة وغاياتها البعيدة وأهدافها المرحلية ، تتبلور هذه الايديولوجية كأداة فعالة في تكوين الدولة القومية والدفاع عنها واستنفار كافة طبقات الشعب وفئاته لخدمتها . لذلك تشدد الصهيونية ، كغيرها من

(٣٩) « اسرائيل الكبرى » ، ص ٢٨٢ .

الحركات القومية البورجوازية الحديثة ، على نوع من « الصوفية القومية » الغيبية التي تستمد حيويتها العاطفية من التشديد على « نداء الأرض » و « رابطة الإرث » والإلحاح على الماضي وعلم الآثار و « التراث الروحي والاخلاقي » للشعب اليهودي ، وقيمته الخاصة وخلقه الخاص وفلسفته الخاصة إلى آخر ذلك مما هو معروف جداً بيننا معشر العرب . وسرعان ما تتبدى هذه « الصوفية القومية » على حقيقتها ، أي كحركة رجعية تتعصب للارث والتراث والقيم الأصلية وترفع راية حمايتها من التأثيرات الخارجية ومنع تلوثها « بالعقائد المستوردة » وتنتهي مرة أخرى إلى العرقية والشوفينية أي إلى إيديولوجية الاستعمار . هذه النزعات ليست وقفاً على الصهيونية أبداً ، نحن نجدتها بشكل صارخ في الايديولوجية القومية الالمانية التي مجدت « الروح الالمانية » و « التراث الالمانى » والأساطير الالمانية وسموها وتفوقها على غيرها ، وكانت النتيجة المنطقية لكل ذلك الانغلاق القومي والانانية الوطنية الفجة ومن بعدها الفاشية والنازية .

ليس في الفكر الصهيوني حول الأمة والقومية أي شيء جديد أو فذ بمجد ذاته . إنها البضاعة الذهنية الشائعة للفكر البورجوازي الأوروبي في عصر الرأسمالية والاستعمار .

(٢) من ملامح الفكر الصهيوني المتممة لما ناقشناه أعلاه تفريد الحركة الصهيونية لنفسها ولتاريخ اليهود بمزايا وخصائص تفرقها عن بقية الشعوب والأمم والحركات القومية الأخرى حتى تجعل منها حالات خاصة وفريدة لا تنطبق عليها أية من الاعتبارات التي تنطبق على بقية التجمعات البشرية وحركتها عبر التاريخ . أضف إلى ذلك الشعور بأن لليهود كأمة وللصهيونية كحركة رسالة خاصة ينبغي تأديتها للانسانية جمعاء وان الحركة تعمل كل ما تعمله ليس لخدمة أية مصلحة تخصها وإنما لخدمة الرسالة المجردة عن كل مصلحة التي قدر لها أن تحملها . الكتابات الصهيونية الكلاسيكية مليئة بهذه النزعات

ونحن لا نزال نجدها حتى اليوم في إنتاج المفكرين والايديولوجيين المعاصرين في إسرائيل . إنهم ما يزالون يقولون عن الشعب اليهودي بأنه « يختلف بأساسه ومبدأه عن كل تكوينات التاريخ الجماعية التي تدعى شعوباً وأممًا » ، « بل إنه ليس ثمة من تاريخ يقابل تاريخ الشعب اليهودي » (٤٠) . يقول أحد الكتاب الصهيونيين المعاصرين بهذا الصدد :

« إن الحركة الصهيونية التي تبدو أحياناً ، أمام نظرة سطحية ، وكأنها جزء من موجة حركات التحرر الوطني التي طبعت النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، والتي أدت إلى ولادة عدد من الدول ، لا يمكن فهمها إذا قيست بمقاييس الحركات الوطنية وخصائصها الشائعة . ينبغي أولاً إدراك كونها حركة الشعب اليهودي القومية ، ولا يمكن فهمها إلا في إطار تاريخ هذا الشعب وطبيعته ، وهو شعب يكاد يكون على ما أرى فريداً في تاريخ البشرية » (٤١) .

ويردد كاتب آخر معروف الاسطورة نفسها حول تميز الحركة الصهيونية عن غيرها من الحركات القومية وحول تفرد تاريخ اليهود عن كل تاريخ غيره . يقول : « الصهيونية لا يمكن تصنيفها ، ولا يمكن تفسيرها على أنها حركة عادية من حركات البعث القومي » (٤٢) . وواضح أن هدفي في الكتابة حول الموضوع هو تبديد هذه الاسطورة ، أسطورة الخصائص الفريدة والمزايا الخاصة جداً والرسالة الحضارية الأصيلة التي سوف تشقى الإنسانية بدونها ، هذه الاسطورة التي يعمل الايديولوجيون الصهونيون على ترسيخها والاستفادة منها .

(٤٠) « من الفكر الصهيوني المعاصر » ، ص ٣٢٨ .

(٤١) المرجع السابق .

(٤٢) ف ١٥ .

مرة أخرى يخطئ من يعتقد أن تفسير هذه النزعة في الفكر الصهيوني يجب أن يستند بالضرورة إلى التوراة وفكرة « شعب الله المختار » على طريقة من يريدون تفسير الحركة الصهيونية تفسيراً دينياً - غيبياً - أخلاقياً بدلاً من تفسيرها على أساس واقعها التاريخي . ينبغي ألا نخلط بين فكرة « الاصطفاء » الدينية الواردة في الديانات السامية الثلاث ، وشعور الحركات القومية الحديثة بتميزها عن كل شيء مغاير لها ، وشعورها بأنها تحمل لواء رسالة خاصة بها . إن علاقة الدعوى الصهيونية حول « رسالة الشعب اليهودي » بفكرة « شعب الله المختار » هي تماماً مثل علاقة شعارنا المعروف « أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة » بالفكرة الإسلامية « وكنتم خير أمة أخرجت للناس » . أي أنها علاقة واهية .

عقيدة الاصطفاء الديني شيء وفكرة « الرسالة » التي تحملها أمة ما في عصر الرأسمالية الصاعدة شيء آخر . فكرة « الرسالة » الخاصة في عصر القوميات البورجوازية فكرة علمانية في جوهرها كانت في صراع مستمر مع الدين لأنها أرادت الحلول محل رسالته الغيبية السائدة سابقاً ، وقد نجحت في ذلك . إنها التعبير الفكري والفوقي (وعلى صعيد الشعارات) عن تحسس الطبقة الوسطى النامية للمهام التاريخية التي عليها انجازها وللمستقبل الباهر الذي ينتظرها . إن كل قوة اجتماعية صاعدة تشعر ، بوضوح أو إبهام ، أنها تحمل « رسالة » عليها أدائها وتعبر عن ذلك بصورة من الصور . إن الشعار العربي حول الأمة الواحدة صاحبة الرسالة الخالدة لم يدخل الحياة العربية السياسية اعتباراً أو بالصدفة . هذا لا يعني بطبيعة الحال أن الطبقة الوسطى لم تستخدم الشعارات الدينية القديمة لتستنفر عن طريقها الجماهير التي كانت ما تزال ، بأوضاعها الذاتية والنفسية واللاشعورية ، متأثرة بالتراث الديني القديم وقيمه وأفكاره وتتحرك به وتنفعل بفعله . وغني عن القول أن الحركة الصهيونية قد استخدمت هذا الأسلوب بمهارة ودقة لإعطاء حركتها الطابع الشعبي والجماهيري . ومرة أخرى

نردد أن الحركة الصهيونية لم تبتكر فكرة تفرد الشعب اليهودي برسالة خاصة به ، بل اقتبسها مجذاً فيرها تقريباً عن حركات القوميات البورجوازية في أوروبا ، وبصورة خاصة عن الحركة القومية الألمانية ودعواها حول رسالتها الحضارية الكبرى المستمدة من « الروح الجرمانية الأصلية » . وحين نعاين فكرة « الرسالة الحضارية » هذه بشيء من الدقة يتضح لنا أنها ليست إلا تبريراً « ثقافياً » وإيديولوجياً لاستعمار الشعوب المتخلفة واستغلالها من قبل الدول الرأسمالية الأوروبية تحت شعار « إعدادها » و « تمدينها » لتصبح بمستوى يسمح لها بأن تحكم نفسها وتكون سيدة أرضها . ومثال على ذلك ما سمي عند الانجليز « بعبء الانسان الابيض » (The White Man's Burden) و « رسالة فرنسا التمدينية » (La Mission Civilisatrice de La France) . وفي ذروة عصر الامتداد الاستعماري الأوروبي صورت الصهيونية رسالتها الحضارية والتمدينية بصورة مطابقة لما ورد ذكره . يعتبر المفكر الصهيوني موسى هس أن رسالة الامة اليهودية ودولتها في فلسطين هي حماية « نقطة التقاطع والالتقاء بين القارات الثلاث » فتكون بذلك معلمة الشعوب الشرقية الغائبة في نوم عميق . « الرسالة » الصهيونية ، بعبارة أخرى جزء من « الرسالة التمدينية العامة » التي تحملها أوروبا في توسعها المستمر . يقول هس في وصف هذه الرسالة :

« وسيعيد رأسمالكم الحياة للأرض القاحلة وسيحول عملكم وجهكم ، مرة أخرى ، التربة القديمة إلى وديان مشجرة بعد أن تنقذوا الأرض من برائن رمال الصحراء الممتدة . بعد ذلك سوف يقدم لكم العالم من جديد آيات الولاء والاحترام » (ف ١٣٤) .

هذا كلام سمعته الشعوب المستعمرة (بفتح الميم) مراراً من أفواه الأوروبيين المستعمرين وهي تعرف حقيقة معناه عن طريق المعاناة والألم والاضطهاد ولا

فارق إن كان قائله يهودياً صهيونياً أو مسيحياً رأسمالياً من فرنسا أو أنكلترا أو هولندا . ويردد هرتزل الفكرة نفسها فيما بعد حيث يقول :

« وسنكون هناك جزءاً من الحاجز الذي يحمي أوروبا في آسيا، سنكون مخفراً أمامياً للحضارة في وجه الهمجية . يتوجب علينا ، كدولة محايدة ، أن نبقي على اتصال مع كل أوروبا التي سيكون عليها ضمان وجودنا » (ف ٢٢٢) .

وكان ماكس نوردאו من كبار دعاة فكرة « الرسالة التمدينية » للصهيونية على الطريقة الأوروبية الرأسمالية أياها . كتب أسعد رزوق في تلخيص وجهة نظر نورداو ما يلي :

« فالصهيونية في نظره واثقة ومتمكنة من أوروبيتها ، التي شبت وترعرعت في كنفها خلال ألفي سنة ، لدرجة تجعله يهزأ من الذين يهولون على الصهيونيين زاعمين أنهم سوف يتحولون إلى آسيويين في فلسطين ... »

ويقول نورداو :

« سوف نبذل وسعنا لكي نعمل في الشرق الأدنى ما عمله الانكليز في الهند – أعني بذلك : النشاط الثقافي وليس السيطرة . نحن ننوي الذهاب الى فلسطين بمشابة الحملة المعتمدين للمدنية والتحضر ، ورسالتنا هي توسيع الحدود الاخلاقية (الادبية) لأوروبا حتى نصل إلى الفرات » (٤٣) .

(٤٣) « اسرائيل الكبرى » ، ص ١٤٩ .

أصابته عدوى « الرسالة التمدينية » الحركات القومية في الشرق التي برزت لمحاربة السيطرة الاستعمارية الخارجية بقيادة البورجوازيات الناشئة في البلدان المستعمرة (بفتح الميم) . أخذت هذه الحركات تبحث لنفسها عن رسالة خاصة بها أيضاً نابعة من « صميمها .. وماضيها » و « تراثها الروحي » و « عمق فكرها الميتافيزيقي » . حتى تصور البعض أن رسالة الشرق الكبرى هي إنقاذ أوروبا والعالم من « المادية » وفلسفاتها واتجاهاتها التي أخذت تحتاح العالم ، وإبقاء الشرق على « روحانيته » . لم يكن هذا الكلام على الرسالة الحضارية – الميتافيزيقية – الروحية للشرق المضاد « لمادية الغرب » إلا نوعاً من التغطية السطحية الرومانسية للتخلف والفقر والجوع والجهل والضعف في وجه الغزاة الجدد عامة . إنه سلوك هروبي مثالي من الطراز الاول .

(٣) من الاساليب الشائعة جداً ، وخاصة بين العرب ، في تفسير الصهيونية ربطها ربطاً جذرياً بالدين اليهودي واعتبارها امتداداً له . غير أنه من النادر جداً أن نقع على تحليل علمي واقعي لطبيعة هذه الرابطة ونوعيتها . فمن ناحية نجد أن العديد من الكتاب العرب لا يجدون أي سبيل أمامهم في تفسير الصهيونية إلا بالرجوع إلى الدين اليهودي وحده ، فيغرقون في التوراة والتلمود ، على طريقة ابتكار السقاف . ومن ناحية أخرى نجد أن بعض مفكري الحركة الصهيونية ، وخاصة أصحاب النزعات المثالية المتطرفة ، يبررون الصهيونية ويحملونها بتغليفها بنسيج متشابه من الافكار المثالية الطوباوية المشتقة من الدين والخلاص والحياة الروحية الداخلية ، والشريعة الاخلاقية إلى آخر ذلك مما نجده بكثرة عند مفكر مثل آحاد هاعام .

إن الاستفاضة في الكلام على الحركة الصهيونية بهذه اللغة المثالية – الخطابية الجميلة يبعد الأنظار عن حقيقتها . يقول آحاد هاعام ، مثلاً ، عن الشعب اليهودي بأن خصائصه الاصلية تجعله أقدر على التقدم والنمو الأخلاقي من غيره ، وأن حياته واقعة تحت سيطرة شريعة أخلاقية أسمى وأرقى من الانواع

الشائعة من الاخلاق (٤٤) . كما يقول في تبرير الصهيونية وتجميلها إن الحركة القومية اليهودية تختلف عن غيرها من الحركات المماثلة بأنها لا تعبر عن نفسها في السعي نحو السيطرة والسلطان وإنما في خدمة مثال أخلاقي أعلى . وهو يعتبر الحركات القومية غير اليهودية نابعة من القوة العارضة بينما لا تحترم القومية اليهودية ، حسب زعمه ، إلا « قوة الروح » كما علمها أنبياء اسرائيل منذ القدم (٤٥) . بينما نجد أن شختر يقول : « الصهيونية هي مثال أعلى ومن حيث هي كذلك لا يمكن تعريفها » (٤٦) . كذلك الامر بالنسبة لبن غوريون الذي يضيف على الصهيونية الصفات المثالية العالية بعبارات شبه دينية . يقول :

« إن تصوري لرؤيا المسيح المنتظر (Messianic) ومثاله الاعلى ليس تصوراً ميتافيزيقياً بل هو تصور اجتماعي - ثقافي - أخلاقي . إني أؤمن بتفوقنا الأخلاقي والفكري وبقدرتنا على أن نكون مثالاً أعلى لخلاص الجنس البشري . إن اعتقادي هذا قائم على معرفتي بالشعب اليهودي وليس على إيمان صوفي ما . إن عظمة الوجود الالهي هي في داخلنا ، في قلوبنا ، وليست في خارجنا » (٤٧) .

وفي وجه المحاولات العربية السائدة لتفسير الصهيونية بإرجاعها إلى الدين وحسب ، وفي وجه المحاولات الصهيونية الهادفة إلى تجميل الحركة عن طريق الدين والاخلاق والمثل العليا ينبغي أن نقوم بمحاولة متواضعة لدرس الموضوع على أسس واقعية وموضوعية لعلنا نصل إلى حكم هو أقرب من غيره إلى الصدق والانطباق على الواقع .

(٤٤) ف ٥٥ .

(٤٥) المرجع السابق ص ٥٥ .

(٤٦) ف ٥٠٥ .

(٤٧) ف ٩٤ .

ذكرت أكثر من مرة أن الصهيونية وليدة العصر الحديث والتاريخ الحديث .
ويعني هذا الوصف أنها حركة علمانية في جوهرها تخضع للمبدأ العام الذي سيطر
على علاقات الطبقة الوسطى في عصر الرأسمالية الصاعدة بالدين ومؤسساته .
وبإمكاننا تلخيص هذا المبدأ العام بما يلي :

(١) كانت العلاقة بين الطبقة الوسطى والدين تأخذ طابع الصراع
والتحالف باستمرار عبر المراحل المختلفة في نمو الطبقة الوسطى وعملية استيلائها
على السلطة السياسية وإمسакها بزمام الأمور وتسخير كافة المؤسسات القائمة
لمصالحها ضمن إطار النظام الرأسمالي .

(٢) الاتجاه بعنف نحو العلمنة في ثقافة المجتمع وفي جميع مؤسساته مع
الإبقاء على ذلك القدر من الوجود الديني وتأثيره في حياة المجتمع الذي لا
يضايق نشاط الطبقة الوسطى ولا يعيقه في أي مرحلة معينة من
مراحل نموها .

(٣) استخدام المشاعر الدينية والقيم المتوارثة (اللغة ، الثقافة ، الأساطير ،
الدين) واستنفارها في عملية تشييد الدولة القومية الحديثة وحمايتها وتوسيع
رقعتها وطاقاتها على الاستعمار في الخارج ، أي في تثبيت النظام الرأسمالي
وترسيخه .

قبل عصر القوميات كانت العودة إلى الأرض المقدسة (الموعودة) تعني
بالنسبة لليهودي التقي الذهاب إلى فلسطين للتعبد ومجاورة الأماكن المقدسة
والخضوع لنظام روحي صارم في العيش وفقاً للشرائع المقدسة ، كل ذلك بانتظار
قدوم المسيح المنتظر الذي سيعيد بناء الهيكل عن طريق معجزة سماوية
أو إلهية . أما معنى العودة إلى «الأرض المقدسة» في عصر القوميات البورجوازية
فانه أصبح يعني شيئاً مغايراً تماماً لا علاقة له بالمعنى الديني . انها عودة لبناء
دولة قومية حديثة شبيهة - حسب تصور الصهيونيين - في تركيبها وتنظيمها
بأية دولة حديثة قائمة في أوروبا بما في ذلك الفصل التام بين الدين والدولة ،

فضلاً عن التخلص من جميع الأفكار الدينية حول قدوم المسيح المنتظر والتشديد الإعجازي للهيككل إلا فيما يتعلق بقيمتها الدعاوية عند جماهير اليهود وغير اليهود . الدعوة الصهيونية ، من هذه الناحية ، بأفكارها وبرامجها ، أقرب بكثير إلى الحركات القومية العلمانية المحتوى في البلقان وألمانيا منها إلى التوراة والتلمود . وجدير بالذكر هنا ان كل حركة من هذه الحركات كان لها « أرضها الموعودة » و « وطنها الأم » و « ترابها الوطني المقدس » ، وكانت تطمح كلها إلى « تحرير أرضها » وتوحيدها وتشديد دولتها الفتية عليها . كانت كافة الحركات القومية تقول بوجود رابطة « صوفية - رومانسية » تربط هذا الشعب بهذه الأرض بالتحديد وليس بغيرها ، وتقول انه ليس باستطاعة الإنسان أن يشعر بالراحة الحقيقية إلا فوق أرضه أو بالطمأنينة العميقة إلا إذا تنفس « هواءها » (Deutschland Über Alles) (٤٨) .

نجد عند التدقيق أن بدايات هذا التحول في مضامين شعارات وأفكار الدين اليهودي (بالاتجاه القومي البورجوازي العلماني) واردة في كتابات الصهيونيين الأوائل من أمثال الكالاي وكاليسر اللذين مر ذكرهما معنا . نجد ، على سبيل المثال ، أن الكالاي يدعو اليهود (مع أنه كان رجل دين) إلى التخلص من الفكرة الدينية التقليدية حول انتظار مجيء المسيح المخلص ليعيد بناء الهيكل بمعجزة من عنده . وبدلاً من ذلك يدعو اليهود إلى تخليص أنفسهم بأنفسهم عن طريق جهدهم الدنيوي وعملهم الوطني في هذه الحياة ، كما يقترح عليهم إنشاء شركة تجارية تقوم باستعمار فلسطين . كتب كاليسر ما يلي :

« عزيزي القارئ : إلق جانباً الفكرة التقليدية القائلة بأن المسيح المنتظر سينفخ في البوق العصيم فيرتعد سكان الأرض

(٤٨) أرض المانيا فوق الجميع ، مطلع النشيد الوطني الألماني المشهور . « مصر فوق الجميع » ، حزب مصر الفتاة .

من ذلك . على العكس تماماً يبدأ الخلاص بمساعدة المحسنين وبكسب موافقة الأمم (الدول) على لمّ شمل بعض الاسرائيليين المبعثرين في الأرض المقدسة » . (ف ١١١) .

كما نجد في كتاباته بدايات الاندفاع القوية عند الطبقة الوسطى اليهودية نحو الاستعمار والعلمنة وتحقيق الخلاص عن طريق الكد والعمل والجد . وتحول كل هذا فيما بعد إلى ايديولوجية قومية متكاملة تحتوي على ما سمي « بدين العمل » (The Religion Of Work) التي كان جوردون مثلها وداعيتها الأكبر .

ونجد التعبير الصريح للمحتوى العلماني القومي للحركة الصهيونية عند نوردאו الذي يقول :

وتختلف الصهيونية السياسية الحديثة عن الصهيونية الدينية القديمة برفضها للصوفية بكافة أشكالها وبالابتعاد التام عن عقيدة المسيح المنتظر . أنها لا تتوقع ان تتم العودة إلى فلسطين بواسطة المعجزة بل ترغب في تحضير الطريق إلى ذلك بجهودها هي (ف ٢٤٢) .

كما أن بنسكر ، مثله مثل غيره من دعاة القومية ، ناشد اليهود تحرير أنفسهم وعدم انتظار المعجزة التي يعتقدون أن المخلص سوف يأتي بها . دعاهم لأن يجعلوا من أنفسهم أمة مثل باقي الأمم ، لها أرضها المشتركة ، وعاداتها المشتركة ولغتها المشتركة ، يعيش فيها اليهود حياة مماثلة تماماً لحياة الدول الأوروبية الرأسمالية في القرن التاسع عشر . دولة لا تقوم فيها فكرة « إطاعة الشرع الديني » أو « بناء الهيكل » إلا بدور ثانوي وذلك على الصعيد الفردي وحده . على هذا الأساس تشكل الدعوة الصهيونية خروجاً صريحاً عن الدين اليهودي . (تماماً كما تشكل الدعوة القومية العربية خروجاً عن الإسلام في نظر الإخوان المسلمين باعتبار أنها دعوة إلحادية مستوردة لا تطبق الشريعة الإسلامية وترفض

فكرة الجامعة الإسلامية) . لذلك نجد أن رجال الدين اليهودي المتعصبين عارضوا الدعوة الصهيونية وخاصة في البداية ، باعتبارها حركة سياسية تهدف إلى انتزاع القيادة من المقامات الدينية وإحلال أفكار غريبة محل الفكرة التقليدية حول مجيء المسيح المنتظر (٤٩) . ولم يكن رجال الدين مخطئين في ذلك كما برهنت الأحداث اللاحقة . ومعروف أن الطوائف اليهودية المتعصبة جداً للتعالم القديمة تعارض دولة إسرائيل الحالية باعتبار أن المسيح المنتظر لم يحضر بعد ليشيد الهيكل .

ويصر الكاتب الصهيوني يعقوب كلاتزكين على الفكرة ذاتها بقوله :

« ومقابل هذين المقياسين اللذين يجعلان من اليهودية مسألة معتقد ، برز مقياس ثالث هو مقياس التجانس القومي . تركز اليهودية في عرف هذا المقياس على أساس موضوعي : كون الإنسان يهودياً لا يعني اعتناق دين أو عقيدة أخلاقية . نحن لسنا طائفة ولا مدرسة فكرية ، بل أفراد من عائلة واحدة نحمل تاريخاً مشتركاً . إن إنكار التعالم الروحية اليهودية لا يضع الفرد خارج نطاق الجماعة ، كما أن قبولها لا يجعل منه (بالضرورة) يهودياً . باختصار ، ليس من الضروري ليكون الإنسان جزءاً من الأمة ، أن يؤمن بالدين اليهودي أو بالنظرة الروحية العامة لليهود » (ف ٣١٧) .

« تعارض الصهيونية كل هذا . بدايتها الحقيقية هي الدولة الدولة اليهودية وغرضها الاساسي ، إن وعت ذلك أو لم تعه ، هو أن تنفي كل تصور للهوية اليهودية قائم على معيار روحي . لقد بدأت الصهيونية حقبة جديدة ، ليس في مجال وضع حد للشتمات

(٤٩) أنظر « إسرائيل الكبرى » ، ص ٣٤ .

اليهودي فحسب ، ولكن في مجال إيجاد تعريف جديد للهوية اليهودية - تعريف علماني لها . إنني متيقن من أن بناء وطننا سوف يضحون بأنفسهم في المستقبل في سبيل الصور التي تتمثل فيها القومية ، أي في سبيل الأرض واللغة ، تماماً كما قبل أسلافنا الاستشهاد في سبيل المضمون الديني لليهودية « (ف ٣٣٩) .

ان هذا الكلام، من وجهة نظر الدين اليهودي التقليدية ليس إلا كفوفاً ومروقاً في الدين وهرطقة . ونجد الأفكار ذاتها تتردد عند هرتزل الذي كان مشغولاً بالحركات القومية السياسية ومحتواها أكثر بكثير مما كان منهمكاً بدراسة التوراة أو التلمود أو الوصايا العشر أو امكانات بعث الثقافة العبرية القديمة . كان يقتفي أثر الايديولوجية القومية الالمانية التي كانت تعلم ان كل من هو من « الدم » أو من النسل الألماني فهو من الأمة الالمانية حيثما كان وأينما كان ومهما كانت الأرض التي ولد فيها أو السماء التي عاش تحتها أو الدولة « الغربية » التي ينتمي اليها حقوقياً ومدنياً . ولاؤه الأول والأساسي يبقى لالمانيا الأم (أو لصهيون) حيث ينبغي أن يتجمع كافة الألمان لأن جوهرهم الداخلي وحقيقتهم الروحية تبقى « المانية » (٥٠) . وواضح ان الدعوة الصهيونية ليست إلا نسخة طبق الأصل عن الدعوة القومية الالمانية ، وعن فكرة الجامعة الالمانية ، لذلك تعتبر الصهيونية كل يهودي ، في كل زمان ومكان ، وحيثما نشأ وعاش جزءاً منها وتابعاً لها ينبغي عليه أن يجتمع مع بقية أفراد شعبه على أرض الوطن المقدسة . هذه هي الفكرة الأساسية الكامنة خلف مشروع تجميع

(٥٠) راجع «الصهيونية وحقوق الانسان العربي»، ج ١، ص ٣٧ - ٤٢ ، راجع كذلك:

Hans Kohn , « Zion and the Jewish National Idea , » Collected Essays on Palestine, General Union of Palestine Students, Cairo , 1965 .

كافة اليهود في إسرائيل ، أما الذين يرفضون ذلك فيعتبرون جاحدين وكافرين بقوميتهم .

ووفقاً لتصوير هرتزل يكون الانسان اليهودي في دولته القومية الحديثة جزءاً من مجتمع علماني يستفيد من جميع المنجزات الحضارية والعلمية التي ابتكرتها أوروبا ويطبقها في كافة أوجه حياته . القدس الجديدة ، في تصور هرتزل ، هي باريس أخرى مصغرة والهيكل ليس إلا نسخة عن الكنيس اليهودي الذي بنته البورجوازية اليهودية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في العواصم الأوروبية على نسق الكاتدرائيات المشهورة (٥١) .

دخلت الحركة الصهيونية في حركة صراع وتحالف مستمرين مع الدين شأنها في ذلك شأن بقية الحركات القومية البورجوازية في أوروبا . تبدأ البورجوازية الصاعدة بالهجوم على المواقع المادية والمعنوية التي كان يشغلها الدين ورجاله ومؤسساته ، وخاصة الأدوار القيادية منها . وكلما حققت الطبقة الوسطى انتصاراً على هذه الجبهة عقدت تحالفات مع ما تبقى من القوى الدينية وقياداتها ومؤسساتها تستفيد منها في التقاط أنفسها ومواجهة أعدائها وتجميع قواها . بعد ذلك تعيد الكرة من جديد . لذلك نجد ان الدين في العصور الحديثة ومع نمو الطبقة الوسطى ، كان باستمرار في موقف الدفاع عن نفسه ومواقعه ومؤسساته وفي موقف التراجع المستمر أيضاً . حصرت الدولة القومية البورجوازية الحديثة ، الكرسي البابوي في الفاتيكان ثم عقدت معه معاهدات الصلح (Concordat) لمصلحة الطرفين . والصهيونية ، كحركة قومية حديثة لا تشذ عن هذا القانون العام . بعد ان انتزعت الصهيونية مراكز القوة الحقيقية ، ومقاليذ القيادة المهمة من أيدي رجال الدين ومؤسساته ، وبعد أن أحلت محلها منظمات علمانية جديدة تشرف عليها قيادات من الطبقة

الوسطى ، تحالفت مع الدين اليهودي واستفادت منه بشتى الوجوه وخاصة في تحريك الجماهير اليهودية وغير اليهودية . اهتمت الصهيونية بالدين ، كغيرها من الحركات القومية ، من حيث هو عامل مؤثر في ترسيخ الرابطة القومية ونشرها مثله في ذلك مثل اللغة أو التراث أو الأساطير أو العادات والتقاليد . لم يكن للدين في التحليل النهائي ، أي امتياز خاص عن بقية العوامل التاريخية التي بنيت منها الرابطة القومية الحديثة بقيادة الطبقة الوسطى وتحت اشرافها . وهنا نحضرنا الملاحظة التالية كمثال عن دور الدين في شد أو اصر الرابطة القومية . وهي ملاحظة تدور حول شبه المستيريا الدينية التي يبدو انها تجتاح اسرائيل في الأزمات :

« حين يقوم أحدنا بلفت نظر الاسرائيليين إلى هذه المسائل كلها ، يأتيه ردهم بأن هذا السلوك أصلاً لا علاقة له بالدين بتاتاً . بل هو ينبع من تصميمهم (المتأصل ؟) للتوكيد على هويتهم الخاصة واصلتهم الذاتية » (٥٢) .

أما جابوتنسكي فقد وصف صراحة تقريبه من الأوساط الدينية بأنه بمثابة « صفقة شراء » (٥٣) . وحين كان هرتزل يفكر بالأرض الموعودة استقر رأيه على فلسطين بالتحديد (وليس يوغنדה أو الارجنتين مثلاً) لأن فلسطين :

« تستقطب الوقائع لصالحها بصفة كونها المهد القديم لشعبنا

(٥٢) أنظر « اسرائيل الكبرى » ، ص ٥٩٧ - ٦١٢ . الشعوب والدول بصور عامة تتعرض أحياناً للمستيريا الدينية في الأزمات الخطيرة بما في ذلك الشعب العربي (معجزة ظهور العذراء في القاهرة ، ١٩٦٨) . راجع كتابي « نقد الفكر الديني » ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٩ .

(٥٣) « اسرائيل الكبرى » ، ص ٥٠٤ .

الذي ما نسميها ، وان مجرد اسمها يؤلف برنامجاً بالاضافة إلى انها تجتذب جماهير الطبقات الدنيا اليها بقوة » (٥٤) . كما كتب أيضاً بهذا الصدد : « يشكل اسم فلسطين وحده صرخة رائعة في فعاليتها التجميعية . » كما ان هرتزل اعترف صراحة عام ١٩٠٠ : « ان عودتنا إلى وطن الآباء التي تنبأ بها الكتاب المقدس .. تشكل .. مصلحة سياسة ملائمة تماماً لتلك الدول التي تبحث عن شيء ما في آسيا » (٥٥) .

وبمقابل ذلك حين كانت أوساط معينة من البـورجوازية الانكليزية مهتمة باستعمار يوغانده ألقى هرتزل خطاباً في المؤتمر الصهيوني السادس قال فيه : « .. اني لا أشك بأن المؤتمر ، كممثل للجماهير اليهودية ، سيوافق على هذا الاقتراح الجديد بامتنان حار . ان الاقتراح ينص على اقامة مستعمرة يهودية ذات حكم ذاتي في افريقيا الشرقية ، يدير اليهود شؤونها ، ولها حكومة يهودية محلية على رأسها حاكم أعلى يهودي ، وكل ذلك بالطبع تحت الاشراف الانكليزي * » .

ويستنتج أسعد رزوق ، في دراسته المهمة لهذا الموضوع ما يلي :

« على ان هذه الاستفادة الواعية من الشعور الديني اليهودي

(٥٤) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٥٥) ف ٢٢٢ . « احذروا الصهيونية » ، ص ١٢ .

(*) « احذروا الصهيونية » ، ص ٥٧ .

وتسخيره المتعمد لخدمة الأغراض الصهيونية يقابلها لدى ثيودور هرتزل - وهو الماني الثقافة واللغة والنشأة - ميل شخصي إلى النزعة الانسانية وابتعاد عن الفكرة الشيوقراطية بقدر الإمكان . والحق ان هرتزل يطالعنا من خلال معظم كتاباته كداعية شديد الحماسة للفصل بين الدين والدولة . لكن هذا لا يمنعه من استنفار الحمية الدينية وإيقاظ الغيرة على إيمان الآباء والأجداد ، في سبيل كسب السواد الأعظم من اليهود المتدينين وتحويل حبههم لصهيون عن مضمونه الروحي والحنيني وطابعه الدعائي التقليدي « (٥٦) » .

يعيد بن غوريون تحديد هذه المواقف المعينة من الدين بالكلمات الصريحة التالية :

« كنت عاقد العزم على أن أجعل من إسرائيل دولة علمانية ، تقودها حكومة دنيوية ، وليس رجال الدين الرسميون . ولقد بذلت جهدي ، قدر المستطاع ، لابعاد الدين عن الحكم والسياسة . فحققنا النجاح فيما يتعلق بالدولة كدولة . ان إسرائيل دولة دنيوية . لكننا مع الأسف لم نتمكن من ابعاد الدين كلياً عن السياسة ، لوجود أحزاب يرجع عهدها إلى زمن المؤتمرات الصهيونية وإلى ما قبل قيام الدولة » (٥٧) .

وجدير بالذكر هنا ان الحركات القومية البورجوازية كلما اندفعت أكثر

(٥٦) « الدين والدولة في إسرائيل » ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص ١٩ .
(٥٧) المرجع السابق ، ص ٤٩ .

فأكثر باتجاه الشوفينية والعنصرية (النازية والفاشية) رسخت تحالفها مع الدين ومؤسساته ورفعت راياته وحاربت باسمه لانها تستفيد من رواسب النزعات الدينية نحو التعصب والانغلاق . ان العلاقات الحميمة القائمة بين الأنظمة اليمينية والفاشية في العالم وبين الكنيسة والدين ليست وليدة الصدفة أبداً (اسبانيا ، اليونان ، اندونيسيا ، الخ) ، كما انه من المعروف ان الحكومات النازية والفاشية في أوروبا هي التي عقدت الصلح والتسوية مع الكرسي البابوي على سبيل تدشين عهدها . وينسحب هذا الحكم العام على الصهيونية نفسها وعلى وضع اسرائيل الحالي .

نلاحظ كذلك ان استخدام الدين والدوافع الدينية من قبل الرأسمالية الأوروبية في عمليات الاستعمار كان شائعاً جداً ولم يكن وقفاً على الصهيونية أبداً . قبل أن يسمع اليهود بالصهيونية كحركة وكعقيدة متكاملة كان المبشرون المسيحيون والتجار والمكتشفون والرحالة والمغامرون من أوروبا يغزون الشرق عامة مهيدين بذلك لمشاريع الاستعمار المنظمة وعملياته التي جاءت بعدهم الى تلك البلاد . وهناك القول المنسوب إلى اللورد سالزبوري الذي يصف هذا الواقع بدقة : « يأتي المبشر أولاً ، ثم التاجر ، وفي اثرهما البارجة الحربية » .^(٥٨) كما نجد ان البروتستانت من الانكليز المنتمين إلى طائفة « المطهرين » (Puritans) ، وهم بناة الرأسمالية الحقيقيون في انكلترا وأمريكا ، يعتبرون أنفسهم « طائفة الله المختارة » ويعتقدون ان « الجزر Isles التي تتحدث عنها أسفار العهد القديم ليست إلا الجزر البريطانية الواقعة إلى الشمال والغرب من فلسطين »^(٥٩) . وقد رأينا هذه الظاهرة نفسها في الحركة الصهيونية التي كانت تجمل نفسها بواسطة الأوصاف والاستعارات الدينية والمثالية .

(٥٨) « الصهيونية وحقوق الانسان العربي » ، ج ١ ، ص ١٧٠ .

(٥٩) المرجع السابق ، ١٤٥ ، ١٦١ .

وقبل أن يعرف يهود أوروبا الحركة الصهيونية الحديثة قامت ظاهرة دينية - اقتصادية مهمة في أوروبا (وخاصة بين البروتستانت) تسمى بالصهيونية الأممية أو صهيونية الأغيار (أي الصهيونيون من غير اليهود) . اهتمت هذه الحركة أشد الاهتمام بأرض فلسطين وأنفقت الأموال على استكشافها وعلى إقامة الجمعيات المهتمة بها من كافة الوجوه . وبالطبع حدث كل ذلك خلف واجهة دينية تدعي الاهتمام بالأرض المقدسة وبعودة اليهود إليها لأن ذلك سوف يعني أن مجيء الملكوت على الأرض أصبح وشيكاً . ويستخلص أسعد رزوق من دراسته الواسعة لصهيونية الأغيار بأن الأسس التي قامت عليها هي « ذات طابع سياسي ومالي وتجاري مرتبط أشد الارتباط بالنشاط الاستعماري البريطاني »^(٦٠) . ومعروف جيداً أن النشاط الاستعماري البريطاني كان مهتماً جداً بفلسطين . أي أن الصهيونية كحركة سياسية ليست مرتبطة بالطبقة البورجوازية اليهودية في أوروبا وحدها . كان هناك نوع مبكر من « الصهيونية » المرتبطة بالبورجوازية الأوروبية المسيحية (والبروتستانتية بوجه خاص) . وعند تحسس هذه الطبقة لقوتها وسطوتها وبدايات اندفاعها خارج حدودها الوطنية بحثاً عن الأسواق والمواد الخام ، صدرت المبشرين والتجار والرحالة والمغامرين ليفتحوا لها الطريق ويمهدوه وكانت فلسطين إحدى المناطق التي اهتموا بها إلى أقصى الحدود . وواضح أن الحركة الصهيونية السياسية تأثرت إلى حد كبير بصهيونية الأغيار وتطلعاتهم . يستخلص أسعد رزوق من دراسته لظاهرة صهيونية الأغيار ما يلي :

« ولا حاجة بنا الآن إلى استعادة المنطلقات الرئيسية في التفكير الهرتزلي ومقارنتها بالمواقف والأفكار التي تضمنها التراث الطويل لصهيونية الأغيار . فالصهيونية « الغيرية » لم تكتف بتمهيد السبيل

(٦٠) المرجع السابق ، ص ١٤٧ . أنظر أيضاً ص ١٨١ - ١٨٤ ، ١٨٨ - ١٩٠ .

أمام الحركة الهرتزلية واعداد المشاعر الأوروبية لتقبلها والغيرة على أهدافها البعيدة ، بل ساهمت بقسط فعال - ولا تزال تساهم حتى الآن - في إيصال الاطماع الصهيونية اليهودية إلى طور التحقيق والتنفيذ . وعملت كل ما بوسعها لانجاح الدعوة التي نادى بها ثيودور هرتزل في منتصف العقد الأخير من القرن التاسع عشر » (٦١) .

قبل الانتهاء من هذا الموضوع لا بد من وقفة قصيرة لمناقشة الحكم العام الذي يطلقه أسعد رزوق على الحركة الصهيونية في مطلع كتابه « اسرائيل الكبرى » حيث يقول :

« ولا غرو فالصهيونية من أبرز الحركات النكوصية في تاريخ العالم الحديث ومنذ العقد الأخير للقرن التاسع عشر . إذ ينكشف مضمونها الأخير عن تصميم دقيق على دفع عجلة التاريخ مئات السنين وعشرات القرون إلى الوراء . حتى لكأنها تريد بالتاريخ أن يعود القهقري إلى أزمنة وأماكن قطعها وتخطاها في رحلته الطويلة ، بدلاً من التصالح مع التاريخ على صعيد التطلع نحو المستقبل والانفتاح على مجالاته الرحبة والزاهرة بكل جديد . » (ص ١٧) .

يمكن الخطأ الأساسي في هذا الحكم في عدم التمييز بدقة بين المضمون التاريخي الواقعي للحركة الصهيونية ومشاريعها وبين بعض مظاهرها الفوقية

(٦١) المرجع السابق ، ص ١٩١ .

والخارجية والشكلية . هناك أكثر من مظهر يجعلنا نظن أن الصهيونية حركة نكوصية بالمعنى المقصود أعلاه : استعادة أرض الأجداد ، العودة إلى التراث والقيم الروحية اليهودية ، إعادة بناء الهيكل ، إلى آخر ذلك مما هو معروف وورد ذكره معناه . غير أننا رأينا أيضاً ان الحركة الصهيونية لم تكن تعد نفسها في يوم من الأيام لاقامة دولة يكون محتواها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي نسخة طبق الأصل عما كان عليه المجتمع اليهودي « منذ عشرات القرون » . أي لم تكن الصهيونية تبغي إقامة المجتمع اليهودي والدولة اليهودية على أساس العودة إلى نظام الملك سليمان السياسي ، أو الارتداد إلى تطبيق الوصايا العشر أو العمل بالشرع الموسوي مثلاً ، بل كانت تريد دوماً اقامة دولة مرتبطة بالقوى الاستعمارية السائدة وذات محتوى بورجوازي رأسمالي عصري جداً وقائم على آخر منجزات الحضارة الأوروبية الحديثة في كافة الميادين .

لذلك يبدو لي ان أفضل مثال على الحركات النكوصية كما يحددها أسعد رزوق نجده في بعض الحركات السياسية الإسلامية المعاصرة ، مثل الاخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي ، التي تريد فعلاً ، وليس شكلاً ومظهراً ، دفع التاريخ إلى الوراء « إلى أزمنة وأماكن قطعها وتخطاها » بدعوتها إلى إعادة الخلافة الإسلامية ، والدولة الإسلامية الموحدة ، والعودة إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس تطبيق الشرع الاسلامي بحذافيره بما في ذلك قطع الأيدي والرؤوس وفرض الجزية على النصارى وإلغاء القوانين الوضعية الحديثة . بطبيعة الحال لقد عرف تاريخ اليهود الحديث حركات سياسية - دينية شبيهة بالحركات الإسلامية المذكورة ، وصفة « النكوصية » تنطبق عليها حرفياً وليس على الحركة الصهيونية .

بعبارة أخرى كانت الحركة الصهيونية بواقعها التاريخي تشكل مشروعاً

استعماريًا للمستقبل يقوم على أساس تقييم واقعي جداً لحقائق الحاضر وفهم دقيق لمتطلبات المستقبل واتجاهاته المحتملة ، مما يفسر نجاحها المستمر . ولو كانت الصهيونية حقاً حركة نكوصية « تريد للتاريخ أن يعود القهقري » لفشلت منذ البداية لأن قوى التاريخ الحية لا تعود القهقري . بطبيعة الحال هذا لا يعني ان الصهيونية لم تستخدم « الأفكار والانفعالات النكوصية » كجزء هام من بنائها الايديولوجي الفوقي ، ولم تستغلها كأدوات ووسائل مساعدة في تحقيق أهدافها .

على أساس هذا التحليل لا يجوز أن ننظر إلى حركة القومية العربية مثلاً على انها « حركة نكوصية » بالرغم عن غرقها في لفظية « نكوصية » مريضة حول « استعادة الأمجاد العربية التليدة » ، وبالرغم عن توجيهها الفكري الارتدادى المعروف ، ونوازعها الانفعالية نحو الماضي العريق والتعلق بعصره الذهبي المزعوم « الذي يعمل العرب الشرفاء على اعادته اليوم » . بالرغم عن كل هذه الاعتبارات تحددت طبيعة الحركة الوطنية العربية في واقعها المادي والعملي باتجاهها نحو المستقبل على أساس ضرورات الحاضر وتطلعاته والقوى التاريخية والاجتماعية الحية الفاعلة فيه وليس على أساس النكوصية اللفظية وما رافقها من مظاهر متممة ، مع ما كان لتلك من تأثيرات سلبية لا يستهان بها على واقع الحركة وتطورها وامكانات نجاحها .

خلافاً لما يدعيه أسعد رزوق لقد تصالحت الصهيونية مع التاريخ بمعنى انها ربطت أهدافها بالمصالح الاستعمارية الأوروبية الصاعدة وقتئذ ، وكيفت نفسها مع طبيعة السياسات الدولية الفاعلة بما يضمن لها تحقيق غاياتها ولو جزئياً (يعترف أسعد رزوق بكل ذلك) أي انها فهمت المرحلة التاريخية التي ولدتها فهماً دقيقاً وانسجمت معها انسجاماً كلياً فتم لها تحقيق أهدافها ، وهذا أقصى ما يمكن أن يطمح اليه الانسان على صعيد « التصالح مع التاريخ » .

IV

حاولت أن أبين في الصفحات السابقة أن الحركة الصهيونية هي وليدة مرحلة تاريخية معينة في حياة أوروبا في العصر الحديث وتحمل كافة المعالم الرئيسية للمرحلة وجميع سماتها وخصائصها الكبيرة . ومن ناحية أخرى ذكرت أن الحركة الصهيونية هي أيضاً ردة فعل ضد أوضاع معينة في المرحلة التاريخية نفسها وقد تم التعبير الظاهر عن هذه الأوضاع بحركة العداء للسامية التي استفادت منها الصهيونية إلى أقصى الحدود حتى أن هرتزل اعتبرها ، في كتاباته كلها ، القوة الدافعة الأساسية للحركة الصهيونية التي ستمكنها من تحقيق أهدافها في الاستيلاء على فلسطين وإنشاء الوطن القومي اليهودي على أرضها . لذلك نجد أن الفكر الصهيوني يشتى اتجاهاته مشبع بالكلام على حركة العداء للسامية ودورها وأهميتها بالنسبة لليهود الذين كانوا ضحيتها الأولى في أوروبا بينما كانت الصهيونية المستفيدة الأولى منها .

من التفسيرات التي تقدم في محاولة فهم حركة العداء للسامية القول بأن اليهود يسيطرون على اقتصاد البلاد الأوروبية ومقدراتها وانهم يحتلون أماكن بارزة في عالم المال والتجارة بسبب طباع ذميمة متأصلة في نفوسهم أو ما شابه ذلك . ويسترسل هذا النوع من التفسير في سرد تفاصيل المؤامرات الجهنمية ، والدسائس الابليسية التي يتسلل عن طريقها اليهود إلى السيطرة الكاملة على

الاقتصاد والمال والاعمال إلى آخر ذلك مما هو معروف وشائع . أريد أن أشرح في الصفحات التالية الخطوط العريضة لما اعتقد بأنه التفسير الواقعي الصحيح لظاهرة بروز اليهود في عالم المال ضمن اطار النظام الرأسمالي وبمعزل عن تفكير « المؤامرات الجهنمية » و « الدسائس الشيطانية » .

من المعروف أن أوضاعاً اقتصادية واجتماعية قد دفعت اليهود ، على مر السنين ، للتمركز في المدن وحصر نوعية ممتلكاتهم « بالأموال المنقولة » والتعامل بالمال السائل بصورة رئيسية . أي كان بعض اليهود يشكلون « فئة الممولين » الذين كانوا يقومون بوظيفة اجتماعية معينة هي تزويد المجتمع الاقطاعي بنوع من المصارف البدائية خلال العصور الوسطى . وأدى هذا الوضع إلى تراكم المال بين أيديهم ، غير أنه لم يكن لذلك أية أهمية خاصة في العصور الوسطى لأن ملكية الارض الزراعية وحدها كانت مصدر انتاج الثروة ومصدر القوة والنفوذ والجاه . أضف إلى ذلك أن الكنيسة ، وقتئذ ، كانت تنظر إلى المال والفائدة والربح والتجارة نظرة ملؤها الاحتقار والازدراء باعتبارها أعمال خسيسة لا تليق « بالمسيحي » أو « بالنبيل » . وبما أن كل هذه الاعمال هي « شرور ضرورية » ولا بد منها ، إلى حد ما ، في المجتمع فليارسها الناس من غير المسيحيين . بعبارة أخرى ، ان اهتمام اليهود بالمال وتركز نشاطهم حوله لم يحدث اعتباطاً أو بسبب « طبع ذميم متأصل بهم منذ أقدم العصور » أو لأنهم « فطروا على حب المال » كما يريد لنا بعض الناس أن نعتقد . لقد تحدد مجال نشاطهم الاقتصادي على أساس ظروف تاريخية اجتماعية معينة ومعقدة لا مجال لتفصيلها في هذا المقام .

مع الانحلال البطيء لمجتمع الاقطاع وأفول العصور الوسطى وقدم عصر النهضة واتساع التجارة وتكوين الطبقة الوسطى ونمو المدن (من حيث الحجم ومن حيث الاهمية والوزن في حياة المجتمعات الاوروبية) وجد بعض اليهود

أنفسهم بوضع ممتاز بالنسبة لغيرهم بسبب التراكم السابق لرؤوس الاموال بين أيديهم . كان ذلك في عصر بدأ فيه رأس المال (المال السائل) يتحول إلى مصدر رئيسي من مصادر انتاج الثروة في المجتمع بينما أخذت قيمة الأرض الزراعية وأهميتها تنحدر باستمرار ، بعبارة أخرى ، أوضاع اليهود الصعبة في العصر السابق هي نفسها الاوضاع التي أعطتهم أكبر امتياز ممكن للانطلاق في المرحلة التاريخية الجديدة التي وصلت إلى ذروتها بسيادة النظام الرأسمالي .

مع بدايات تطور الدولة الحديثة تحت حكم الملوك الاقوياء برز عدد من اليهود في بلاطات الملوك والامراء مهمتهم الاشراف على الشؤون المالية للبلاط والبلاد . كما أنهم كانوا يشكلون مصدراً من المصادر الرئيسية في تمويل الحكم الملكي (وطبقة النبلاء) عن طريق القروض . ومع نمو الدولة القومية الحديثة واتساعها ، خاصة بعد الثورة الفرنسية ، ازدادت حاجة الحكومات إلى المال والقروض والاستثمارات ولم يكن ذلك متوفراً إلا لدى بورجوازية المدن الاوروبية الذي كان جزء هام منها من اليهود كما ذكرت واستجابة لهذه الاوضاع الجديدة تمت عملية تجميع للثروات البورجوازية الفردية (ثروات الاسر : حيث أن ثروة الافراد ، مهما بلغت ، لم تعد تفي بمتطلبات الدولة الحديثة النامية) وخاصة بين يهود أوربا الغربية حيث كانت الطبقة الوسطى أكثر قوة من أي مكان آخر في أوروبا . وبالمقابل كان الملوك والامراء يقدمون تنازلات مستمرة للطبقة الوسطى ويمنحون امتيازات خاصة إلى الفئات والعائلات اليهودية الثرية . وبعد الثورة الفرنسية (انتصار الطبقة الوسطى نهائياً) أعطي اليهود في فرنسا كافة الحقوق المدنية المعروفة بما في ذلك حق الملكية المطلق واللامحدود . أما في المناطق الاوروبية الاكثر تخلفاً (روسيا مثلاً) ، حيث لم يتمكن اليهود من تكتيل أنفسهم في مجموعات مالية مهمة بالنسبة للنبلاء والقيصرة ، لم يحصلوا ، في تلك الفترة ، على أية حقوق مشابهة .

وفيايلي مثال نموذجي يبين كيف تتضافر الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية في مرحلة تاريخية معينة لتدفع بفئة من فئات المجتمع (اليهود في هذه الحالة) باتجاه معين وللقيام بوظيفة محددة فيه . حين وقعت روسيا معاهدة ادريانوبل (Adrianople) عام ١٨٢٩ فتح باب التجارة ، فجأة ، على مصراعيه بين رومانيا (التي كانت تتألف من مقاطعتين : مولدافيا وواليشيا) وأوروبا الغربية علماً بأن التبادل التجاري بينهما كان شبه معدوم قبل ذلك . وبما أن طبقة التجار والحرفيين والصناع المسيحيين في رومانيا كانت صغيرة الحجم وضعيفة لم تكن في وضع يسمح لها باستغلال الفرص الضخمة للتجارة والاثراء التي ولدها الوضع السياسي الجديد للبلد . وبطبيعة الحال كان اليهود يشكلون الفئة الاجتماعية الوحيدة المؤهلة لاستغلال هذه الفرص والاستفادة منها بسبب أوضاعهم التاريخية السابقة التي مر ذكرها وبسبب خبرتهم المالية والتجارية المكتسبة قبلاً . أي اندفعت البورجوازية اليهودية لملء الفراغ الاقتصادي والتجاري الناتج عن توقيع المعاهدة . وظلت السوق التجارية محتكرة من قبلهم وبدون أي منافسة تذكر من البورجوازية المحلية الضعيفة لمدة ثلاثين سنة تقريباً . مع نمو الطبقة الوسطى المحلية وتكوين الدولة القومية الرومانية (من المقاطعتين الاقطاعيتين السابقتين) تحركت البورجوازية المسيحية لتنافس البورجوازية اليهودية بضراوة بغية الاستيلاء على مواقعها ونزع زمام المبادرة منها . كانت نتيجة هذا التنافس المر والمزاحمة ، في المثال الذي ضربناه ، التي لا ترحم حركة العداء للسامية في رومانيا (٦٢) .

ينبغي أن يكون واضحاً ، أولاً أن السيطرة اليهودية في المثال الذي ضربناه لم تأت بسبب « المؤامرات الشيطانية الخفية » التي حاكها اليهود ، بل

(٦٢) المثال مقتبس عن دراسة غير منشورة للدكتور ادمون بليدر عنوانها « الأصول الثقافية للصهيونية » (باللغة الانكليزية) ، مركز الأبحاث ، منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ، ص ١١١ - ١١٥ .

بسبب أحداث تاريخية أنتجت فراغاً تجارياً واقتصادياً معيناً كان اليهود وقتها هم الفئة الوحيدة المؤهلة للمثله فملؤه . ثانياً ، انه مع صعود الرأسمالية المستمر واشتداد التنافس الاقتصادي في ظلها ظهرت بوادر العداء للسامية التي تحولت فيما بعد إلى حركة سياسية شاملة ذات ايدولوجية عرقية شبه متكاملة وأحزاب سياسية تدين بها . وانتشرت أفكار وممارسات العداء للسامية في طبقة النبلاء السائرة في طريق الانحلال والافقار ، وفي طبقة البورجوازية الصغيرة التي كانت أكثر الطبقات الاجتماعية تأثراً وانفعالاً ، بالنسبة لمصالحها ، من جراء التنافس الاقتصادي الضاري مع البورجوازية اليهودية الصغيرة والوسطى . أما موضوع المنافسة فقد كان بكل بساطة « لقمة العيش » لأن البورجوازية الصغيرة بصورة عامة كانت واقعة تحت وطأة استغلال الرأسمال الكبير الذي كان يعمل على إزاحتها من الطريق واحتلال مواقعها بضمها إلى احتكاراته الكبيرة لذلك كانت مهددة دوماً بالسقوط إلى صفوف البروليتاريا الفقيرة جداً والكادحة حقاً ، مما زاد في حدة الصراع وحيويته . بعبارة أخرى ، معاداة السامية حركة حديثة تجدد أساسها المادي والواقعي في التنافس المذكور في ظل النظام الرأسمالي العتيد . وبطبيعة الحال هذا لا يعني أن كافة رواسب الماضي الدينية والخرافية ونزعاتها نحو الانغلاق والتعصب والكراهية الموجهة ضد « الكفار » لم تستنفر في دفع حركة العداء للسامية ونشر أفكارها ومواقفها وتبريرها . من هنا جاءت ملاحظة انجلز القائلة « بأن أبطال حركة العداء للسامية في عصره هم النبلاء وكورسهم هو نباح رعاع البورجوازية الصغيرة » . وكما ذكرت سابقاً أدى هذا الوضع بالبورجوازية اليهودية الصغيرة إلى البحث - تحت قيادة البورجوازية المتوسطة وبتحالف مع الرأسمالية الكبيرة - عن سوقها المستقلة لتحرر نفسها من الحصار الاقتصادي المفروض عليها من قبل البورجوازيات المحلية ودولها ولتكسر العزلة التي انتهت اليها (مقاطعة لكل ما هو يهودي ، تمييز ضدهم في كافة أوجه نشاط المجتمع من الوظائف الحكومية إلى الحفلات الاجتماعية) . وكان لانتشار فكرة العداء للسامية وما تمليه من مواقف أثراً

كبيراً في تحريك البورجوازية اليهودية الكبيرة للعطف على الحركة الصهيونية وفي دفع البورجوازية اليهودية الوسطى لقيادتها . لم تكن البورجوازية اليهودية الكبيرة لتهتم كثيراً بجمهير اليهود الفقيرة وكفاحها اليومي من أجل لقمة العيش لولا التأثيرات السلبية التي بدأت تمس الأثرياء اليهود مباشرة وتزعجهم بسبب انتشار العداء للسامية عامة . كانت البورجوازية اليهودية الكبيرة مندججة في محيطها و متحالفة مع الرأسمالية الكبيرة غير اليهودية تحالفاً تاماً . ولكن انتشار العداء للسامية ، بما تعنيه من مشاعر ومواقف وسلوك نحو اليهودية عامة ، أخذ يضايق الرأسماليين اليهود الكبار ويؤثر على مصالحهم بصورة سلبية . وجدت هذه الطبقة الثرية من اليهود وسيلة للتخلص من الشر الذي داهمها : التخلص من اليهودي الفقير مصدر العداء للسامية بإخراجه من المجتمع الأوروبي . لذلك عطف على الحركة الصهيونية ودعمتها . لولا العداء للسامية لما اهتم اليهودي الثري ببؤس اليهودي الفقير ، ولما تحول أرستقراطيو المال إلى محسنين كبار .

أما البورجوازية اليهودية الوسطى ، وهي أقرب في مصالحها إلى البورجوازية الصغيرة التي تشكل مادة السوق الوطنية وقاعدتها البشرية ، فقد انغمست في قيادة الحركة الصهيونية رغبة منها في إقامة كيان سياسي لنفسها يكون لها فيه الدور الرئيسي ، وإقامة سوق وطنية خاصة بها لا ينافسها عليه أحد .

وجدير بالملاحظة هنا أنه كلما كانت حركة العداء للسامية تشتد في أوروبا كان يشتد ساعد الحركة الصهيونية وتقوى شوكتها ويتسع انتشارها . أذكر على سبيل المثال أنه بعد المذابح التي حدثت في روسيا عام ١٨٨١ ضد اليهود (كان ضحيتها الرئيسية البورجوازية اليهودية الصغيرة) ظهرت دعوة ليوبنسكي لإقامة الوطن القومي اليهودي وحل المسألة اليهودية على هذا الأساس . أصدر بنسكي كراسه المهم Auto - Emancipation^(٦٣) كردة فعل للمذابح وحركة

(٦٣) أي تحرر اليهود و خلاصهم عن طريق جهودهم الذاتية .

العداء للسامية وهو كراس قال عنه هرتزل فيما بعد أنه لو كان يعلم بوجوده لما كتب كتابه المشهور « الدولة اليهودية ». أما تحول هرتزل نفسه للصهيونية فقد جاء أيضاً بسبب العداء للسامية وبالتحديد على أعقاب قضية دريفوس في فرنسا. ذكر هرتزل نفسه أن قضية دريفوس « هي التي جعلت مني صهيونياً » (٦٤) . وغني عن الذكر أن حركة العداء للسامية وصلت ذروتها في النازية وفي طريقته لحل المسألة اليهودية ، وبعد المذبحة الهتلرية قامت دولة إسرائيل . من المعروف أن الهجرة اليهودية إلى فلسطين كانت ضعيفة وبطيئة في الأحوال العادية بالرغم عن محاولات المنظمة الصهيونية لتهجير أكبر عدد من اليهود اليها بكافة الوسائل المشروعة منها وغير المشروعة . وبالمقابل كانت نسبة الهجرة ترتفع دوماً مع الأزمات العنيفة التي كانت تخلقها حركة العداء للسامية في أوروبا . وكان الاضطهاد النازي لليهود مسؤولاً عن موجات كبيرة من الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

من الخدمات التي كانت تقدمها حركة العداء للسامية إلى الرأسمالية الحاكمة جعل اليهود كتلة صالحة لامتصاص النقمة الشعبية على مساوئ النظام الرأسمالي ذاته وذلك بلوم اليهود باستمرار على الأزمات الاقتصادية الحادة التي كان يتعرض لها النظام الرأسمالي بطبيعة تركيبه . كلما حصل انكماش اقتصادي قوي في بلد ما بسبب فوضى الانتاج والتوزيع في النظام نفسه أسقطت حركة العداء للسامية اللوم على اليهود و برأت النظام الرأسمالي وأصحابه من الويلات التي كانت تصيب الطبقات الأدنى بسبب الأزمة . كما كان الرأسماليون الكبار والملوك ورجال الكنيسة (والفئات المحافظة عامة) يستخدمون العداء للسامية والنظرة العرقية لتغطية واقع الصراع الطبقي القائم في المجتمع الرأسمالي وتحويل الأنظار عنه بلوم فئة من فئات المجتمع وجعلها مسؤولة عن كافة الشرور التي تعاني منها الأمة

(٦٤) « الصهيونية وحقوق الانسان العربي » ، ج ١ ، ص ٧٠ .

بسبب الاستغلال الطبقي . وعلى سبيل المثال نذكر هنا أنه في الربع الأخير من القرن التاسع عشر دخلت معظم البلدان الأوروبية في أزمة اقتصادية ومالية حادة بدأت في عاصمة النمسا حيث انهارت بورصة الأسهم وأغلقت المصارف أبوابها وأفلست الشركات وتوقفت السوق التجارية . ونتيجة لهذه الأزمة ارتفعت البطالة ارتفاعاً مخيفاً في أوروبا وفقد قسم كبير من البورجوازية الصغيرة مدخراته وتوفيراته المالية . كان الخاسر الأكبر في الأزمة هو البورجوازية الصغيرة التي صبت جام غضبها على اليهود في حين أن الأزمة هي من انتاج النظام الرأسمالي نفسه وليست من صنع اليهود على الإطلاق . و كنتيجة للمكارثة الاقتصادية اشتدت حركة العداء للسامية ومعها التعصب العرقي والتزمت الشوفيني (٦٥) .

ومع استمرار هذه النزعات اشتد التضييق على اليهود في أوروبا واشتدت الرغبة في التخلص منهم وتهجيرهم إلى الخارج . أصبح اليهودي في أوروبا ، تحت إشراف البورجوازية الكبيرة وضمن إطار النظام الرأسمالي الحر ، « ميت بالنسبة للأحياء ، غريب بالنسبة للسكان المحليين الأصليين ، متسول بالنسبة للمالكي الثروات ، مستغل ومليونير بالنسبة للفقراء ، رجل بلا وطن بالنسبة للمواطنين ، انه منافس مكروه بالنسبة لجميع الطبقات » ، هكذا وصف بنسكرو الوضع الذي تردى اليه اليهودي في أوروبا .

لقد ولد النظام الرأسمالي المسألة اليهودية ثم تحالف مع الصهيونية في عصر امتداده الاستعماري الواسع ، حلها حلاً يخدم مصالحه الاستعمارية في الخارج ومصالح البورجوازية في الداخل بواسطة تهجير المنافس أو ذبحه ، لا فارق في

(٦٥) المرجع السابق ، ص ٣٠ - ٣٢ .

ذلك بالنسبة اليه . لكن الحل الاستعماري الذي شرد عرب فلسطين لم ينجح إلا في انشاء « جيتو » جديد و كبير لليهود في إسرائيل . جيتو محاصر حصاراً شديداً وقائم على العنف الخالص والمد الامبريالي الخارجي . وحين يعود عرب فلسطين بكفاحهم إلى أرضهم ووطنهم لن يجد اليهود أنفسهم مضطرين للعيش في الجيتو بعد اليوم في عصر الاشتراكية العلمية الصاعدة .

المقاومة المسلّحة والمواقف الهيكلية

.

« داوئي بالتي كانت هي الداء » .

نشرت في مجلة « دراسات عربية » ، بيروت آب ١٩٦٩ . أدخلت بعض التعديلات
الطفيفة على النص .

بعد الأحداث المصيرية والمحن الكبرى في حياة الشعوب والأمم الحية تتولد من أحشاء الماضي وعلى أنقاضه حركات جديدة وتيارات ثورية على صعيد الفعل وعلى صعيد الفكر والنظر . ومن جهة أخرى تستمر البنى الاجتماعية القديمة التي سقطت تاريخياً ومعنوياً ، وإن لم تسقط مادياً ، في الفعل والتأثير في حياة المجتمع لفترة ما ، على أساس مجموعة المصالح الطباقية التي كانت ولا تزال تمثلها في سلطتها وبرامجها وسياساتها . تستمر كذلك الأدوات المعبرة التي تنتمي إلى البنى الفوقية القديمة في طرح مواقفها المعروفة بصورة عامة ومواقفها من القوى والحركات والأفكار الجديدة على وجه التحديد .

أنتقل الآن إلى الكلام بصورة أكثر تحديداً : بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ والانهيار العربي العسكري ، وبعد انهيار البرامج والسياسات التي وضعتها حركة التحرر العربي (بقيادة نظام البورجوازية الصغيرة في مصر) لحل القضية الفلسطينية ، خرج إلى حيز الوجود ، بقوة وعنف ، عاملان رئيسيان في الحياة العربية :

(١) العمل الفدائي أو حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة ، وهذا على مستوى الفعل .

(٢) وعلى مستوى الفكر الثوري الجديد برزت مسألة حرب التحرير الشعبية الشاملة بقيادة الطبقات الفقيرة والفلاحية والمسحوقة باعتبارها الوسيلة الوحيدة المضمونة ، على المدى البعيد ، لتصفية الكيان الصهيوني الاستعماري

على أرض فلسطين ، ومواجهة الاستعمار الجديد الذي تمثله المصالح الأميركية والغربية المسيطرة على ثروات الوطن العربي واقتصادياته وثقافته المعاصرة ومقدراته . السؤال الذي أريد أن أتطرق إليه يتلخص بما يلي : ما هو نوع الفكر وما هي المواقف التي تفرزها البنى الاجتماعية والسياسية المنتمية إلى أوضاع ما قبل الهزيمة حول العاملين الجديدين المؤثرين في الحياة العربية بعد الهزيمة ، أي حول العمل الفدائي والدعوة إلى أسلوب حرب التحرير الشعبية على أرض الوطن العربي كله . لا بد للإجابة على هذا السؤال بشيء من التحديد من الرجوع إلى ما كتبه صاحب أكبر دار للافتاء الاشتراكي ، وصاحب أشهر عقل لتخريج المواقف السياسية في الوطن العربي : محمد حسنين هيكل .

إن اختياري معالجة الموضوع من خلال عرض ومناقشة كتابات هيكل عن العمل الفدائي وفكرة حرب التحرير الشعبية له مبررات عديدة . يعتبر هيكل أشهر معبر عن أوضاع حركة التحرر العربي وعن فكرها وعن لسان حال قياداتها قبل هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، وهو ما يزال المعبر شبه الرسمي عن النظام السياسي في الجمهورية العربية المتحدة وعن مواقف هذا النظام من شتى القضايا الهامة المطروحة في المرحلة الراهنة . وهو يمارس ، بذلك ، تأثيراً لا يستهان به في تكوين قطاعات مهمة من "أي" المصامم العربي على أكثر من مستوى . إنني أشدد على هذه النقطة بالذات لأنني دخلت في نقاش مع بعض المثقفات والمثقفين حول هذه المسألة في عمان منذ فترة قريبة ، وفوجئت بقول هؤلاء أن هيكل صحفي وحسب ، مثله مثل مثلية الصحفيين ، لا يعبر إلا عن رأيه هو ، ولا يمثل في تحليلاته السياسية إلا نفسه . على صعيد الشكليات المحض هذا كلام صحيح ، لأن المتحدث الرسمي باسم الجمهورية العربية المتحدة هو محمد حسن الزيات مثلاً . ولكن إذا رفضنا أن نحكم على أنفسنا بالغباء السياسي عن طريق التمسك التعسفي بالشكليات المحض ، وجدنا أن الصورة ، على حقيقتها ، تختلف تماماً عما تظنه هذه الفئة من أصحاب الجمعية الثقافية العربية في عمان . ولا بأس

من أن نضرب بعض الأمثلة لتأكيد وجهة نظرنا . في ١٨ تشرين الأول ١٩٦٨ كتب هيكل مقاله الأسبوعي عن « المجتمع المفتوح » ، ويبدو أن المقال كان نوعاً من الشرح لعبارة وردت في خطاب للرئيس عبد الناصر قبل أيام من الاستفتاء الشعبي على بيان ٣٠ مارس ، حيث جاء في خطابه عبارة « التحول إلى المجتمع المفتوح » ، وبعد مقال هيكل المشار إليه عاد الرئيس عبد الناصر للكلام عن فكرة « المجتمع المفتوح » ذاتها في خطابه الذي ألقاه في الدورة الطارئة للمؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي (الأنوار ٣ كانون الأول ١٩٦٨) حيث ذكر « الأسلوب الثوري المفتوح » و « المجتمع المفتوح » . وواضح أن كل من يريد أن يفهم بالتفصيل شيئاً عن معاني « المجتمع المفتوح » ومغازيه كما طرحها عبد الناصر عليه أن يعود إلى مقال هيكل الرئيسي حوله وإلى إشارات إليه كما وردت في مقالات سابقة ولاحقة ، مثل دعوته الاتحاد الاشتراكي العربي « لتبني قضية المجتمع المفتوح » (الأنوار ٨ تشرين الثاني ١٩٦٨) .

إن من يراجع خطابات عبد الناصر وتصريحاته حول قضايا الطلاب والجامعات والشباب في مصر ويقارنها بمقالات هيكل حول الموضوع ذاته (٢٩ تشرين الثاني ، ٦ كانون الأول ١٩٦٨) لابد سيلاحظ الشبه الكبير القائم بينها ، والتطابق الوارد في نصوصها بالنسبة لتفسير الظاهرة الطلابية ولأسلوب معالجتها وللذهنية الكامنة خلف نظرة النظام إليها .

مثل آخر : حين جاء صبري الخولي كممثل شخصي للرئيس عبد الناصر إلى لبنان في ذروة الصدام بين الفدائيين والسلطة اقترح على الأطراف المعنية ، للخروج من الأزمة ، عقد مؤتمر قمة عربي موسع مهمته تحديد الالتزامات الرسمية نحو الفدائيين وتحديد موقف الفدائيين من الدول العربية . وفي اليوم نفسه تقريباً جاء مقال هيكل الأسبوعي (٩ أيار ١٩٦٩) لي طرح الحل نفسه ، مؤتمر القمة أياه للنظر في قضية القوى الفدائية في لبنان . وبطبيعة الحال لم تكن المسألة مجرد تداعي خواطر متشابهة بين هيكل والخولي . كانت

تعبيراً رسمياً عن سياسة النظام في مصر من ناحية الخولي ، وتعبيراً شبه رسمي من ناحية هيكل (١) .

أعود الآن إلى سؤالي الأساسي . سأبدأ بعرض حقيقة الموقف الهيكلي من العمل الفدائي . في ١٦ آب ١٩٦٨ ، خصص هيكل مقالة الأسبوعي في الأهرام لمراجعة ذكرياته عن الفدائي الشهيد خالد عبد الحميد الذي سقط في ساحة الشرف في العدوان الكبير على السلط . ومن نافيل القول أن هيكل دمج مقاله بكافة عبارات التعظيم والتبجيل والتقدير للعمل الفدائي ثم عرض وجهة نظره كاملة على الفدائي خالد عبد الحميد حيث قال : « العالم العربي مليء بهؤلاء الذين لا يرون من الألوان غير الأبيض والأسود بغير ظلال متداخلة بينهما » . ثم شدد على أنه ليس من أنصار هذا المنطق بقوله : « ومن هنا فإن المقاومة الفلسطينية لها دور كبير في تقديري ولكني مع الذين يعتقدون أن دورها ليس هو الحاسم في تصفية إسرائيل » . ثم لخص هيكل دور المقاومة الفلسطينية المسلحة ، كما يراه ، على النحو التالي : « ان تواصل الضرب في فترة ما بين معركتين فان الشعلة تحتاج إلى زيت لكي تظل مضيئة لا تنطفئ » . وبطبيعة الحال تكلم هيكل عن أثر المقاومة المعنوي وقال أن « للمقاومة دور كبير في المعركة مع العدو وراء خطوطه إذا جاءت الساعات الحاسمة » . ولم ينس هيكل الدور الرومانطيسي للمقاومة إذ قال عنها : « سوف تعطي النضال العربي بالبسالة والفداء أجمل أساطيره وأحلى أغانيه وذلك سوف يمس قلوبنا » إلى آخر هذا الكلام الذي قد يدمع أعين البعض .

(١) بعد مضي سنة تقريباً على كتابة هذه السطور أصبح هيكل « المرشد الرسمي للقومية العربية » بتحويله إلى وزير الارشاد القومي في الجمهورية العربية المتحدة ، هذا بالإضافة إلى رئاسة مؤسسة الأهرام وعضوية اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، (وهو من الأعضاء الذين لا يخضعون للانتخاب) .

لم يبين لنا هيكل أبداً ماذا كان رد الفدائي خالد على وجهة النظر الهيكلية حول المقاومة الفلسطينية ، مع أنه لم يترك مجالاً للشك بأن الشهيد خالد كان صاحب رأي معاكس تماماً ، أي أن الشهيد خالد كان من أولئك العرب الذين « لا يرون من الألوان غير الأبيض والأسود بغير ظلال متداخلة بينهما » كما يصفهم هيكل . لو ترجمنا عموميات هيكل ومجازاته اللفظية إلى لغة الواقع الملموس لأصبح معنى كلامه هو أن الفدائيين هم جماعة من الناس « لا ترى من الألوان غير الأبيض والأسود » بينما هو ضد هذا الموقف لأنه يرى « الظلال بينهما » . بعبارة أخرى يتصف الفدائي – من أمثال الشهيد خالد – بالطهر الثوري لأنه يرى قضيته التي يموت في سبيلها قضية عدل وحق فيبقى بذلك بعيداً كل البعد عن ظلال المساومات الدبلوماسية والتنازلات السياسية والمجاملات اللغوية في طرح قضيته ، كما يبقى بعيداً عن المناورات الدولية التي تستجدي السلم من هيئة الأمم وأميركا بالذات . وبمقابل ذلك يمثل الموقف الهيكلي المعارض لموقف الشهيد خالد ، النظرة التي تسمى زوراً « بالواقعية » بكل ظلالها المناورة ومساوماتها اللاثورية حتى تتلخص هذه « الواقعية » بضرورة عدم تغيير الواقع القائم بأية صورة جذرية حتى بعد هزيمة من طراز هزيمة حزيران . وبما أن هيكل يعلن صراحة بأنه ليس من أنصار منطق الأسود والأبيض ، أي منطق الثوار الحاسم فلا عجب إذن ان هو نظر إلى المقاومة الفلسطينية المسلحة على أنها مجرد مرحلة بين معركتين : معركة الهزيمة ومعركة مستقبلية تحلم بها أنظمة الهزيمة ، فتكون المقاومة الفلسطينية قد أبطت بذلك الشعلة « مضيئة لا تنطفئ » . بعبارة أخرى ينظر هيكل إلى حركة المقاومة الفلسطينية ليس باعتبارها طليعة لثورة عربية شاملة وبداية لحرب تحرير شعبية ينتقل عبرها الوطن العربي من حال إلى حال ، بل باعتبارها حركة فعالة خلف خطوط العدو ومفيدة للنضال العربي لأنها تعطيه بالبسالة والفداء أجمل أساطيره وأحلى أغانيه التي سوف تمس قلوبنا وترفع معنوياتنا وكأنه لا ينقص العرب اليوم إلا الأساطير الجميلة والأغاني الحلوة .

هذا النوع من التفكير المطروح حول العمل الفدائي يخاف من العمل الفدائي ، يخاف أن يتحول إلى ثورة شعبية حقيقية تطيح بكل ما هو قائم وبكل ما هو مسؤول عن هزيمة حزيران وعن تعطيل القضية الفلسطينية هذا الزمن كله . لذلك يفضل هذا التفكير الرجعي أن يحتوي العمل الفدائي منذ البداية بالايحاء له بأن دوره ليس هو الحاسم في تصفية إسرائيل - بل دور الحكومات القائمة والجيش النظامية هو الذي سيحسم الأمر لصالح العرب ! كما يفضل هذا التفكير أن تبقى المقاومة الفلسطينية على حال معينة تتصف بكونها مرحلية ومؤقتة ومحدودة، تعمل على ازعاج اسرائيل واغلاقها والضغط عليها بما يتفق مع المصالح الحاضرة للدول العربية وأنظمتها إلى أن تضطر اسرائيل لقبول قرار مجلس الأمن المشهور وتتقيد بمقررات الدول الاربعة الكبرى وبعدها يكون لكل حادث حديث ^(١) . وبمناسبة الصدام المسلح الذي جرى بين السلطات اللبنانية والفدائيين عاد هيكمل للكلام عن العمل الفدائي (الأنوار ٩ أيار ١٩٦٩) بنفس النمط من التفكير الذي شاهدناه . تغزل هيكمل ، على عادته ، بالعمل الفدائي وأعلن عن غيرته عليه وحرصه على سلامته الخ ... وهذا كله أصبح نغمة مألوقة في الحديث عن الفداء إذ لا يعقل أن يكون الانسان الطيب ضد الفداء !؟ ثم قال هيكمل ما يلي :

« انه لم يتحقق حتى الآن على مستوى عربي شامل ، إجراء دراسة عميقة ومسؤولة لاستراتيجية العمل الفدائي تشمل عدة

(١) عبر الملك حسين عن هذا الرأي أيضاً في خطابه الافتتاحي أمام الاتحاد العام لطلبة فلسطين في عمان ، حيث قال : « إن المقاومة وحدها لا تحرر الأرض لكنها تؤدي دورها الكبير . وحين تقع معركة التحرير فيجب أن تكون المعركة التي تتحرك فيها الجيوش لاحتلال الأرض فيما تكون المقاومة سهلت ذلك بزعة العدو واستنزاف طاقاته » . (النهار ، بيروت ١ - ٨ - ١٩٦٩) .

نقاط (أهمها) - ما يستطيع ، أو لا يستطيع - هذا العمل
تحقيقه .

والسؤال المهم الذي نطرحه هنا هو : من هي الجهة العربية المؤهلة لإجراء مثل هذه الدراسة العميقة لاستراتيجية العمل الفدائي لتحديد له ما يستطيع أن يفعله وما لا يستطيع أن يفعله ؟ نحن نعتقد بأن الجهة الوحيدة المؤهلة لمثل هذه المهمة هي حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة وليس أحداً غيرها (وهي بدورها مسؤولة أمام جماهير الفلسطينيين والشعب العربي عامة) . حركة المقاومة هي التي تقرر ، من خلال تدرج كفاحها ، ما تستطيع فعله وما لا تستطيع فعله في أية مرحلة من مراحل تطورها . غير أن لدى هيكل جواب من نوع آخر على هذا التساؤل ينبع من نظريته المسبقة إلى العمل الفدائي على أنه ليس إلا مرحلة بين معركتين . يدعو هيكل في مقاله إلى عقد مؤتمر عربي موسع لأن « المقاومة الفلسطينية لا تستطيع بمفردها أن ترسم لنفسها استراتيجيتها لأن المعركة أكبر من طاقاتها » . واضح أن هيكل يصر على نظرة ساكنة إلى العمل الفدائي تقدر طاقاته على أساس حجم معين لن يكبر عنه ولن يتخطاه ومن هنا يصل الى قراره حول كون المعركة أكبر من طاقات العمل الفدائي . لا شك أن المعركة أكبر من طاقات العمل الفدائي بأوضاعه الحالية والراهنة ولكنها ليست أكبر من طاقاته لو تحول بالتدريب والتصعيد إلى حرب تحرير شعبية حقيقية ، وهذا تماماً ما يريد هيكل تجنبه والتغاضي عنه . إن كل ما كتبه هيكل عن العمل الفدائي يصر على النظر اليه باعتباره واقعة سكونية ذات حجم معين ، ويرفض النظر اليه من حيث هو واقع متحرك ينمو ويكبر ويتحول كميّاً ونوعياً مما يعطيه طاقات وقدرات جديدة لم يكن بالامكان حسابها تماماً بصورة مسبقة . وطبيعياً أن يكون أضمن طريق لبقاء العمل الفدائي ضمن الحجم الذي يريده هيكل هو ترك موضوع استراتيجية المقاومة الفلسطينية المسلحة بين أيدي مؤتمرات القمة العربية التي نعرف جميعاً مدى فاعليتها الحقيقية على مستوى النضال .

هذا الاقتراح الهيكلي ليس إلا محاولة لفرض الوصاية العربية الرسمية على حركة المقاومة . تصوروا أن مؤتمراً يتألف من ممثلي الأنظمة العربية البترولية المرتبطة بالرسميل الأميركية والمعلنة صراحة عن كونها صديقة أميركا في المنطقة ، ويتألف من أنظمة الهزيمة المتهاففة على قرار مجلس الأمن وعلى استجداء الحدود الآمنة والمعترف بها من الدول الأربعة الكبرى - تصوروا مثل هذا المؤتمر وهو جالس يناقش ويقيم ويحكم الثورة الفلسطينية وأبعادها العربية ويضع لها - من فوق - الاستراتيجية المطلوبة ويحدد لها ما تستطيع وما لا تستطيع فعله ! ان مجرد التفكير بهذا الاحتمال تقشعر له الأبدان ويشمئز منه كل حس وطني عربي سليم . نحن واثقون من أن حركة المقاومة الفلسطينية لن تقبل بمثل هذه الوصاية عليها مهما كلف الثمن . ومن طرائف الأمور أن يعتبر هيكل نفسه ، في وضع يسمح له بأن يقدم النصائح الاستراتيجية والتكتيكية لحركة المقاومة الفلسطينية وأن يشير عليها بما ينبغي عليها أن تفعل وألا تفعل ، وأن يوجه لها النقد والارشاد الأبوي من مركز العارف ببواطن الأمور والمطلع على خفايا السياسة والحرب و . . . يقول هيكل في مقاله الأسبوعي (٦ حزيران ١٩٦٩) على سبيل ارشاد حركة المقاومة المسلحة ما يلي :

« إن منظمات المقاومة الفلسطينية - يجب أن تعيد النظر في طريقة ادائها لمهمتها وهذا بدوره سوف يساعد الأمة العربية على أن تقدم للمقاومة الفلسطينية من أسباب العون المادي والأدبي ما هي في أمس الحاجة اليه لحسن اداء مهمتها » .

ما هي قيمة توجه هيكل بالطلب إلى منظمات المقاومة الفلسطينية لتعيد النظر في طريققتها في اداء مهمتها ، وهو جالس في مكتبه الفخم في أعالي مبنى الأهرام ؟ طبعاً ان هيكل لا يذكر شيئاً عن النواحي التي لا تعجبه في الطريقة التي تؤدي بها منظمات المقاومة مهماتها ، ويبدو أنه لا يجد أية ضرورة لتبيان

ذلك ، بل يكفيه أن يطلب - من فوق - هذا التغيير لأنه إن لم تستمع له المنظمات الفدائية وتعمل بإرشاداته فإن ذلك سوف يعيق الأمة العربية عن تقديم أسباب العون المادي والأدبي الذي تحتاج اليه حركة المقاومة . غير أن الوقائع تشير إلى أن الأمة العربية سوف تقدم لحركة المقاومة كل عون تحتاجه (من أرواح وأموال وغيره) ان عملت المقاومة بنصائح هيكل أم لم تعمل . وجه هيكل النقد إلى عملية نسف أنابيب النفط في الجولان المحتلة بقوله :

« إلا أن الهدف الذي جرى اختياره لم يكن أصح الأهداف في الظروف الراهنة ، فضلاً عن أن الامر في هذه الناحية ، يحتاج إلى دراسة عميقة ، ودراسة واسعة لا تنفرد بها جماعة تخرج برأيها ولا تناقشه مع غيرها من حيث الخطأ أو الصواب ، من حيث التوقيت أو التحديد » (٦ حزيران ١٩٦٩) .

هل يعتقد هيكل أنه في وضع أفضل من وضع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (أو أية منظمة مقاتلة أخرى) لتقرير أصح الأهداف واختيارها للضرب في المرحلة الراهنة ؟ ولماذا يفترض هيكل أن عملية ضرب أنابيب النفط في الجولان لم تخضع « لدراسة عميقة ودراسة واسعة » من قبل المنظمة التي قامت بالعملية ؟ أم هل كان يفترض بالجبهة الشعبية أن تناقش موضوع ضرب الانابيب وتدرسه مع كل من له علاقة بالكفاح المسلح بما في ذلك جميع المنظمات الاخرى والحكومات العربية وأجهزة المخابرات العربية الخ .. حتى ينفصح أمر الخطة وتوضع على الرف ؟! لا أعتقد أن أية منظمة من منظمات المقاومة الفلسطينية متحمسة لتطبيق هذه الاقتراحات الهيكلية لان ذلك يعني وضع نفسها طوعاً تحت وصاية الغير ووصاية جهات برهنت على أنها غير أهل لان تكون وصية على قضايانا المصيرية .

بامكاني الاسترسال في تعداد النصائح والارشادات التي يتكرم بها هيكل على

حركة المقاومة المسلحة ، مثل حثه المقاومة على « توسيع وتعميق روابط الثقة بين الجماهير العربية ومنظمات المقاومة الفلسطينية » (٦ حزيران ١٩٦٩) .
طبعاً ، لا الجماهير ولا حركة المقاومة بحاجة إلى مثل هذه النصيحة من هيكل لان روابط الثقة أعمق وأوسع مما يتصور وهو يعرف أن الجماهير العربية حمت بدمائها وأرواحها وشهدائها حركة المقاومة من اضطهاد أنظمة الحكم في بعض البلاد العربية وهذا ما يقلق هيكل ، في التحليل الأخير . كما يحاول هيكل تحديد ما ينبغي أن تكون عليه إيديولوجية حركة المقاومة . كتب حول الموضوع : « إن العمل الفدائي يجب أن يكون خارج الصراعات الاجتماعية لانه ينتمي بالدرجة الاولى إلى النضال من أجل استعادة التراب الوطني الفلسطيني . . » (٩ أيار ١٩٦٩) . إن موقف العمل الفدائي من الصراعات الاجتماعية ونوعية انتمائه اليها ، يتقرر على أرض الكفاح والمعرفة والتفاعل مع الجماهير في المرحلة التاريخية الراهنة وليس على أساس قرار من عند هيكل حول ماذا يجب أن تكون عليه الامور . لقد حددت المقاومة الفلسطينية بصورة عامة موقفاً من « الصراعات الاجتماعية » باصرارها على أن الحركة تمثل مصالح المسحوقين والسادحين والمشردين والنازحين وهي غير مستعدة لخدمة مصالح غيرهم .

أخيراً إليكم مثلاً يبين طريقة هيكل في معالجة الموضوعات الحساسة .
حين نصل إلى لب الموضوع وهو ماهية الاستراتيجية التي يفترض أن يضعها مؤتمر القمة لحركة المقاومة وفوائدها ، يلجأ هيكل إلى الشطح اللغوي وإلى استعمال الاستعارات والكنايات والتلميحات (على طريقة المنفلوطي) بدلاً من الكلام الواضح ، يصف في مقاله فوائد مؤتمر القمة العربي المرجو بقوله أنه يجنب العمل الفدائي :

« محظورات التصادم بين السفن السارية بالليل وسط الريح العاصف والظلام المطبق أو تجنبه مثلاً محظورات الجهد الضائع حين لا تعرف السفن السارية بالليل وسط الريح العاصف والظلام

المطبق أنها أقرب إلى بعضها مما تظن لكنها بغير أن تدري تقاربت في الليل ثم تباعدت في الصباح بينما كانت الواحدة منها في أمس الحاجة إلى الأخرى انسا وطمأنينة على الأقل » (٩ أيار ١٩٦٩) .

والآن ماذا عن حرب التحرير الشعبية كأداة لكسب المعركة المقبلة والرد نهائياً على هزيمة حزيران ١٩٦٧ . نوقشت فكرة حرب التحرير الشعبية وما تزال تناقش في أوساط عديدة في الوطن العربي منها الأوساط الرسمية ومنها الأوساط الفدائية ومنها أوساط اليسار والمثقفين الثوريين . دخل هيكمل ، بأفكاره وآرائه ، ميدان النقاش عبر مقالين في الأهرام بتاريخ ١٣ و ٢٠ أيلول ١٩٦٨ . دخل هيكمل النقاش ليقدم فتاويه المعهودة بغية تجميع القضية الأساسية وذلك باستعماله للتعبير المطروحة على بساط البحث ولكن بمدلولات مغايرة تماماً ، بحيث يبدو للقارئ ، لأول وهلة ، وكأن هيكمل يتكلم عن حرب التحرير الشعبية ويناصرها بينما هو يقوم بتفريغها تفريغاً كاملاً من مفهومها الثوري الحقيقي الذي تحدد من خلال ممارسة الشعوب المضطهدة والمستعمرة في بلدان مثل كوبا والفيتنام . بعد ذلك يعمل هيكمل على حقن هذه التعبيرات بمعان من عنده تتفق تماماً مع أهدافه في الدفاع عن الوضع العربي الرسمي القائم بعد الهزيمة وتبريره .

لا يتكلم هيكمل مباشرة عن حرب التحرير الشعبية ، كما يفعل كافة من دخلوا هذا النقاش بقصد إيضاحها وتبيان مدلولاتها كأداة ناجحة في مواجهة العدوان الخارجي والاستغلال الإمبريالي في عصر الاستعمار الجديد ، بل نجده في الواقع يتكلم عن شيء آخر ، بعد استعارة تعابير جزئية مقتبسة من قاموس حرب التحرير الشعبية . على سبيل المثال يتحدث هيكمل عن « جيش الشعب » وقد يظن الإنسان ، أول الأمر ، أن المعلق المشهور يدعو إلى وضع شبيه بالوضع الشعبي في فيتنام أو في إسرائيل نفسها حيث نعرف أن الشعب كله ، تقريباً ، مجيش بالمعنى الحرفي للعبارة ، أي حيث نجد أن كل إنسان قادر على حمل

السلاح مدرب ومعبأ وصاحب دور قتالي في المعركة . ولكن هذا المعنى الحقيقي الفعال لعبارة « جيش الشعب » هو تماماً ما يخاف منه هيكمل وما لا يريده ، بل يريد ابعاده كلياً عن كل ما يمكن أن يعنيه « بجيش الشعب » . فعند التدقيق يقال هيكمل نجد أن « جيش الشعب » عنده ليس إلا الجيش النظامي القائم الذي تملكه كل دولة في العالم ان كانت في حالة سلم وهدوء أو في حالة تأهب وخطر . كنا نسميه قبل الهزيمة جيش الجمهورية العربية المتحدة ، ولكن الآن أصبح له تسمية جديدة « جيش الشعب » . لماذا ؟ يقول هيكمل لأن ضباطه وجنوده هم من أبناء تحالف قوى الشعب العاملة ! وقبل الهزيمة ، ألم يكن ضباطه وجنوده من أبناء الشعب أيضاً ؟ اذن ليست التسمية الجديدة إلا نوعاً من التضليل الذي يهدف إلى اعطاء الجيش النظامي مسحة تشبهه - ولو لفظياً - بجيش التحرير الشعبي . والغاية من ذلك هي الرد على الأصوات المطالبة بقوة بجيش شعبي حقيقي يخوض حرباً شعبية حقيقية بحيث يقال لها لا لزوم لانشاء مثل هذا الجيش الشعبي لأنه لدينا « جيش الشعب » أصلاً ، وهذا تماماً ما انزلق هيكمل إلى الاعتراف به حيث كتب :

« وهنا تظهر فيما أظن مهمة « الجيش الشعبي » ليس بديلاً لجيش الشعب على أسلوب جيش التحرير الشعبي ، وليس تكراراً لجيش الشعب فان مواردنا لا تحتتمل التكرار في المهمة الواحدة » .

والحقيقة التي يريد هيكمل أن يطمسها ، من خلال هذا التلاعب بالفاظ « الجيش الشعبي » و « جيش الشعب » و « جيش التحرير الشعبي » ، هي أن جيوش التحرير الشعبية لم تكن أبداً بديلاً « لجيش الشعب » أو للجيوش النظامية ، ولم تكن أبداً تكراراً مبذراً لها أو نسخة جديدة غير ضرورية عن الجيش النظامي القائم . يريد هيكمل أن يمسح فكرة جيش التحرير الشعبي بتفسيرها على أنها مجرد تكرار لما هو قائم ، أي لما يسميه « بجيش الشعب » ،

ولا لزوم للتكرار لأن مواردنا لا تحتتمل ذلك . إذا كانت مواردنا لا تحتتمل ذلك ، فإن عقولنا ينبغي ألا تحتتمل هذا التشويه المتعمد لمعنى جيش التحرير الشعبي وتجاربه المنتصرة في عدد من بقاع الأرض المضطهدة .

يستمر هيكل في الكلام لئلا يتعد عن فكرة جيش التحرير الشعبي وليحل محلها فكرة أخرى ، شبيهة بها لفظياً ، وهي فكرة « الجيش الشعبي » . قد يظن الانسان مرة أخرى أن هيكل يقصد الجيش الشعبي بمعناه الجدي الفعال على مستوى المواجهة الحامية مع العدو ، أي على غرار الميليشيا الشعبية مثلاً ، أو الجيش الشعبي في كوبا الذي تصدى للغزو الأمريكي في موقعة خليج الخنازير المشهورة وتمكن من صدّه ودحره . ولكن عند التدقيق بما يريده هيكل نجد أن الجيش الشعبي عنده قد أفرغ من معناه الكفاحي الفعال وأعطى معنى جديداً . الجيش الشعبي في عرف هيكل هو فرق من الشباب مهمتها رفع الأنقاض وإطفاء الحرائق والقيام بالإسعاف والدفاع المدني بصورة عامة . يقول هيكل بالحرف الواحد :

« ومن هنا فإن الجيش الشعبي لا بد أن يقوم ، لتقديم كتائب فدائيين من القوات المسلحة وفرق قادرة على مسؤولية الدفاع المدني ، وجماعات نجدة مستعدة دوماً لإطفاء الحرائق وإصلاح الطرق وإعادة تسيير خطوط المواصلات إذا ما تعرضت للضرب الجوي ، الخ ... » .

هذا هو المفهوم الهيكلية الرسمي لمعنى الجيش الشعبي وهذه هي مهماته الأساسية ، أكيد أنه يفترض بالجيش الشعبي في أي بلد يخوض حرب تحرير شعبية ضد العدوان الاستعماري على أراضيه وشعبه أن يقوم بمثل هذه المهمات ، غير أنه لا يمكن لأعمال إطفاء الحرائق ورفع الأنقاض أن تكون شغله الشاغل وأن تكون وظيفته الرئيسية والاساسية . إنها مهمات جزئية تكمل عمله

الجوهري وهو حرب الغوار والعصابات ضد العدو المتفوق تكنولوجياً وعلمياً بأسلحته وتنظيماته وحشوده . واضح أن هدف هيكل من هذا اللف والدوران حول فكرة إنشاء جيش التحرير الشعبي هو تبرير الوضع القائم والأمر الواقع على ما هو عليه ، وتطويق كل دعوة جـادة في صفوف الشعب العربي لتبديل أساليب النضال الماضية وطرق المواجهة مع العدو والاستعمار الجديد التي برهنت عن فشلها ثلاث مرات في أقل من ربع قرن ، لصالح اعتماد طرق جديدة برهنت عن فعاليتها وقدرتها على تحقيق النصر لدى الشعوب التي اعتمدتها .

وبمقابل الأمثلة الرائعة التي تقدمها حرب التحرير الشعبية بالفيتنام في كيفية مواجهة أضخم آلة حرب عرفها الانسان وتعطيل فاعليتها، وأمام عجز الأنظمة العربية أمام الضغط الصهيوني والأمبريالي على أرض الوطن العربي وموارده ، لا تجد دار الفتوى الهيكلية سبيلاً لها إلا اختلاق الاعذار والذرائع والمبررات التي يفترض فيها أن تفسر لماذا لا تلجأ القيادات العربية إلى أسلوب حرب التحرير الشعبية بدلاً من استجداء الحلول السلمية « والحدود الآمنة والمعترف بها لاسرائيل » من أميركا ومجلس الأمن . والمبررات والذرائع الهيكلية كثيرة ، أهمها أن وضعنا هو غير الوضع في فيتنام والجزائر مثلاً . هذا تحصيل حاصل . ما من وضع قامت فيه حرب تحرير شعبية إلا ويختلف عن أوضاع أخرى ويتميز بخصائص تفردته عن غيره . حرب التحرير الشعبية الصينية ضد اليابان هي غير حرب التحرير الكوبية وغير حرب التحرير الفيتنامية ضد أميركا . هذا الاختلاف الذي يبرزه هيكل لا يعني عدم جدوى حرب التحرير في الوطن العربي من حيث المبدأ ، وإنما يعني أنه لا يمكن نقل أسلوب حرب التحرير من بلد إلى آخر بصورة ميكانيكية وتطبيقه على أوضاعنا القائمة بصورة جامدة . لكن هيكل لا يريد أن يصل إلى هذه النتيجة . كل ما يريده هو التشديد على « الوضع العربي الخاص جداً » بعد الهزيمة بغية تسفيه أسلوب حرب التحرير الشعبية كرد حقيقي مضمون على الاستعمار والاحتلال لا أكثر .

من الاعذار والمبررات التي يقدمها هيكل ضد تطبيق أسلوب حرب التحرير الشعبية على الوضع العربي قوله بأن فلسطين والمناطق العربية المحتلة تنقصها غابات فيتنام الكثيفة وجبال الجزائر الوعرة وكثافة السكان . ويتناسى هيكل أن جزءاً كبيراً من القتال في الفيتنام يدور في دلتا نهر الميكونغ ، والدلتا - كما يعرف هيكل - هي أرض مسطحة مكشوفة ليس فيها جبال وعرة ولا غابات كثيفة . كما يفترض بأن حرب التحرير الشعبية ستتم في أرض فلسطين وحدها وفي صحراء سيناء فقط ولا يجوز لها أن تمتد إلى أبعد من ذلك . وهذا ليس إلا تشويهاً متعمداً لمعنى حرب التحرير الشعبية التي ان هي أخضعت نفسها لمثل هذه الحدود قضت على نفسها مسبقاً ومنذ البداية . حرب التحرير الشعبية لا يمكن أن تحصر نفسها ضمن حدود سيناء المكشوفة قليلة السكان ، أو على أرض فلسطين وحدها ، انها على أقل تعديل معركة على امتداد الارض العربية المحيطة بإسرائيل بحيث تتلقى القاهرة وعمان ودمشق وحتى بغداد الضربات وتقدم التضحيات بدون استغاثة أو استسلام حتى يتم لقوى الثورة المسلحة استنزاف قوة العدو وطاقاته تدريجياً ومن ثم اخضاعه . ويتطلب هذا بالإضافة إلى الصمود والتحمل وتقديم التضحيات التمسك الكلي بالمواقف الهجومية المستمرة لقوات التحرير الشعبية بحيث تفرض المعارك على العدو وفقاً لمصالحها هي وليس لمصالحه . لقد أفرغ هيكل حرب التحرير الشعبية من كل معانيها الجدية حين أخذ يتكلم عن عدم جدواها ضمن حدود صحراء سيناء المكشوفة وقليلة السكان ، وضمن حدود فلسطين التي تنقصها الجبال الوعرة والغابات الكثيفة . الخطأ هنا ليس في طبيعة الوضع العربي القائم بعد الهزيمة أو في طبيعة حرب التحرير الشعبية نفسها ، بل يكمن الخطأ في التصوير المضلل الذي يقدمه هيكل للحيز الذي تنحصر فيه حرب التحرير الشعبية على الأرض العربية ، وفقاً لتصوراته . لا عجب إذن ان استنتج هيكل عدم جدواها بالنسبة لنا ولمعركتنا . وللانصاف يجب أن أذكر أن هيكل يتطرق أحياناً إلى

موضوع فيتنام لغاية هي غير مجرد التشديد على الفوارق بين الوضع العربي والحرب الدائرة في الفيتنام . يقول على سبيل المثال :

« والحوار المؤمن والمخلص مسؤولية وإلضاعت الحدود وساد الخلط والتشويش وأمامنا جميعاً نموذج إيجابي نستطيع أن ندرسه في العلاقات ما بين حركة التحرير الوطني في فيتنام الجنوبية وبين حكومة فيتنام الشمالية إلى جانب حكومات الدول والأحزاب المشتركة مباشرة في النضال الفيتنامي العظيم » (٩ أيار ١٩٦٩) .

الحوار العربي الذي يريد له هيكل أن يتشبه بالانموذج الفيتنامي المذكور هو الحوار ما بين حركة المقاومة الفلسطينية والأنظمة العربية . ولو وافقنا ، مع شيء من تجاوز ، على تشبيه حركة المقاومة الفلسطينية حالياً بجهة التحرير الفيتنامية ، فأى نوع من المنطق (باستثناء منطق مسرح العبث واللامعقول) سوف يسمح لنا بالتشبيه بين حكومة فيتنام الشمالية ومواقفها من ناحية ، والحكومات العربية المعنية ومواقفها من ناحية ثانية ؟ أين هي هانوي العرب ، أو حتى بواذر هانوي العرب حتى نتمكن من الحديث بشيء من الجدية عن تشبيه علاقات حركة المقاومة الفلسطينية والأنظمة العربية بالانموذج الفيتنامي ؟ النموذج الفيتنامي الذي يتغنى به هيكل يفترض وجود هانوي ، بكل ما تحمله الكلمة من معان وممارسات ، وحركة تحرير في الجنوب ، وإلى أن يتحقق للعرب شيء شبيه بهانوي بالإضافة إلى حركة التحرير الفلسطينية القائمة ، يبقى كلام هيكل نوعاً من السفسة الخطرة لا أكثر . هذا إذا لم نذكر أن قائمة شهداء رجال المقاومة الذين سقطوا برصاص جيوش الحكومات العربية طويلة جداً .

ومما يؤسف له أن معلقاً سياسياً وأديباً عربياً تقديمياً معروفاً - غسان

كنفاني - قد تبع هيكل في هذه التصورات الخاطئة وكتب مقالين في صحيفة الانوار (٢٢ أيلول ١٩٦٨ و ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٨) عالج فيها موضوع الجيش الشعبي ودوره من ضمن الأسس الهيكلية نفسها التي مررنا عليها ، وقام هو كذلك بربط الجيش الشعبي بالدفاع المدني ليس إلا . أي حول غسان كنفاني واجبات الجيش الشعبي إلى إطفاء الحرائق وإسعاف المصابين ورفع الأنقاض بدلاً من شن حرب التحرير الشعبية . يقول غسان كنفاني بضرورة الإيمان بدور الجماهير الفعلي والفعال في المواجهة المسلحة والمحتمة الوقوع . ثم يخصص مقاله كاملاً ليبين لنا أن هذا الدور الجماهيري الفعال ينبغي في أنصع صورته في الدفاع المدني وتنظيماته ! كتب قائلاً :

« السؤال على هذا الأساس هو : هل نؤمن بدور جماهيري فعلي وفعال في المواجهة المسلحة والمحتمة الوقوع ؟ لا يمكن أن تكون الإجابة سلبية ، فهذا المبدأ ، كشعار ، متفق عليه من رأس القيادات الثورية في الدول الشعبية . وبالنسبة للتحدة بالذات فإنه أعلن بصورة حاسمة ... إلا أن الاتفاق على هذا المبدأ يفترض البدء بقضية لها الأسبقية على قضية الجيش الشعبي ، وهذه القضية هي قضية الدفاع المدني » .

ثم استخلص غسان كنفاني ما يلي : « لقد رجحت بريطانيا الحرب ضد المانيا بدفاعها المدني قبل أن تربحها بجيوشها ، وهذه الحقيقة باتت الآن أوضح من أن تكون موضع جدل » .

نحن لسنا ضد الدفاع المدني ولكن من الهراء أن نقول بأن قضية الدفاع المدني سابقة على قضية الجيش الشعبي . لا يوجد أسبقيات هنا أصلاً . ليس لدينا دفاع مدني فعال حتى اليوم وليس لدينا جيش تحرير شعبي حتى هذه

الساعة ولن تتم المواجهة المطلوبة مع العدو حتى النصر بدون الاثنين معاً . إن خلط مسألة جيش التحرير الشعبي بأجهزة الدفاع المدني ، ليس إلا عملية دماغوجية تحول الاهتمام عن فكرة جيش التحرير الشعبي إلى ما هو أسهل وأضمن لكل ما هو قائم - أي الى الدفاع المدني - كما ينبغي علينا أن نذكر في معرض ما قاله غسان كنفاني عن بريطانيـا والمانيـا بأن جهاز الدفاع المدني في المانيا كان على مستوى من الفعالية والتنظيم يوازي الجهاز الانكليزي المماثل ، إن لم يكن أفضل منه . وعلى هذا الأساس لا يعقل أن نقول بأن بريطانيـا رجحت الحرب ضد المانيا بدفاعها المدني قبل أن ترجحها بحموشها ؟! كان لدى المانيا دفاعها المدني ومع ذلك خسرت الحرب . كما يبدو من هذا المثال الذي يضربه الكاتب بأنه في العام ١٩٦٩ ، وفي عصر حروب التحرير الشعبية ، وعصر الاستعمار الجديد ، والقنابل النووية ، ما يزال يفكر بالحروب على نسق ونمط الحرب العالمية الثانية التي دخلت المتاحف وأصبحت من كلاسيكيات الاكاديميات العسكرية . ويقول غسان كنفاني : « فان الدفاع المدني يظل الأرض الأساسية الأولى ليس فقط لانبثاق الجيش الشعبي ولكن أيضاً لتعزيز كفاءة القوات النظامية المسلحة » . لا أدري من أين جاء بهذه النظرية عن منبث جيوش التحرير الشعبية . لم نسمع أبداً بجيش تحرير شعبي انبثق عن أجهزة الدفاع المدني . نحن نعرف مثلاً بأن جيوش التحرير الشعبية انبثقت عن الأحزاب السياسية الماركسية اللينينية وسارت إلى النصر تحت قيادتها ، أو عن بؤر ثورية بدأت بالقتال (كوبا) أو عن تنظيمات وطنية قررت تحرير الأرض (الجزائر) ، ولكننا لا نعرف حالة واحدة ، في القرن العشرين على الأقل ، نبت فيها جيش التحرير الشعبي عن الدفاع المدني ومنه ! العكس هو الصحيح . ان جيوش التحرير الشعبية الملتحمة بجماهير الفلاحين والعمال تعمل جاهدة لتأمين الحماية والوقاية والاسعاف والمعالجة لتلك الجماهير بقدر ما تسمح به ظروف الحرب . وفي النهاية يصل غسان كنفاني الى نتيجة واحدة مع محمد حسنين هيكل وهي اعتبار الجيش الشعبي والدفاع المدني شيئاً واحداً (رفع أنقاض ، اطفاء حرائق ، اسعافات أولية الخ ..) . كتب غسان كنفاني :

« ان الدفاع المدني هو ، في الدول التي لم يتحطم فيها اطار الدولة ، الجيش الشعبي ذاته ، وهو مؤسسة ذات نظام متفوق وكفاءة ممتازة تستطيع على ضوءها أن تتحول الى فصائل من المقاتلين حين تقضي الضرورة » .

أي نحن مع الجيش الشعبي طالما أننا حولنا مضمونه الحقيقي الفعال الى شيء آخر لا يهدد المصالح الطبقية السائدة أو الأوضاع السياسية الراهنة ، أي بعد تحويله الى الدفاع المدني الذي يبقى ، كمؤسسة ، دوماً تحت اشراف الدولة والنظام مهما كان ، أما بالنسبة للجيش الشعبي الحقيقي فالمسألة تختلف تماماً^(١) .

لا تسمح طريقة هيكل في مناقشة مثل هذه الموضوعات المصيرية إلا بالتلاعب بالألفاظ وتمييع المواقف وطمس التحديدات كما رأينا . وهي طريقة تتكشف في كافة مقالاته التي تظهر بمظهر المناقشة الجادة لقضية حيوية وخطيرة . وعلى سبيل المثال أذكر مقاله عن « المجتمع المفتوح » الذي ورد ذكره سابقاً (١٨ تشرين الأول ١٩٦٨) ، حيث يتعمد هيكل الغموض حول معنى هذه العبارة أصلاً ؟ مجتمع مفتوح على ماذا ؟ على الثقافة الاسلامية القديمة ؟ على التجربة الشيوعية ؟ على كل شيء في الدنيا ؟ مقال اسبوعي كامل لا يجيب ، ولا يمكن أن يجيب ، عن أي من هذه التساؤلات الأولية البسيطة . غير أن عبارة « المجتمع المفتوح » ليست ، على ما يبدو ، من عنديات هيكل ، انها مستعارة من مفكر انكليزي مشهور اسمه كارل بوبر (من أصل الماني) صاحب كتاب

(١) نشر غسان كنفاني رداً على هذا النقد نفى فيه تهمة « الهيكلية » عن نفسه . راجع « دراسات عربية » ، تشرين أول ١٩٦٩ . للاطلاع على ردي على غسان أنظر « دراسات عربية » ، تشرين الثاني ١٩٦٩ .

كبير عنوانه « المجتمع المفتوح وأعدائه » ^(١) ، وهو دفاع عن الليبرالية الغربية والنظام الرأسمالي الذي يدعمها ورفض لكل تنظيم اجتماعي آخر وكل فكر مغاير للفكر الليبرالي . هل يريد هيكل « بالمجتمع المفتوح » شيئاً مما عناه المفكر الانكليزي المذكور ولكنه لم يتمكن من الدعوة الى ذلك بصورة صريحة فتعمد الغموض واكتفى بشعار مبهم : « المجتمع المفتوح » ؟ ويقال الشيء نفسه عن مقال آخر كتبه حول التغيير وضرورة التغيير في البلاد ولكنه لم يوضح على الاطلاق ، بأي اتجاه يذهب هذا التغيير المطلوب ، هل باتجاه الليبرالية أم الاشتراكية مثلاً ؟ مقال هيكل يدعو للتغيير فحسب ، أي انه يتعمد الغموض حول اتجاه هذا التغيير الذي يريده ونوعيته ، لأن تجميع القضايا هو المهم في الكتابات الهيكلية حول أية قضية مهمة مطروحة في المرحلة الراهنة . ولا يخفى على المتتبع لمقالات هيكل ان المراد بالتغيير في الحقيقة هو التغيير باتجاه المجتمع المفتوح ، أي الليبرالية الغربية بصورة ما . غير أن هيكل لم يجرؤ تماماً على المجاهرة بذلك فكان الغموض . هنا بإمكاننا أن نربط استعارة هيكل لشعار « المجتمع المفتوح » من المفكر الانكليزي بوبر بمقال آخر كتبه هيكل عن الديمقراطية ، تحت عنوان « التجربة ... عن الديمقراطية في زماننا » (١٥ كانون الاول ١٩٦٨) حيث كان المثال الاعلى الذي ضربه هيكل عن التجربة الديمقراطية في زماننا هو النظام السياسي الانكليزي بالذات !! طبعاً ذكر هيكل الديمقراطية في الاتحاد السوفياتي (لرفع العتب) التي كانت مفقودة سابقاً بسبب نظام الحزب الواحد — حسب كلامه — والتي دخلت روسيا فيما بعد حين بدأت تتواجد مؤسسات متعددة في المجتمع السوفياتي (بطريقة تشبه تعدد المؤسسات في المجتمع الانكليزي) تشترك في الحوار مع الحزب الواحد .

Karl Popper, The Open Society and its Enemies, 2 Vols. (١)
Kegan and Paul, London, 1952.

إن الهدف الكامن خلف هذه الألاعيب والتخريجات الهيكلية عن المقاومة الفلسطينية وعن حرب التحرير الشعبية وغيرها من الموضوعات الهامسة هو رغبة هيكل ، في التحليل الأخير ، باقناعنا بأن الاوضاع القائمة حالياً في الجمهورية العربية المتحدة هي على أحسن ما يرام بما في ذلك سلسلة التنازلات التي خضعت لها القاهرة في سبيل تطبيق قرار مجلس الأمن كحل لقضية فلسطين وذيولها . كتب هيكل في وصف الوضع السياسي في مصر ما يلي :

« إن الاتحاد الاشتراكي بعد امتلاكه لصيغة سليمة ، يواجه الآن مجالاً مفتوحاً لعمله ، ومع أنه لا يمكن لأحد أن يقول بأن الطريق أمامه ممهد ، إلا أن أحداً لا يستطيع أن يقول بأن الطريق أمامه وعر أو مسدود ... لقد سقطت قبضة طبقة النصف في المائة عن المجتمع المصري ومن المؤكد أنها سقطت إلى الابد .. ومن ناحية أخرى فإن مراكز القوة التي حاولت في كثير من الاحيان أن تستخدم بعض مؤسسات الدولة لامتيازات طبقية جديدة قد سقطت ... أي أن الطبقة القديمة تمت تصفيتها أو كادت كما أن الطبقة الجديدة بدأت تصفيتها وسوف تتم أكيداً » (الانوار ، ١ تشرين الثاني ١٩٦٨) .

بعبارة أخرى ليس بالامكان أبدع مما كان . الطريق أمام الاتحاد الاشتراكي ليس وعرأ ولا مسدوداً ، وطبقة النصف بالمئة ذهبت ، ومراكز القوة سقطت وكل شيء على أحسن حال ، وعليه يحق لهيكل أن يستخلص :

« ومعنى ذلك أن خريطة المجتمع مفتوحة لا توجد عليها طرق وعرة أو مسدودة . وإذن فإن التحالف يستطيع أن يمهّد طريق التطور أمامه بغير عوائق خطيرة ، بغير عقد مستحكمة » . (المرجع السابق) .

طالما أن خريطة المجتمع أصبحت مفتوحة بعد الهزيمة ، ولا توجد عليها أية عوائق خطيرة أو عقد مستحكمة فما الداعي للمناداة بحرب التحرير الشعبية بكل ما تعنيه من ثورة على أوضاع الضعف والتخاذل والهزيمة والتخلف . مرة أخرى ليس بالامكان أبدع مما كان والعرب بألف خير بالنسبة لقياداتهم ومؤسستهم السياسية في القاهرة .

على أساس هذه الأفكار المتفائلة جداً التي ينشرها هيكل نكون قد عدنا إلى ذهنية ما قبل الهزيمة في تحليل أوضاعنا وأوضاع مواجهتنا مع العدو . في الواقع عاد هيكل في الشهور الأخيرة لترداد كلام سمعناه كثيراً قبل الهزيمة على لسانه وفي مقالاته . يقول مثلاً :

« إن إسرائيل جزيرة يعيش فيها مليونان من الاسرائيليين ... ان الأمة العربية من حول هذه الجزيرة بحر يحيط بها يعيش فيه ما بين ثمانين إلى مئة مليون من العرب . وينتج عن هاتين الحقيقتين منطقياً ... ان الاسرائيليين ينبغي لهم أن يخافوا وأن العرب ينبغي لهم أن يطمئنوا . أي أن « ميزان الخوف والطمأنينة » يجب أن يكون - طبيعياً ومنطقياً - ضد اسرائيل ولصالح العرب » (٤ نيسان ١٩٦٩) .

لقد « عادت حليلة الى عاداتها القديمة » ، أسطورة المئة مليون الذين يحيطون بحفنة من الاسرائيليين المحاصرين الخائفين !! حكاية الحتمية المنطقية والطبيعية التي تعمل لا محالة لصالح العرب ولذلك لا ضير عليهم من الاطمئنان إلى مستقبلهم ومصيرهم مهما وصلت اليه أوضاعهم الحالية من السوء والانهيار ؟! لقد مضى على بداية التحدي الصهيوني للعرب ٩٠ سنة تقريباً ، وفشل العرب في التصدي بنجاح لهذا التحدي حتى هذه الساعة . ان هذه الواقعة وحدها تكفي لأن تقلب موازين هيكل حول « الخوف والطمأنينة » رأساً على عقب .

على أساس ما تمكنت الصهيونية من تحقيقه حتى الآن يبدو أنه ينبغي علينا أن نفترض الطمأنينة في الجانب الاسرائيلي والخوف على المستقبل الوطني في الانسان العربي . ان العمل على أساس « ميزان الخوف والطمأنينة » في المنطقة كما يضعه هيكل هو دعوة للوقوف ، موضوعياً ، في وصف الثورة المضادة .

في ٢٣ أيار ١٩٦٩ ، نشر هيكل مقاله الاسبوعي تحت عنوان « جنرال اسمه الملل » . وكرسه للحديث عن مركز دراسات اسرائيلي متخصص بمتابعة التفكير والمزاج العربي تحت اشراف ي. هاركابى . يقول هيكل : « يبدو أن تقديرات هاركابى هي التي وصلت الآن باسرائيل الى ما أشرت اليه من قبل ، وهو الاعتماد على جنرال اسمه الملل » . ويعني بذلك أنه حسب تقديرات هاركابى « ان الشعب المصري يكره أكثر ما يكره حالة القلق وذلك راجع الى طبيعة تكوينه كمجتمع زراعي يريد دائماً أن يطمئن ... وان الطبقة المتوسطة لا تزال حتى الآن هي العنصر المؤثر في التركيب الاجتماعي الطبقي في مصر . والطبقة المتوسطة بحكم مصالحها واتجاهاتها ، تكره القلق » . ثم يضيف هيكل قائلاً :

« يصل الاستاذ الجنرال (أي هاركابى) في تقديراته بعد ذلك الى نتيجة أنه كلما طالت فترة القلق فان العوامل المتفاعلة في أعماق الشخصية المصرية - كما يتصورها - سوف تتحول الى قوة ضغط على النظام المصري تدفعه الى أحد اتجاهين كلاهما ينبع من الرغبة في كراهية الانتظار وما يصاحبه من القلق » .

الاتجاه الأول هو الاندفاع الى معركة قبل وقتها الملائم ، أما الثاني فهو « القبول بأي حل والسلام » ، ويعني هذا على مستوى التنفيذ ، كما يبين هيكل في مقاله ، انه ما على اسرائيل الا اطالة وقت الانتظار الى أقصى حد ممكن لتحصل على أكبر قدر من التنازلات الممكنة ثم تتم التسوية وفقاً لمصالحها . ويسمي هيكل ذلك « الرغبة في تضييع الوقت » لدى اسرائيل .

يرد هيكمل على هذا التحليل الاسرائيلي بمجرد تأكيده « أن انتظار الاستاذ الجنرال سوف يطول كثيراً بغير أن يجيء جنرال المنتظر ؟ الجنرال الذي اسمه الملل » . الأمر الطريف في الموضوع هو أن تحليل هاركابي يصدق على سلوك الأنظمة العربية المعنية منذ الهزيمة حتى اليوم وينطبق عليها بحذافيره ، بينما ترفضه الجماهير العربية ويكذبه الشعب الفلسطيني بطلائعه الثائرة التي تحمل السلاح . تصر منظمات المقاومة الفلسطينية على أن كفاحها ضد اسرائيل والاستعمار هو حرب طويلة الأمد تستدعي استراتيجية النفس الطويل مما يجعلها لا تأبه « بجنرال الملل » الذي وصفه هيكمل ولا تحسب له حساباً . والجماهير الغفيرة التي خرجت في جنازة الشهيد عبد المنعم رياض مطالبة بتسليح الشعب لم تكن من النوع الذي يفضل الطمأنينة على القلق رغم كل ما قاله هاركابي عن الملل . أما بالنسبة لسلوك النظام في الجمهورية العربية المتحدة منذ نهاية حرب الأيام الستة فإن الأمر يختلف بالنسبة لدور « الجنرال الذي اسمه الملل » ومدى تأثيره الفعال في تحديد مواقف النظام المتتابعة . لنراجع بعض الوقائع الهامة حتى تتضح لنا الصورة :

(١) عندما انتهت حرب الأيام الستة تلخص الموقف العربي الرسمي بشعار « تصفية آثار للعدوان ، ولا تصرف بالقضية الفلسطينية » .

(٢) تحول هذا الموقف إلى القبول المشروط بقرار مجلس الأمن .
(٣) ثم أصبح قبولاً تاماً ، وبدون أية شروط ، لقرار مجلس الأمن . حتى شرط الانسحاب المسبق من الأراضي المحتلة تم التنازل عنه . أعلن الزيات في مؤتمره الصحفي عشية المشاورات الرباعية ما يلي : « إن مصر تقبل - في هذا الموضوع - قرار مجلس الأمن في مجمله ، ولا تشترط الانسحاب المسبق » . كما أشار الزيات إلى أن مصر لا تصر على الجلاء الكامل كخطوة أولى ^(١) .

(١) النهار ، بيروت ٢ نيسان ١٩٦٩ .

ومعروف أن قرار مجلس الأمن يعطي اسرائيل « حدوداً معترفاً بها » من قبل الدول العربية ، و « حدوداً آمنة » أي آمنة من حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة . وحرية الملاحة في الممرات المائية الدولية ، وهذا يعني أن ممرات تيران التي كانت في ٤ حزيران ١٩٦٧ مياهاً اقليمية عربية خاضعة للسيادة العربية المطلقة قد تحولت الآن ، بقدرة قادر ، إلى مياه دولية لا سيادة للعرب عليها . ومناطق مجردة من السلاح حيث يقع الفدائي الفلسطيني بين نارين بالمعنى الحرفي للكلمة لأن حملة السلاح في تلك المنطقة هو خرق لحرمتها ، أي لا يمكن للمقاومة الفلسطينية أن تستمر إذا نفذت بنود قرار مجلس الأمن إياه .

(٤) تم تبرير كافة هذه التنازلات في وجه اسرائيل والاستعمار بالقول أن هذه الخطوات ليست إلا مجرد تكتيك عربي لمواجهة الدبلوماسية الاسرائيلية وإحراجها وأن اسرائيل نفسها لن تقبل بتنفيذ قرار مجلس الأمن . لا يفترض بالسياسة العربية أن تراهن على عدم تنفيذ اسرائيل لقرار مجلس الامن لأنه - وفقاً لتقديرات هاركاوبي - كلما مر الزمن على الوضع العربي الاسرائيلي الحالي حصلت اسرائيل على تنازلات أكبر من الانظمة العربية وعلى شروط أفضل لتنفيذ قرار مجلس الامن وتثبيت نفسها نهائياً في المنطقة وهذا حاصل فعلاً . أما بالنسبة لاجراج الدبلوماسية الاسرائيلية عن طريق « خطة تكتيكية » تقضي بقبول قرار مجلس الامن ، فان ذلك يذكرنا بالذهنية العربية التي ظلت تقول حتى ٩ حزيران ١٩٦٧ بأن التراجع العربي في سيناء هو « نتيجة خطة تكتيكية هدفها اغراق العدو في الصحراء » وان عبد الناصر يعمل وفقاً « لخطة » لديه سوف تؤدي إلى هجوم معاكس يسحق العدو ، إلى آخر ذلك مما قلناه أثناء الحرب لان عقولنا رفضت أن تصدق أخبار الهزيمة وقتها .

(٥) ثم جاء المشروع الاردني المؤلف من ٦ نقاط كما عرضه الملك حسين - مع اصراره على علم عبد الناصر المسبق به وموافقته عليه - في زيارته الاخيرة الى الولايات المتحدة الاميركية . ومع أن حركة المقاومة الفلسطينية رفضت

المشروع الاردني بعنف فقد تم تبريره هذه المرة باسناده الى قرار مجلس الأمن « الذي كنا قد قبلناه في السابق » ، حسب قول الحكام . أي أن القبول العربي الرسمي بقرار مجلس الأمن لم يعد مسألة تكتيكية بل أصبح حجر زاوية في السياسة العربية الحالية تسند اليه مشاريع أخرى جديدة وتبرر بواسطته . هذا بالاضافة إلى الاستغاثة العربية الرسمية بالدول الأربعة الكبرى لتقوم بتنفيذ القرار وتشرف على تطبيقه ، مع التهديد ، طبعاً ، بأنه إن لم تقم الدول الكبرى بهذا الواجب بسرعة فإن الحرب العالمية واقعة لا محالة ونحن لا نحب الحرب أصلاً ، اذ كما قال الزيات في أحد تصريحاته الرسمية : « لسنا شعباً من المحاربين ، ومجدنا الماضي ليس قائماً على السلاح . نحن شعب متسامح الخ ... » (١) .

(١) النهار ، ١٠ كانون الأول ١٩٦٩ . فيما يلي أمثلة من الصحافة المصرية حول الاستغاثة بالدول الكبرى لتطبيق قرار مجلس الأمن مع الوعيد والتهديد بأنه ان لم تفعل الدول ذلك بسرعة نشبت الحرب ووقعت الويلات و ... : « وقالت المصادر الدبلوماسية في العاصمة المصرية أن الأمل الوحيد الباقي الذي يمكن أن يحول دون صدام مسلح جديد على نطاق أوسع هو تدخل الدول الكبرى لايجاد حل » (الجمهورية) .

وذكرت الأهرام « أن التحذير الجديد الذي وجهه يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة حول تفاقم أزمة الشرق الأوسط وتهديدها بانفجار قد يتعذر ادراكه قد لفت نظر هذه الدول إلى انها إذا لم تتوصل إلى اتفاق حول الموضوعات الرئيسية التي تتصل بالازمة في مدة لا تتعدى الشهرين ، فإن الموقف في المنطقة سيفلت زمامه » . ولم تبين الأهرام سيفلت زمام الموقف في المنطقة من يد من ولصالح من ؟ استمرت الأهرام قائلة : « واسرائيل ما زالت تصر على رفضها كل ما يترك أي أمل في حل سلمي للأزمة . وتمسكها بعدم الانسحاب من الأراضي التي اغتصبتها ورفضها التخلي عن أي من المغانم التي حققتها في حرب حزيران ، وهذا الاصرار على مواقف العدوان مع مرور الزمن لا بد أن يقابله تصاعد المقاومة العربية وتعاضم للقوى التي تعمل على رد العدوان وآثاره بكل ما يملك العرب من قوى قابلة للحشد » . والاستنتاج المنطقي الذي يؤدي اليه هذا الكلام هو : لتفادي تصاعد المقاومة العربية وحشد كل القوى العربية القابلة للحشد نحن ندعو الدول الأربعة الكبرى للتدخل لارغام اسرائيل على الموافقة على قرار مجلس الأمن والاشراف على تنفيذه وتطبيقه . أما الأخبار فقالت « إن الاتحاد السوفياتي وفرنسا يتفقان مع السكرتير العام للأمم المتحدة في أن الأمل الوحيد الباقي الذي يمكن أن يحول دون —

٦) وتمثلت المرحلة التالية في تطور الموقف العربي الرسمي المتراجع بتصريحات الرئيس عبد الناصر الأخيرة لمجلة تايم الاميركية (١٦ أيار ١٩٦٩) التي ورد فيها ما يلي وفقاً لوكالات الانباء العالمية والعربية :

« قال الرئيس جمال عبدالناصر أنه يقبل حقيقة وجود اسرائيل وأن شعبه سيقبل ذلك أيضاً ان تم الوصول الى حل انساني لمشكلة الشرق الاوسط » .

« وسئل الزعيم المصري هل أنت مستعد للقبول بوجود اسرائيل إذا حصل انسحاب للقوات الاسرائيلية وتم الوصول إلى تسوية دائمة . فأجاب انني أقبل حقيقة إسرائيل وسيقبل شعبي ذلك إذا تم الوصول إلى حل انساني . يمكنكم أن تسموها اسرائيل أو أي شيء آخر وأنا مستعد للاعتراف بذلك » .

« وقال الرئيس عبد الناصر إذا تم الوصول الى حل بوسيلة من الوسائل فان توقيع معاهدة عدم اعتداء مع اسرائيل سيكون شيئاً يمكن التفكير به . وقال : انه اذا سويت جميع الامور الاخرى فان مسألة حرية الملاحة في قناة السويس لن تشكل مشكلة » .

إن الفاصل الزمني بين تصفية آثار العدوان « ولا تصرف بالقضية

صدام مسلح جديد على نطاق واسع هو تدخل الدول الكبرى لايجاد حل . وها هي محادثات هذه الدول تتعثر وصيحة الحرب تشمل اسرائيل ، وتعليقات صحافتها تتحدث عن جولة رابعة . . إن التبعة في هذا كله تقع على اسرائيل ومن يشجعونها ويساندونها ويؤثرون أن يدللوها ، بدل أن يزجروها ويضغظوا عليها لقبول قرار مجلس الامن والكف عن سياسة التوسع والتحدي التي تتبعها ، والتي تسكاد تقود إلى حرب طويلة لا يعرف أحد مداها . فان أكثر المعلقين يرون أنها لو نشبت في الشرق الأوسط فلا بد أن تؤدي إلى مواجهة بين الشرق والغرب ، نعني إلى كارثة عالمية » (الصحف الصادرة يوم ٦ أيار ١٩٦٩) .

الفلسطينية « من ناحية ، وبين التفكير « بتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل » من ناحية ثانية هو عامان من الزمن تقريباً . وقد تمت النقلة من « عدم التصرف » الى « التفكير بالمعاهدة » عبر سلسلة من التنازلات الصغيرة – الكبيرة ، الموزعة فوق ٢٤ شهراً ، والتي أرغم الشعب العربي على ابتلاعها بالتدريج وبمساعدة مقالات هيكل وديباجاته وتبريراته وفتاويه وتخريجاته للمواقف . وما لم تحدث مفاجأة ، ليس على إسرائيل الا أن تنتظر فترة زمنية اضافية حتى تحصل على « معاهدتها » التي ذكرها عبد الناصر لأول مرة في تصريحاته الأخيرة . عندئذ سوف يحصل هاركابي على ترقية وسوف يبرر هيكل كل ذلك ويفلسفه وكأن شيئاً لم يكن .

خَمْسُ مُلَاحِظَاتٍ حَوْلَ شَوْرَةِ ٢٣ يُولَيُو

نشرت في مجلة « مواقف » عدد ٦ ، تشرين الثاني - كانون الأول ، ١٩٦٩ . أدخلت
بعض التعديلات الطفيفة على النص .

كتبت الملاحظات التالية كرد نقدي على مقالة الدكتور نديم البيطار « نحو الارتباط بثورة ٢٣ يوليو » (« مواقف » ، عدد ٦ ، ١٩٦٩) . ومع ان الملاحظات لا تشكل مقالاً متكاملًا بحد ذاتها فقد رأيت انه لا بأس من نشرها هنا بسبب ردود الفعل العنيفة التي أثارته وخاصة لدى عدد من الكتاب الناصريين بالإضافة إلى نشر مناقشتي لأهم النقاط التي أثارها هؤلاء النقاد ضد ملاحظاتي^(١) .

* * *

سأوجز ملاحظاتي على مقال نديم البيطار بالنقاط التالية :

(١) يتضمن المقال فكرة أساسية واحدة يمكن طرحها في عدد قليل من الصفحات دون اللجوء إلى هذا التطويل والتكرار والاعادة في طرح الفكرة نفسها والاستزادة في مراجعة « البراهين » و « الأدلة » والاستشهادات الخ... وبصورة عامة ، ينطبق هذا المأخذ على مجمل مؤلفات نديم البيطار التي تتصف بالاطالة والتكرار ، على الرغم من نفسها الثوري (أو الانقلابي) القوي الذي نرحب به بحرارة . أضف إلى ذلك ان « الانتقائية » في ذكر العلماء والمدارس الفكرية والاستشهاد بمختلف الآراء ، المتضاربة والمتناقضة أحياناً ، تغطي على كتاباته بشكل غريب ومزعج ، حتى اننا نجد ان كتاباً من أقصى اليمين

(١) أنظر الرد الذي يلي هذه الملاحظات .

الرجعي إلى أقصى اليسار الماركسي مثلاً يصلحون دوماً لتأييد الأفكار التي يطرحها البيطار .

(٢) واضح ان مقال البيطار الذي نحن بصددده يأخذ موقفاً سليماً وقوياً في محاربته لسمات « التبشيرية » و « المثالية الأخلاقية » التي تطغى على الانتاج الفكري العربي بصورة عامة وتحل محل التحليل العلمي الواقعي والموضوعي . غير أنه يقع أحياناً كثيرة ، من فرط حماسه ، عند مهاجمته للفكر التبشيري ، بأساليب تبشيرية من عنده وينزلق في تحليلات « مثالية أخلاقية » لا علمية يعلن دوماً أنه ضدها . على سبيل المثال أورد المقطع التالي من مقاله حول ثورة ٢٣ يوليو :

« عار على من يرى جاره أو صديقه أو أي انسان آخر جريحاً في الطريق فيقف متسائلاً عن طبيعة الجرح والاصابة بدلاً من الاسراع إلى اسعافه ، أو يقف متسائلاً عن نوع الطبيب الذي يجب السماح له باسعافه بدلاً من اللجوء إلى الطبيب المتوفر لذلك الاسعاف . عار على من يرى النار تلتهم بيت جاره فيتساءل عن طبيعة النار ، بدلاً من أن يهرع إلى اطفائها . عار كل العار ، على الثوري الذي يرى وجوده القومي في خطر ، فيتساءل في عالم مجرد عن أحسن الأحوال وأكملها في درء الخطر ، بدلاً من أن يعتمد أقرب الطرق المتوفرة في تجاوز الخطر » .

إذا لم يكن هذا المقطع الخطابي – الاخلاقي مثلاً نموذجياً « للفكر التبشيري العربي » حول الثورة فان هذا يعني اننا بحاجة إلى تعريف جديد لمعنى التبشير والفكر التبشيري . المثالية الأخلاقية التي يهاجمها البيطار ، هي التي تلجأ إلى الكلام عن « الثورة » بلغة « العار » ، و « عار » كل العار ، الخ ... وهي

التي تستخدم أساليب « المناشدة » لجر الناس إلى مواقفها وتيارها الصاخب بدلاً من اقناعهم بصوابها عن طريق التحليل العلمي والممارسة العملية للخط الثوري . هل من التفكير العلمي تشبيه الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧ بالانسان الجريح على طرف الطريق ، أو ببیت الجار الذي يحترق (والهزيمة حرقت بيتنا وليس بيت جارنا) ؟ وهل يسمح لنا الاسلوب العلمي الذي يدعو اليه البيطار بأساليب تبشيرية أحياناً ، تشبيه « الانسان الثوري » أو « المفكر الثوري » بالطبيب أو بالانسان الذي يفترض فيه أن يحضر الطبيب ، أو بالجار الذي عليه أن ينجد جاره في ساعة المحنة ؟ حتى لو ذهبنا بعض الطريق مع البيطار في قبول هذه الاستعارات والتشبيهات اللاعلمية ، الا يحدث أحياناً أن يكون « الطبيب المتوفر للاسعاف » بغير مستوى الجرح البليغ ، وأعجز من أن يقدم للجريح أي دواء شاف باستثناء المسكنات والمخدرات ؟ ألا يجوز لنا عندئذ أن نقف لنتساءل عن نوعية « الطبيب » الذي تتطلبه مثل هذه الجراح طالما أن الموت لم يحدث بعد ؟ هذه أسئلة يفترض بنديم البيطار أن يطرحها على نفسه وعلى قرائه ويجعل منها مادة للتأمل على الأقل .

(٣) ان منهج ندیم البيطار في تحليل الأنظمة السياسية يفتقر كلياً إلى مقولة « الطبقة » والتحليل الطبقي . نحن لا نرى ، طبعاً ، في « التحليل الطبقي » نوعاً من العصا السحرية التي تفسر الظواهر السياسية والاجتماعية المعقدة بكل بساطة وسذاجة . غير ان التحليل الطبقي في هذه المجالات يبقى مقولة جذرية في فهم الواقع الاجتماعي فهماً علمياً ، وأداة رئيسية من أدوات تحليله والتحكم به . هذا كله مفقود فقداناً شبه تام في كتابات البيطار بصورة عامة وفي مقاله عن ثورة ٢٣ يوليو بالتحديد . ويؤدي هذا النقص ، في رأيي ، إلى أخطاء عديدة في التحليل والاستنتاج والتقييم لواقع ثورة ٢٣ يوليو ودورها بعد الهزيمة العربية سنة ١٩٦٧ ، وبعد سقوط الأنظمة التحررية المهمة في « العالم الثالث » لصالح الامبريالية . يعتبر ندیم البيطار نظام عبد الناصر الحالي القاعدة الثورية لدولة

الوحدة العربية التي يشترط فيها البيطار كأساس ، إلغاء الاقطاعية والرأسمالية . وبسبب فقدان التحليل الطبقي تبقى هذه الصيغة المقترحة للوحدة العربية صيغة سلبية ، تعبر عن نفسها بغياب الاقطاعية والرأسمالية وحسب ، دون أي تحديد لطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي الذي يفترض فيه أن يسود في تلك الدولة بدلاً من الرأسمالية مثلاً ، ولطبيعة القوى الاجتماعية المؤهلة والقادرة على انجاز مثل هذه المهمة الثورية . حقاً لقد تم لنا تجربة مثل هذه الوصفة الوجدانية في ذروة صعود حركة التحرر العربية (وحركات التحرر عامة في العالم الثالث) وعزها في الوحدة بين مصر وسوريا . كانت النتيجة فشلاً رهيباً تسترّ بشعارات ذات صيغ سلبية شبيهة بالصيغة الوجدانية التي يطرحها نديم البيطار (لا رأسمالية ولا شيوعية ، حياذ إيجابي ، عدم انخياز ، لا سيطرة لطبقة على طبقة ، الاتحاد القومي ، الطريق اللارأسمالية للتطور الخ ...) إذا كانت مثل هذه الصيغ السياسية تشكل كسباً تحررياً جذرياً للشعوب في وجه الاستعمار في مرحلة تاريخية مضت ، فإن إعادة إحياء هذه الشعارات من جديد ، ولو بلباس مختلف قليلاً ، هو نكسة حقيقية إلى الوراء . كما أن فقدان التحليل الطبقي في منهج البيطار يجعله يتغاضى عن سؤال أساسي هو : هل المصالح الطبقيّة السائدة حالياً في مصر (البورجوازية الصغيرة عامة والبورجوازية البيروقراطية العسكرية على وجه التحديد) والتي يمثلها نظام عبد الناصر مؤهلة حقاً لتحقيق دولة الوحدة في المرحلة التاريخية الراهنة ؟

ان عزوف نديم البيطار عن أي تحليل واقعي للقوى الاجتماعية المؤهلة بحكم مصالحها الحيوية لتحقيق الوحدة التي يصبو اليها ، ولانجاز المهمات التاريخية الأخرى التي يعددها في مقاله يعطي لتحليلاته طابعاً طوباوياً ولأفكاره سمة التبشير لما هو قائم والدفاع عنه مهما كان الأمر . ومن نتائج هذا الاتجاه في تفكير

نديم البيطار جعل ثورة ٢٣ يوليو مساوية لعبد الناصر وقيادته وجعل عبد الناصر مرادفاً للثورة نفسها . اعتقد ان « شخصية » الثورة في شخص عبد الناصر على هذا النحو هو خطأ كبير وفادح . لا أريد أن أقلل من أهمية القيادات في الثورات الناجحة كما تتمثل برموز بشرية معينة ، غير أن دمج « الحركة » كلياً بشخص القائد ، على طريقة البيطار ، هو بالتأكيد نفي لصفة الثورية الأصلية عنها . ومع تقديرنا لقيادة عبد الناصر لثورة ٢٣ يوليو ودوره الكبير فيها تبقى هناك عوامل أخرى كانت هي الأهم والأرسخ ، في التحليل النهائي ، في تحديد ملامح ثورة ٢٣ يوليو وبرامجها وخط تطورها . أذكر على سبيل المثال البورجوازية الصغيرة الصاعدة في مصر والمؤسسة العسكرية الممثلة لها وتطلعاتها الطبقيّة المعروفة (نادي الجزيرة ، فيلات ، مرسيدس 220 S ، غسالات ، ثلاجات امتيازات الخ ...) . ومن الأسف ألا يرى نديم البيطار في ثورة ٢٣ يوليو إلا عبد الناصر وقدراته القيادية على الرغم من ان القادة الثوريين الناجحين حقاً اعتمدوا دوماً على تنظيمات سياسية ثورية طليعية كان لها أكبر الأثر في الاشراف على تحقيق المنجزات الثورية وحمايتها وإيصالها إلى غاياتها ، أي كانت هذه التنظيمات أداة التغيير التي لا يمكن لأي ثورة ناجحة ، في نهاية المطاف ، الاستغناء عنها مهما كان قائدها فذاً وعبقرياً . لقد أهمل البيطار كل هذه الحقائق لصالح القائد - البطل - الفذ - العبقري ، مع أنه كان بإمكانه ، بشيء من التحليل الطبقي ، تجنب مثل هذه المنزلاقات الخطرة .

٤ () لم يحدد نديم البيطار بدقة ماذا يعني بعبارة « الارتباط بثورة ٢٣ يوليو » . نحن نفهم بالارتباط هنا (بصورة أولية وعامة) الالتزام بمجموعة البرامج والمشاريع والأفكار التي يطرحها نظام سياسي ما بصورة جدية ، والعمل على تحقيق أهدافها وإنجاز مراميها . حين طرحت ثورة ٢٣ يوليو ، ومن ثم نفذت ، مشاريع وبرامج ثورية حقاً مثل تصفية تحالف الاقطاع ورأس المال ، محاربة الأحلاف الاستعمارية في المنطقة ، بناء السد العالي ، كسر احتكار السلاح ،

تأميم قناة السويس ، الوحدة مع سوريا ، ارتبطت الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج بالثورة كما ارتبط بها معظم المثقفين الثوريين بشكل أو بآخر . وكان هذا الارتباط في أساسه من النوع الحقيقي والمادي الذي يتحرك ويحرك ، يؤثر ويتأثر لأنه قائم على انجازات كبيرة ملموسة ، ولم يكن ارتباطاً معنوياً وولاء عاطفياً وحسب . إذا كان ارتباط الثوري العربي ، بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، بثورة ٢٣ يوليو يعني حماية جميع المنجزات التاريخية التي حققتها هذه الثورة والوقوف على أرضها الصلبة والدفاع عنها بغية الانطلاق إلى مرحلة تقدمية وثورية اشتراكية جديدة في تنظيم المجتمع العربي ، فان هذا الارتباط يكون نوعاً من تحصيل الحاصل بالنسبة إلى كل ثوري ، أو نوعاً من الشرط اللازم (وليس الكافي) لصفة الثورية والتقدمية في هذه المرحلة التاريخية . الارتباط بثورة ٢٣ يوليو ، بهذا المعنى الواضح ، هو الحد الأدنى تماماً لما يمكن أن يقبل به الثوري التقدمي في عصر الاستعمار الجديد وعصر سقوط حركات التحرر الوطني في جميع أنحاء آسيا وإفريقيا لصالح الاستعمار ، وعصر حرب التحرير الشعبية في الفيتنام . بعبارة أخرى ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، أصبح الارتباط بثورة ٢٣ يوليو ممكناً من حيث كانت هذه الثورة قوة فاعلة في مرحلة تاريخية مضت بعد أن حققت ما حققت وأخفقت فيما أخفقت ؛ لذلك لا يمكن أن يكون معنى هذا الارتباط ، بعد اليوم ، الالتزام بثورة ٢٣ يوليو كمشروع للمستقبل العربي الاشتراكي الوجودي . ذكرت أن الارتباط هنا يعني بالتحديد الالتزام بمشاريع وبرامج وخطط جدية . لنسأل أنفسنا ما هي البرامج والمشاريع الثورية التي طرحتها ثورة ٢٣ يوليو بعد الهزيمة وللد على الهزيمة ؟ هل هي من النوع الذي يستطيع الإنسان العربي الثوري أن يرتبط به ويلتزم بتنفيذه ، ولو مرحلياً وتكتيكياً ؟ فيما يلي عينة من مشاريع ثورة ٢٣ يوليو بعد الهزيمة : تصفية آثار العدوان ، القبول المشروط بقرار مجلس الأمن ، القبول غير المشروط

بقرار مجلس الأمن ، القبول الصريح « بالحدود المعترف بها » (من قبل الدول العربية) ، الموافقة الصريحة على « الحدود الآمنة » لإسرائيل (آمنة من الفدائيين طبعاً) ، احترام سيادة كافة الدول في المنطقة بما في ذلك إسرائيل ، مناطق مجردة من السلاح ، الموافقة على حرية الملاحة لإسرائيل في « الممرات المائية الدولية » (أي لم تعد ممرات تيران مياهاً اقليمية خاضعة للسيادة العربية كما كانت في ٤ حزيران ١٩٦٧) . وأخيراً جاءت تصريحات الرئيس عبد الناصر لمجلة تايم الاميركية (١٦ أيار ١٩٦٩ ، وقد أشار البيطار في مقاله إلى هذا العدد من المجلة ولكنه تناسى تصريحات عبد الناصر وما تضمنته من تراجعات وتنازلات أمام إسرائيل والقوة الامبريالية واكتفى بذكر ما جاء حول عداء إسرائيل لعبد الناصر فحسب) . ويجد القارئ نص هذه التصريحات كما أوردتها وكالات الأنباء العالمية والعربية على الصفحة ١٧٧ من هذا الكتاب .

أكد الرئيس عبد الناصر من جديد موقفه هذا من مسألة « الاعتراف بإسرائيل » ومسألة « توقيع معاهدة عدم اعتداء » في تصريحات أدلى بها إلى الصحيفة الالمانية الكبرى « دي فيلت » . نقلت وكالات الأنباء العالمية والعربية تصريحاته على النحو التالي :

« أعلن عبد الناصر انه يؤيد معاهدة سلام تتفق مع قرار مجلس الأمن الذي يدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة وإلى ضمان حق جميع دول المنطقة بالعيش ضمن حدود آمنة . وذكر ان إسرائيل ستتمتع أيضاً بحق المرور بحرية في خليج العقبة وقناة السويس وانه مستعد للاعتراف بإسرائيل كدولة داخل حدود ما قبل حزيران ١٩٦٧ . وأضاف انه مقابل ذلك سيطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة وحل المشكلة الفلسطينية على أساس إعادة اللاجئين إلى منازلهم أو التعويض عليهم » . (الصحف ، صباح ٢١ أيار ١٩٧٠) .

هل يعقل أن يرتبط الانسان الثوري التقدمي ببرنامج عمل للمستقبل يثبت قاعدة استعمارية مثل إسرائيل في المنطقة علماً بأن هذا العمل سوف يثبت بدوره سيطرة الرساميل الاميركية (والغربية) على ثروات الوطن واقتصاده وحياته ومصيره ؟ قد يقول البعض أن هذا التراجع والتنازل من قبل ثورة ٢٣ يوليو بعد الهزيمة ليس إلا تكتيكاً مرحلياً لاجراج الدبلوماسية الاسرائيلية . غير أن هذا كلام مردود ، بل سخيّف لأنه ليس إلا امتداداً للذهنية العربية التي بقيت حتى ٩ حزيران ١٩٦٧ وهي تقول ان تراجع الجيش العربي في سيناء ليس إلا تراجعاً تكتيكياً مؤقتاً لاغراق العدو في الصحراء ، وسوف يتبعه بعد ساعات هجوم ساحق على العدو ، والذهنية التي بقيت تصر حتى ساعة اعلان استقالة الرئيس بأن « عبد الناصر لديه خطة » يعمل على أساسها وليس التراجع العسكري الا جزءاً من خطة مدبرة ، إلى آخر ذلك من التصورات الاسطورية الخيالية التي لا تجدي نفعاً وبخاصة في المرحلة الحالية من الكفاح الثوري التقدمي . أضف إلى ذلك ان السياسة الداخلية لثورة ٢٣ يوليو بعد الهزيمة قد جمدت نهائياً الاتجاه الاشتراكي والثوري في بناء المجتمع عند الحدود التي كانت قد وصلت اليها وقتئذ باسم الحفاظ على وحدة الجبهة الداخلية وضرورات الصمود - التي تحولت عملياً إلى جمود (باستثناء اعادة بناء القوات المسلحة) ، بدلاً من أن تكون مناسبة لتعميق المحتوى الاجتماعي للثورة وترسيخ مميزاتها الاشتراكية ودفعها في طريق المزيد من الثورية والاشتراكية بالاعتماد على الجماهير المنظمة والمسلحة من الفلاحين والعمال .

هـ) اعتقد أن أهم ما جاء في مقال نديم البيطار هو الشروط التي ذكرها في احدى الحواشي لتحول الجماهير ، وتحوله معها ، عن الولاء لشخص عبد الناصر ولثورة ٢٣ يوليو . وهذه الشروط هي : أ) « وقوع نكسة أخرى في معركة تحرير فلسطين » ، ب) « القبول بحل سلمي نهائي » ج) « عجز ثورة ٢٣ يوليو عن تحرير الأرض المحتلة في حرب حزيران على الأقل » ، د) تطور المقاومة

المسلحة إلى حرب شعبية تفرز قيادة جديدة تستقطب الجماهير النخ ... »
ويعقب البيطار على هذه الشروط بقوله : هذه « هي بعض الحالات التي تدفع
الجماهير إلى تغيير خطها ، وهذا يعني أن الموقف الثوري العام ، السياسي ،
والفكري ، يجب أن يتبع هذا الخط . عندما يحدث هذا ، أكون أول
من يؤكد الخط الجديد ويدعو إليه » . نحن نؤكد لنديم البيطار أن هذا قد بدأ
يحدث فعلاً ، ضمن حدود طبعاً ، وبدرجات متفاوتة ومع تحفظات لا بد
منها . لذلك نرى أن البيطار مدعو ، من حيث المبدأ ، للتحقق من ذلك بنفسه
ولتحديد ارتباطه الثوري على هذا الأساس ، كما أنه لا بد من أن نذكر أن
مقاله عن الارتباط بثورة ٢٣ يوليو متخلف عن الخط الثوري الجديد الذي بدأ
يتبلور ببطء وصعوبة لا مفر منها . ان المفروض بالثوريين ألا ينتظروا حتى
تأخذ كل التحولات الثورية مداها ، وتوضح معالمها تماماً وتم ولادتها العسيرة
ليعلنوا عندئذ انضمامهم إلى الثورة والدعوة إلى الخط الثوري الجديد .
لقد بدأت الحالات التي عددها نديم البيطار بفرض نفسها على الواقع العربي .
ويفترض بأمثاله أن يساعدوا الخط الثوري الجديد ، الذي أخذ يبرز بسببها ،
على اجتياز الصعوبات والعوائق التي تواجهه في أول الطريق ، لا أن ينتظروا
حتى ينضج الخط ويسود ليعلنوا ولاءهم له . وفيما يلي سأعلق على كل حالة من
الحالات المذكورة على حدة :

أ) أعتقد ان ثلاثة هزائم أمام اسرائيل في أقل من ربع قرن كافية ،
وليس من الضروري انتظار هزيمة رابعة ليحصل التبديل في خط الجماهير
وولائها وليحصل التبديل في مواقف الثوريين . حتى أعتى عتاة الناصريين لن
يحتاج إلى « نكسة جديدة » ليعيد النظر في موقفه السياسي وخط التزامه حول
هذا الموضوع . ب) لا أدري ماذا يعني نديم البيطار « بالقبول بحل سلمي
نهائي » . أصبح الحل السلمي مرادفاً ، في تعابيرنا السياسية ، لتنفيذ قرار مجلس
الأمن المشهور . ولقد أعلنت القاهرة على لسان رئيس جمهوريتها ووزير خارجيتها

وجميع سفرائها وعلى لسان محمد حسنين هيكل وكل ناطق باسمها ، انها قبلت بقرار مجلس الأمن (الحل السلمي) وهي مستعدة لتنفيذه حالاً كما أنها تطالب ، يومياً وبالحاح ، الدول الأربع الكبرى بالضغط على اسرائيل للقبول بتنفيذ القرار اياه . ولا أدري كيف بقيت هذه الشكوك في ذهن البيطار حول قبول ثورة ٢٣ يوليو « بالحل السلمي النهائي » . أما إذا رفضت اسرائيل الانصياع لقرار مجلس الأمن بسبب مصالحها الحيوية ومطامعها مثلاً ، فلن يرجع الفضل في ذلك لثورة ٢٣ يوليو بكل تأكيد . مع ان قناعاتي الشخصية هي ان اسرائيل سوف تقبل قرار مجلس الأمن في النهاية ، أي سوف توافق عليه عندما تضمن لنفسها ، عن طريق المماطلة والتأجيل ، أفضل الشروط وأقصى التنازلات لصالحها من قبل الحكومات العربية ومن قبل ثورة ٢٣ يوليو بالتحديد . أذكر هنا على سبيل المثال ، أنه بعد الهزيمة مباشرة تلخص الموقف العربي السياسي بشعار تصفية آثار العدوان و « لا تصرف بالقضية الفلسطينية » . وبعد عامين من الهزيمة ذكر الرئيس عبدالناصر في تصريحاته لمجلة تايم الأميركية وديفلت الالمانية مسألة التفكير بعقد معاهدة عدم اعتداء مع اسرائيل . ان الفاصل الزمني بين « لا تصرف بالقضية الفلسطينية » من ناحية و « التفكير بتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع اسرائيل » من ناحية ثانية ، عامان تقريباً تربط بينهما سلسلة من التنازلات والتراجعات العربية تحت اشراف ما تبقى من ثورة ٢٣ يوليو . حتى الارتباط المرحلي التكتيكي بمثل هذا البرنامج أصبح متعذراً لاعتبارات عديدة منها فقدان كل الوضوح بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي لثورة ٢٣ يوليو بعد الهزيمة ، ويفقد الارتباط التكتيكي معناه حين لا يكون معمولاً به على ضوء معرفة واضحة للهدف الاستراتيجي الذي « نتكتك » من أجل الوصول اليه . ج (ثورة ٢٣ يوليو عاجزة عن تحرير الأرض المحتلة في حرب حزيران بالطرق العسكرية الكلاسيكية . ان أية مواجهة عسكرية كبرى هدفها دفع الجيش الاسرائيلي من سيناء إلى قواعده قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ سوف تجابه من قبل اسرائيل وكأنها اعتداء على دولة اسرائيل نفسها كما كانت قبل

حرب الأيام الستة . أي أن اسرائيل لا يمكن أن تتحمل هزيمة واحدة حتى ضمن حدود « آثار العدوان » ، هذا يعني أن القوى الامبريالية الاميركية لن تترك أبداً ، اسرائيل تخسر أية معركة أمام الجيوش العربية النظامية . الطريق الوحيدة للنصر ، إذن ، هي حرب التحرير الشعبية وثورة ٢٣ يوليو رفضت نهائياً هذا الاسلوب في التحرير وعادت للاعتماد على الجيوش النظامية فحسب ، ومرة أخرى لن تترك قوى الاستعمار اسرائيل ضعيفة أمام الجيوش النظامية العربية . د) من نافل القول ان المقاومة الفلسطينية المسلحة لم تتحول بعد الى حرب تحرير شعبية ، ولكن جميع قياداتها وجميع فصائلها المقاتلة أعلنت بوضوح لا لبس فيه أن هدفها هو حرب التحرير الشعبية كما بينت أن غايتها هي العمل اليومي ، عن طريق الكفاح المسلح ، لتحويل العمل الفدائي ، بالتدريب والتصعيد ومع مرور الوقت إلى حرب تحرير شعبية حقيقية . كما أنه من نافل القول أن حركة المقاومة أخذت تستقطب الجماهير العربية بشكل واسع جداً وفعال جداً حتى أنه في لبنان بالذات سقط ٢٣ قتيل وما يزيد عن مئة جريح في مواجهة جماهيرية ضد السلطة ، هدفها حماية العمل الفدائي ، ومثل هذا الحدث الجماهيري لم يقع قبلاً حتى في أيام النضال والتظاهر ضد الاحتلال الفرنسي . هل يريد نديم البيطار أدلة اضافية على أن حركة المقاومة المسلحة بدأت تفرز قيادات من نوع جديد وتستقطب الجماهير بشكل واسع حول الخط الجديد الذي بدأ يتبلور على مستوى الفكر والممارسة الفعلية ؟

مُلاحَظَات حَوْلَ الْمُقاوَمَةِ وَالوَاقِعِ الْعَرَبِيِّ رَدًّا عَلَى النِّقَادِ النَّاصِرِيِّ

« ان عدد من قتل من ابناء شعبنا على يد السلطة يكاد يكون
ثلاثة اضعاف ما قتلته السلطة من الصهاينة في حرب حزيران .
ويساوي في نفس الوقت اضعاف ما خسرت به بعض الجيوش العربية
في تلك الحرب » . (ياسر عرفات ، في مقابلة صحفية ، جريدة
« المحرر » البيروتية ، ١٧ حزيران ١٩٧٠) .

نشر عدد من الكتاب تعليقات وردوداً تناولوا فيها بالنقد (وأحياناً بالتجريح المحض) ملاحظاتي التي وضعتها على مقالة نديم البيطار « حول الارتباط بثورة ٢٣ يوليو »^(١) . يجد القارئ فيما يلي مناقشة لأهم النقاط التي أثارها بعض هؤلاء النقاد ضدي .

(١) كتب سهيل ادريس الملاحظة التالية حول موقف المزعوم من ثورة ٢٣ يوليو في معرض تعليقه على الأزمة التي أثارها مصادرة كتابي « نقد الفكر الديني » ، قال :

« ... ان آراء الدكتور صادق جلال العظم تكشف عن انه معاد أشد العداء لثورة ٢٣ يوليو ، كما يتبين في المقال الذي نشرته مجلة « مواقف » في عددها الأخير ... » .

اختزل سهيل ادريس محاولتي في نقد ثورة ٢٣ يوليو ومزاعم البيطار حولها

(١) فيما يلي ثبت بالمقالات المعنية :

سهيل ادريس ، « قضية مصادرة كتاب » ، مجلة « الآداب » ، بيروت ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ ، ص ٨٩ .

مطاع صفدي ، « ثورة ٢٣ يوليو في محكمة « مواقف » » المرجع السابق ، ص ٣٦ .
طارق يوسف اسماعيل ، « دفاع عن ثورة ٢٣ يوليو » ، مجلة « مواقف » ، بيروت ، عدد ٧ ، كانون الثاني - شباط ١٩٧٠ ، ص ٢٠ - ٤٠ .

كريم الشيباني ، « القيادة الناصرية والجماهير العربية » ، المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٥ .
صلاح جحا « دور البـورجوازية الصغيرة في معركة التحرر الوطني » ، المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٤٩ .

(أي النقد على ضوء ما آلت اليه الثورة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وضمن اطار الأوضاع الناشئة عن الهزيمة) الى مسألة عداوة مشددة للثورة المعنية لا أكثر . لذلك أعيد التذكير هنا بأني قلت في ملاحظاتي على مقال البيطار ان الموقف الثوري حالياً يعني ، أول ما يعنيه ، حماية جميع المنجزات التاريخية التي حققتها ثورة ٢٣ يوليو والوقوف على أرضها الصلبة والدفاع عنها الخ ..

كما قلت ان الموافقة على الحل السلمي عبر تطبيق قرار مجلس الأمن لا يمكن ، بأي حال من الأحوال ، ان تشكل جزءاً من الموقف الثوري العربي بعد الهزيمة ، منطلقاً في ذلك من موقف حركة المقاومة المسلحة من قرار مجلس الأمن ومهمة يارينغ وكل ما له صلة بهذا القرار . ومن الغريب حقاً الا يفهم سهيل ادريس من كلامي هذا إلا المعاداة الشديدة لثورة ٢٣ يوليو؟! هل أصبح التعرض لقرار مجلس الأمن والهجوم على مشاريع الحلول السلمية - الاستسلامية المدبرة للمنطقة ، ونقد السياسات العربية المبنية عليها امراً مكروها في عرف سهيل ادريس لمجرد أن النظام في مصر وجد نفسه مضطراً للموافقة عليها بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ؟

بطبيعة الحال ، المسألة التي نحن بصدها أعقد وأخطر من ان تختزل الى مجرد تسجيل مواقف التأييد أو العداة . يبدو لي واضحاً ان مرحلة ما بعد الهزيمة قد طرحت ، بالاحاح لم يسبق له مثيل ، مهمات تحررية وواجبات نضالية وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية ضخمة جداً ، على الجماهير العربية وقواها الثورية . هذه المهمات والواجبات والتحديات هي من ناحية ليست إلا امتداداً لما كان مطروحاً على الجماهير والقيادات من مهمات ثورية قبل الهزيمة ، وهي من ناحية أخرى ، شيء جديد له خصائصه المميزة نوعياً بسبب الآثار المادية وغير المادية التي خلفتها الهزيمة العربية . ينبغي على قوى الثورة العربية ، مثلاً ، ان تواجه الصهيونية واسرائيل ، والعرب في موقف الدفاع ، بينما تقف القوى الصهيونية في مواقع هجومية شرسة ومنتصرة ، علماً بأن هذه المواجهة تتم الآن

ضمن اطار الجو العام الذي تفرضه الهجمة الامبريالية العالمية التي اسقطت انظمة التحرر الوطني في « العالم الثالث » الواحد تلو الآخر (كان آخر ضحية لها حياد كمبوديا ونظام سيهانوك الوطني) ، بالإضافة الى ان المصالح الاميركية البترولية والاقتصادية والثقافية في الوطن العربي لم تمس بأي سوء (ولا يبدو انها مهددة على الاطلاق حالياً) بالرغم عن كل ما قيل ويقال حول دور امريكا في دعم اسرائيل ومعاداة العرب قبل الهزيمة واثنائها وبعدها . تواجه القوى الثورية العربية (ما تبقى منها وما ولد ولادة جديدة بعد الهزيمة) كل هذه المخاطر والتحديات بصورة مباشرة وسافرة ، بلا توسط وبدون أي من العوامل العازلة التي اعتدنا عليها في السابق . على هذا الأساس تتحدد المشكلة التي نحن بصددتها بالحقيقة التالية :

ان المهمات والتحديات القتالية والتعبوية والتنظيمية والسياسية التي تواجهها قوى الثورة العربية بعد هزيمة ١٩٦٧ لا يمكن النهوض بها والرد عليها رداً ثورياً من خلال التركيب الطبقي والتنظيمي والعسكري والسياسي لنظام ثورة ٢٣ يوليو كما هو قائم في الوقت الحاضر . (على أقل تقدير نحن نطرح هذه الموضوعات للمناقشة الجدية) . حتى تصفية آثار العدوان بمعرفة يخوضها الجيش العربي (مهما بلغت قدراته القتالية من الرقي) باتت غير ممكنة بسبب اصرار الامبريالية الاميركية المحافظة على التوازن العسكري الحالي بين الجيوش العربية واسرائيل وهذا يعني المحافظة على التفوق الاسرائيلي الكاسح . مع اني سأعود لمناقشة هذه المسألة بالتفصيل ، اقدم في ما يلي مقطعاً من مقال حديث هيكل يبين فيه ان امريكا لا يمكن ان تترك اسرائيل عرضة لأي خطر من قبل الجيوش العربية وخاصة في سيناء . كتب هيكل :

« ان امريكا أعطت لاسرائيل ، بالنسبة للشهور القادمة ، ما هو كفيل بأن يجعلها تخطط كما تشاء ، متأكدة من الأساس الذي تقيم عليه تخطيطها :

١ - التعويضات عن كل خسائرها في الطائرات كانت موضع تعهد امريكي قاطع .

٢ - شحن الطائرات ، سواء من بقايا الصفقة القديمة ، أو من التعويض عن الخسائر - اثناء المعارك - مستمر ومتصل .

٣ - الاستجابة لطلبات اسرائيل كلها محققة ، وعندما يُتخذ القرار بالاستجابة ، فإن التسليم سوف يتم طبقاً للمواعيد التي تقدمت بها اسرائيل نفسها ، وذلك أيضاً كان تعهداً قاطعاً ، أعلن عنه ولم يعترض له احد بنفي ، أو حتى بالتلميح .

(الانوار ، ١٠ نيسان ١٩٧٠)

واجهت ثورة ٢٣ يوليو المهمات المضالية الشاملة والتحديات الجديدة الواسعة المطروحة بعد الهزيمة بالعودة الى وسائل العمل والتنظيم القديمة المألوفة ، الاعتماد شبه الكلي على الجيش ، التسليح والتنظيم العسكري على الطريقة القديمة نفسها (بكفاية ارفع طبعاً وقدرة قتالية أرقى بما لا يقارن الخ ..) ، العودة الى الاتحاد الاشتراكي ، بأمراضه المزمنة ^(١) . الرموز البشرية للنظام بقيت نفسها في معظم الأحيان ، الميوعة الايديولوجية الكاملة والوسطية السياسية الناتجة عنها في النظرية والممارسة ، التمسك بشعارات فارغة تماماً حول الحياض وعدم الانحياز ^(٢) (أي عدم انحياز هو هذا الذي يضم امثال سوهارتو وامبراطور الحبشة في

(١) للتعرف على أمراض الاتحاد الاشتراكي راجع المناقشات التي جرت في مجلة « الطليعة » القاهرية حول الموضوع بعد اعلان بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ : عدد أيار ١٩٦٨ ، خاصة ص ١٤٣ .

(٢) فيما يلي تشخيص مشابه للوضع جاء في مجلة « الهدف » المعبرة عن وجهة نظر منظمة فدائية كبيرة هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : « فما تزال الأنظمة العسكرية الوطنية مستمرة في اسلوبها السابق للهزيمة . فما تزال تعتمد في علاقاتها مع الجماهير على الجهازين البيروقراطيين العسكري وشبه العسكري والاعلامي . ولم تخطو أية خطوة جدية لا في طريق التحول الى ←

صفوفه !!) . من هذه الزاوية تصبح نداءات ثورة ٢٣ يوليو (الحارة والملحة)
لاحلال السلام في المنطقة عبر تطبيق قرار مجلس الأمن مفهومه تماماً كما يصبح
موقف حركة المقاومة في رفض قرار مجلس الأمن والسلام الذي يؤدي اليه
مفهوماً أيضاً باعتبار المقاومة مجموعة قوى ثورية جديدة في الساحة تشعر بأن
اساليب نضالها الجديدة وبرامجها وسياساتها ستتمكنها على المدى الطويل ، من
تفجير طاقات ثورية عربية كامنة ستتمكن ، على المدى البعيد أيضاً، من النهوض
بالمهام الثورية المطروحة وبالرد على التحديات التي تواجه الجماهير العربية حالياً:
رداً حازماً حاسماً وناجحاً . لذلك لم يكن من قبيل الصدفة (أو المناورة
والمخادعة) ان يصرح مبعوث الرئيس عبد الناصر - محمداً فائق - الى لبنان بما
يلي بصدد « نداء السلام » * الذي وجهه الرئيس عبد الناصر الى نيكسون في
خطاب ١ أيار ١٩٧٠ المشهور :

« وفي حقيقة الأمر اننا نعجب أن تكون الولايات المتحدة
الأمركية التي تحمل مسؤولية خاصة بالنسبة للسلام العالمي باعتبارها
دولة كبرى في مجلس الأمن ، أصبحت العامل الأساسي في الحيلولة

→ انظمة ديمقراطية شعبية ولا في طريق تنظيم الجماهير وتعبئتها وتسليحها . بل انها حتى في
أسلوب عملها الكلاسيكي ما تزال تعتمد على نفس الاسلوب السابق . حيث لم تحقق الحد الأدنى
من الضرورات العسكرية كقيام جبهة واحدة محيطة بالأرض المحتلة . أو حتى قيام جبهتين ، فما
تزال الجبهة الشرقية شيئاً غير موجود بشكل فعلي كما هو معروف . (بيروت ، ٩ أيار ١٩٧٠
ص ٧) . كما لخص ياسر عرفات جوهر الموضوع بقوله في مقابلة صحفية : « ان الخامس من
حزيران لم ينزل اليها هكذا ، فجأة من السماء ، والذين صنعوا الخامس من حزيران ما زالوا
يمارسون نفس الاسلوب ونفس العقلية » (المحرر ، ١٧ حزيران ١٩٧٠) .

(*) « نداء السلام » هو التعبير الذي استخدمه مبعوث الرئيس عبد الناصر أكثر من مرة .
على سبيل المثال : « ورداً على ، ؤال عن رأيه في موقف الصمت الذي التزمته واشنطن من نداء
الرئيس عبد الناصر ، قال : اننا نرجو من اميركا ان تستمع حقيقة الى نداء السلام . وأجاب على
سؤال عن نتائج زيارته للاردن ، بقوله : لقد وجدت في عمان كل تفهم لموقف القاهرة وكل تأييد
لنداء السلام الذي وجهه الرئيس عبد الناصر » . (الانوار ، ٨ أيار ١٩٧٠) .

دون التوصل الى تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط . فهي تعطي اسرائيل اسلحة الدمار لقتل الأبرياء وهدم الاقتصاد العربي ، في الوقت الذي قبل فيه العرب كل نداء من أجل السلام القائم على العدل » . (الانوار ، بيروت ، ٨ أيار ١٩٧٠) .

ليس من قبيل المصادفة كذلك ان نجد في مقابل هذا التشديد على « السلام الامريكي » في المنطقة ، اصراراً مشابهاً على رفض هذا السلام رفضاً قاطعاً من قبل حركة المقاومة المسلحة التي أعلنت عن رأيها الجماعي والموحد بالكلمات التالية :

« ان طريق حرب الشعب الثورية هي الطريق الأساسية لتحرير فلسطين – ان شعب فلسطين وحركة تحرره الوطنية يناضلان من أجل التحرير الشامل ويرفضان جميع الحلول السلمية والتصفوية والاستسلامية بما فيها المؤامرات الرجعية الاستعمارية لاقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية وقرار مجلس الأمن المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ التصفوي » . (البندين ٦ و ٧ من بيان القيادة الموحدة الذي أعلن قيام «الصيغة التنظيمية للوحدة الوطنية» بين كل فصائل المقاومة . (النهار ، بيروت ٧ أيار ١٩٧٠) .

(٢) انتقل الآن لمناقشة ما جاء في مقال مطاع صفدي المشار اليه آنفا . يقول الكاتب بأني اعتبر ثورة ٢٣ يوليو عاجزة لأنها تتحمل مسؤولية الهزيمة في حربين متولين ثم يدافع عنها بقوله ان كل ثورة تحمل اخطاء وتعرض لأزمات داخلية « ولكن ذلك كله قد لا يعني مثلاً تقويض الثورة السوفيتية بجرم الستالينية ولا تهديم الثورة الصينية لمجرد انحراف البيروقراطية قبل الثورة الثقافية ، ما دام ان الثورة الكلية أصبحت مؤسسة اجتماعية تاريخية اتحدت بواقع شعبها الخ .. » (« الآداب » ص ٣٩) .

لا بد من ان أبين مرة أخرى بأن القول بأني اعتبر ثورة ٢٣ يوليو عاجزة

لمجرد انها تتحمل مسؤولية الهزيمة في حربين متواليتين ليس دقيقاً . لقد بينت في أكثر من موضع من كتاباتي التي يشير اليها مطاع صفدي بأن ثورة ٢٣ يوليو قد حققت انتصارات تحررية مهمة جداً للأمة العربية في مرحلة صعودها ولا يمكن فهم العجز الذي وقعت فيه إلا عبر فهمنا العالمي الدقيق لطبيعة هذه الانتصارات وطبيعة القوى الطبقية والاجتماعية التي حركت الثورة بهذا الاتجاه وحددت لها المدى الذي يمكنها ان تصل اليه ولا يمكنها تجاوزه . لذلك لا أعتبر ثورة ٢٣ يوليو عاجزة لمجرد تحملها مسؤولية هزيمتين متواليتين إذ ان الهزائم هي نتائج ومؤشرات وليست مقدمات أو اسباباً . ان الاستدلال على وقوع الثورة بالعجز يعتمد ، بالإضافة الى الهزائم ، عوامـل أساسية يتجاهلها مطاع صفدي عادة في كتاباته ومنها : التركيب الطبقي لنظام الثورة ، نوعية « الايديولوجية » الوسطية والنزعة التجريبية الفجة التي بدأت بها ثورة ٢٣ يوليو ولم تتمكن من الخروج من دوامتها ، منشأوها الانقلابي العسكري الذي بقي ملازماً لها بالرغم من كل المظاهر الخارجية التي تحاول الإيحاء بالعكس ، سقوط كافة انظمة التحرر الوطني المشابهة للثورة الناصرية امام المد الامبريالي الجديد ، طبيعة المشاريع التي طرحتها الثورة في ردها على هزيمة حزيران ١٩٦٧ . وبما ان المنهج الذي يتبعه مطاع صفدي في فهم ثورة ٢٣ يوليو لا يأخذ بعين الجد أيـاً من هذه العوامل والاعتبارات فإن صاحبه لا يجد أي حرج في تشبيه ثورة ٢٣ يوليو بثورة اكتوبر والثورة الصينية ، وفي عقد المقارنات على هذا الاساس وكأن الثورات الثلاث تنتمي الى نفس النوع وبالامكان وضعها على صعيد واحد . ولكن هل توجد أية أسس موضوعية لمثل هذه التشبيهات والمقارنات اصلاً ؟ ان ثورة ٢٣ يوليو لا تشبه الثورتين الاشتراكيتين المذكورتين من حيث المنشأ (الانقلاب العسكري مقابل الثورة الشعبية المسلحة) ، أو من حيث الطبقات التي ترتكز عليها السلطة الثورية ، أو من حيث الادوات التنظيمية الضرورية لاستمرار الثورة وتنفيذها وحمايتها (الجيش مقابل الحزب الثوري) ، أو من حيث

الايديولوجية على الصعيدين النظري والتطبيقي (الاصرار على الملكية الخاصة مقابل الغائها مثلاً) . ان عمر استيلاء ائتـثورة الصينية على السلطة هو من عمر استيلاء ثورة ٢٣ يوليو عليها أيضاً ، مع ذلك ان ثورة الصين فيما يتعلق بانجاز أهدافها الكبرى من ثورة ٢٣ يوليو بالنسبة لتحقيق الأهداف العربية الكبرى (الوحدة ، الاشتراكية ، تحرير فلسطين ، التغلب على التخلف وغيره ؟) اعتقد ان شيئاً من الواقعية والتواضع مطلوب في هذه المرحلة بغية رؤية الأمور في حجمها الحقيقي والكف عن هذه التشبيهات والمقارنات التي تعمل على تزييف واقع حركة التحرر العربي وتبرير نواقصه . الحقيقة هي ان حركة التحرر العربي بقيادة ثورة ٢٣ يوليو قد فشلت في الاقتراب بصورة جدية من تحقيق أي من الأهداف الكبرى للأمة العربية مثل الوحدة أو الاشتراكية أو تحرير فلسطين بالرغم من انتصاراتها في المجالات الأخرى التي عددناها ، في الواقع ان الحصيلة النهائية لانجازات حركة التحرر العربية التقدمية على صعيد الأهداف الكبرى للأمة هو انتكاسة إلى الوراء كما تبين معايير الهزيمة . وهذه احدى خصائص الواقع العربي الذي يحيط بحركة المقاومة الفلسطينية المسلحة . ومن خصائصه أيضاً انه بخلاف بقية الأنظمة التحررية الساقطة في العالم الثالث تلقت الأنظمة التقدمية العربية الضربة الامبريالية الموجهة ضدها من الخارج . ان كافة الأنظمة التقدمية المتحالفة في العالم الثالث (من غانا الى كمبوديا مروراً باندونيسيا ومالي) قد سقطت أمام المد الامبريالي الجديد بفضل قوى داخلية هي جزء أساسي من النظام نفسه . اما الضربة الموجهة الى الأنظمة العربية فقد جاءت على يد قوة خارجية ، مما مكن الأنظمة على الصمود والاستمرار . لكن من ناحية أخرى استفاد المد الامبريالي الجديد من هذا الأسلوب (بدلاً من الأسلوب الانقلابي - التأمري) بانزال الهزيمة بالأنظمة العربية كلها مجتمعة وبضربة واحدة مركزة وعلى جبهة عريضة ، وهذه نتائج يصعب تحقيقها كلها عن طريق الأسلوب التأمري الفردي المؤلف .

يقول مطاع صفدي في نقده :

« ان الحل السلمي الذي يتصور العظم انه هو مقياس التفارق ما بين الثورتين - هذا ان كانتا ثورتين مختلفتين حقاً - فان هذا المقياس في الواقع هو سياسي ومرحلي ، ولا يتناول التعارض ما بين بنية الثورة الناصرية والثورة الفلسطينية . فلا يمكن منذ الآن ان نحكم بواسطة هذا المقياس المتغير المتبادل ، على مستقبل اللقاء ، أو التناقض ما بين هاتين الثورتين » . (« الآداب » ، ص ٣٩) .

إن وضع الحل السلمي موضع مقياس التعارض بين « الثورتين » ليس تصوراً من عندي على الإطلاق ، كما أن زعم الناقد بأن « الحل السلمي » هو مسألة عابرة ومرحلية جداً (مقياس سياسي مرحلي متغير) ليس إلا كلاماً عاماً وغامضاً بالإضافة الى كونه مخالفاً للواقع . أنا لم أبرز مسألة الحل السلمي واشدد عليها بسبب نزعة شخصية أو تصور ذاتي للموضوع مثلاً، وإنما لأن أي رصد لمجرى الأحداث المتعلقة بمنطقتنا وأية مراقبة للقوى التي تتحرك ضمن الواقع العربي وتحركه يفرضان علينا باستمرار قضية الحل السلمي على انها المسألة المحورية والأساسية في هذه المرحلة : الموقف الرسمي السوفياتي حول طبيعة المعركة مع اسرائيل ونوعية الحلول المقترحة لها ، الموقف الامريكي الواضح حول ضرورة ضمان التفوق الاسرائيلي الكاسح مهما كان الثمن الى ان يطبق حل سلمي ما ، الموقف الرسمي المصري الذي لم يعد هناك أي التباس حوله بهذا الخصوص كما بينت في أكثر من موضع ، النشاط السياسي في هيئة الأمم المتحدة من قرار مجلس الأمن المشهور (٢٢ نوفمبر ١٩٦٧) الى آخر تصريحات يوثانت ومروراً برحلات يارينغ وزيارة سيسكو للقاهرة ، اجتماعات الدول الأربع الكبرى ، الاتصالات الثنائية بين امريكا والاتحاد السوفياتي ، هذه عينة مهمة من الأحداث الرئيسية التي تجري حول كيفية التخلص من « أزمة الشرق الأوسط » وكلها تصب في شيء واحد اسمه الحل السلمي عبر تطبيق قرار مجلس الأمن .

بالرغم عن كل ذلك ينتقدني مطاع صفدي لأني أعطيت هذه الأهمية لقضية الحل السلمي ! بينما يفضل هو التخفيف من أهميته والتهوين من نتائجه يجعله مسألة عابرة مرحلة متغيرة الخ ...

لقد حاولت اعطاء الحل السلمي الحجم الذي تفرضه الأحداث نفسها ، الحجم الذي يتمتع به في الواقع نفسه . والاعتبارات التي عدتها تشير الى انني لم أجانب الصواب كثيراً . من ناحية أخرى لم يقدم مطاع صفدي أي دليل على صحة نظريته إلى الحل السلمي التي تحد من أهميته الى أبعد مدى . هذا على صعيد المواقف الرسمية وشبه الرسمية ، سواء بالنسبة لمصر أو للمواقف الدولية المعنية . فلننتقل الآن الى صعيد حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة نفسها : ماذا نجد ؟ اصراراً عنيداً ومستمراً على رفض الحل السلمي وقرار مجلس الأمن وكل ما له علاقة بتصفية القضية الفلسطينية . منذ تحول السياسة العربية الرسمية باتجاه حل النزاع على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن لا يوجد بيان أو تصريح أو خطاب أو مؤتمر صحفي أو حديث صادر عن حركة المقاومة إلا وفيه تحذير مشدد ومكرر من مؤامرة الحل السلمي والتنديد بقرار مجلس الأمن والرفض القاطع لكافة هذه المشاريع . ولا بد ان مطاع صفدي قد سمع ما سمعناه وسمعه الجماهير العربية من صوت العاصفة وهو يكرر مئات المرات : « لن يمر الحل السلمي إلا على أجسادنا » . إذا لم يكن مشروع الحل السلمي على هذا المستوى من الأهمية والخطورة ، كما يزعم مطاع صفدي ، فكيف نفسر هذا التركيز الغريب والشديد من قبل حركة المقاومة (بكافة فصائلها وبدون استثناء) على موضوع الحل السلمي وخطاره على حركة المقاومة ؟ هل نحن امام دماغوجية جوفاء تمارسها حركة المقاومة ام نحن أمام تعبير صادق عن تحسس المقاومة الحقيقي لأهمية مسألة الحل السلمي وجديتها وخطورتها القصوى باعتبارها تنطوي على أوخم العواقب بالنسبة لحركة الثورة العربية عامة وللقضية الفلسطينية وطلاتها المقاتلة على وجه التخصيص ؟ وصل الشعور بالخطر لدى حركة المقاومة من مسألة

الحل السلمي إلى درجة جعلت أحد قادة فتح الكبار (أبو الحسن) يعلن في الكويت :

« ان شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية هو شعار استراتيجي لفتح لكن الحركة ستتدخل متى حاول أي حاكم عربي توقيع الحل السلمي لأزمة المنطقة . ان من يوقع هذا الحل فإنه سيوقع قرار اعدامه » . (النهار ، ١٥ نيسان ١٩٧٠) .

وبعد أسبوع واحد شدد من جديد على هذه النقطة بالذات موجهاً كلامه الى السياسيين العرب : « انهم سيوقعون صك وفاتهم بأيديهم إذا هم باعوا القضية الفلسطينية تحت ستار تسوية سلمية مزعومة » . (الجريدة ، بيروت ٢٢ نيسان ١٩٧٠) . لا اعتقد ان الكلام يمكن أن يكون على درجة أكبر من الصراحة والوضوح . ان رصد هذه الظواهر وفهم معناها هو الذي يدفعنا الى اعطاء قضية الحل السلمي أهمية كبيرة ، كما ان تجاهل مطاع صفدي ومن يرون رأيه ، لكل هذه الوقائع في مناقشاتهم يجعلهم يخففون من أهميته ، ويهونون من خطورته على الشكل الذي رأيناه . ان قول مطاع صفدي بأن مقياس الحل السلمي « لا يتناول التعارض ما بين بنية الثورة الناصرية والثورة الفلسطينية » صحيح بمعنى اننا لم نتطرق في مناقشة الموضوع الى أي تحليل دقيق لأوجه التعارض والتكامل القائمة بين بنية كل من « الثورتين » ، غير ان هذا لا يعني ان الخلاف على مسألة الحل السلمي لا يعود الى الفوارق بين بنية ثورة ٢٣ يوليو على حالها وبين بنية حركة المقاومة في واقعها الراهن . ولكن ليس المجال هنا للدخول في مثل هذا التحليل أو الدراسة المقارنة .

يضيف مطاع صفدي قائلاً :

« وحتى لو فرض على العرب حل فان هذا الفرض ستتعرض له كلا الثورتين معاً . وعند ذلك لا بد ان تنشأ ظروف أخرى

ستمتمحن اصالة الثورة العربية كلها ، بصرف النظر عن اشكالها المحلية وعناوينها . واذن ، فمن الخطأ البالغ اعتبار محنة الحل السلمي وما يشبهه تحدياً للثورة الناصرية وحدها بدون الثورة الفلسطينية » . (الآداب ، ص ٤٠) .

لا أدري ما الذي يدعو مطاع صفدي الى الاعتقاد بأنني أرى محنة الحل السلمي وما يشبهه في انه يشكل تحدياً للثورة الناصرية وحدها بدون « الثورة الفلسطينية » . في الواقع ان التحدي الأقصى والأشد موجه لحركة المقاومة الفلسطينية لأن تطبيق قرار مجلس الأمن واعطاء اسرائيل حدوداً « آمنة ومعترف بها » يعني بكل بساطة نهاية حركة المقاومة والقضاء عليها . أي ان التحدي الذي يواجهه العمل الفدائي من جراء مشروع الحل السلمي هو تحدد مصيري مباشر يمس وجوده المادي قبل كل شيء . من هنا إذن مصدر عدائه العميق للحل السلمي وعصبيته الشديدة نحو كل كلام يقال حول قرار مجلس الأمن . من ناحية أخرى نجد ان « محنة الحل السلمي » لا تشكل هذا النوع من التحدي بالنسبة للنظام الناصري ، إذ ان القيادة في القاهرة قبلت به جملة وتفصيلاً وهي تدعو باستمرار الى تطبيقه باعتباره المخرج الملائم الوحيد من المأزق التاريخي الذي وقعت فيه ثورة ٢٣ يوليو بالرغم من مساوئ القرار التي لا ينكرها احد . صحيح طبعاً انه في حال فرض الحل السلمي على العرب ، كما يقول مطاع صفدي ، ستعرض « الثورتان » معاً لهذا الفرض ، ولكن مع فارق هام اغفله الناقد وهو ان المقاومة الفلسطينية ستعرض له بالدم والحديد والكفاح الشرس حتى آخر رفق : « لن يمر إلا فوق اجسادنا » ، بينما تعتبره ثورة ٢٣ يوليو أحسن الاختيارات الممكنة في وضع كل الاختيارات فيه سيئة جداً . لذلك ، بينما كان « النيو-تتار » يطبقون سياسة الأرض المحروقة في غزو كامبوديا (في اواخر نيسان ١٩٧٠) توجه عبد الناصر في ١ أيار ١٩٧٠ « بنداء السلام » المشهور الى نيكسون كي يأمر اسرائيل بالانسحاب (مقابل الضمانات التي

يوفرها قرار مجلس الأمن للدولة الصهيونية في المنطقة) أو أن يكف عن دعمها ومساعدتها .

من ناحية أخرى لا شك ان المجزرة التي تعرض لها العمل الفدائي (والشعب الفلسطيني) في الاردن مع نهاية الاسبوع الأول من شهر حزيران ١٩٧٠ ، تعطينا مثالا واضحا ورائعا عن كيفية استجابة كل من ثورة ٢٣ يوليو والثورة الفلسطينية « لمحنة الحل السلمي » وتحدياتها . ان أول ما يلفت النظر بهذا الصدد هو انعدام أي خلاف بين حركة المقاومة من ناحية وبين الأجهزة المعبرة عن وجهة نظر الدوائر الامبريالية من ناحية أخرى حول تعيين طبيعة المعركة ضد الفدائيين في الأردن وتحديد جوهرها : التمهيد لتطبيق بنود قرار مجلس الأمن وتنفيذها . حددت اللجنة المركزية الفلسطينية طبيعة الهجوم الشرس الذي شنته السلطة الاردنية على حركة المقاومة بقولها ان هدفه هو « تنفيذ مخططاتها (أي السلطة الاردنية واجهزتها) بالتعاون والتضامن مع العدو الامبريالي الأمريكي ومع العدو الصهيوني لتصفية العمل الفدائي كشرط مسبق لفرض الحل السلمي » (١) .

وقد أكدت قيادة كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين هذا التشخيص للمعركة ضد العمل الفدائي . أعلن جورج حبش وجهة نظر الجبهة الشعبية بهذا الصدد كما يلي :

« وبرز في الفترة الأخيرة عامل جديد ، هو العامل السياسي ، أي واقع قبول اسرائيل مؤخراً بقرار مجلس الأمن . وواضح ان اعلان اسرائيل قبول القرار بعد ٣ سنوات من الامتناع عن مثل هذا الاعلان ، معناه بالنسبة اليها زيادة احتمالات ما يسمى بالحل السلمي ، وكان واضحا ان اميركا والرجعية العربية ترميان بثقلهما

(١) بيان اللجنة المركزية ، الصحف ، صباح ١٣ حزيران ١٩٧٠ .

في هذا الاتجاه . . . ومن هنا التخطيط المتواصل لفرض قرار مجلس
الامن والتسوية السلمية . والخطوة التي لا بد منها لتنفيذ القرار
والحل السلمي هي ضرب حركة المقاومة . وكل التطورات
السياسية الاخيرة كانت تحمل رائحة المؤامرة الثالثة لضرب العمل
الفدائي » . (النهار ١٧ حزيران ١٩٧٠) .

كما أوضح نايف حواتمه تشخيص الجبهة الشعبية الديمقراطية بقوله :

« ان الرجعية والامبريالية الاميركية والصهيونية تريد تصفية
المقاومة الفلسطينية عام ١٩٧٠ - ١٩٧١ من أجل فرض حل
سلمي ، لأن العقبة الوحيدة في طريقها هي المقاومة » (١) .

والآن ما هو رأي الدوائر الامبريالية حول أهداف معركة السلطة الاردنية
ضد العمل الفدائي ؟

اعطينا جريدة النيويورك تايمس الجواب بوضوح لا يقبل الالنباس أو التأويل
إذ قالت اثناء المعركة ما يلي :

« وإذا استطاع الفدائيون ان يحصلوا على حرية العمل ، على
طول الحدود بين الاردن واسرائيل ولبنان واسرائيل ، فان في
امكانهم أن ينسفوا التسوية السلمية التي يؤكّد السوفيّات والمصريون
انهم لا يزالون يفضلونها . وتجنباً لهذا الخطر ، من الضروري فتح
الطريق الدبلوماسية المسدودة بسرعة . وأي اتفاق يحصل يجب
ان يقدم للفلسطينيين حلاً معقولاً وجذاباً في وجه المعركة الشاملة
التي يدعو اليها الفدائيون المتطرفون . وإلا فإن احداث الشرق
الاوسط يمكن ان تفلت قريباً من أيدي جميع القوى التي تبذل

(١) النهار ، ١٧ حزيران ١٩٧٠

جهودها للوصول الى تسوية سلمية « (١) .

بعبارة أخرى لا خلاف بين حركة المقاومة واعدائها حول تشخيص طبيعة المعركة التي فتحتها النظام الاردني ضد العمل الفدائي : « انها معركة الحل السلمي » وتطبيق قرار مجلس الامن وفرض بنوده على كافة الاطراف المعنية .

نعود الآن الى السؤال الذي يطرح نفسه على أساس ما قاله مطاع صفدي : كيف تعرضت كل من ثورة ٢٣ يوليو والثورة الفلسطينية « لمعركة الحل السلمي » ومحاولات فرضه على العرب ؟

معروف ان حركة المقاومة صمدت بالحديد والنار في وجه المؤامرة الرجعية ضدها وخرجت من « معركة الحل السلمي » بأصرار أشد على رفض الحل السلمي وقرار مجلس الأمن . وكانت الضريبة عدداً ضخماً جداً من الشهداء والجرحى والاصابات في صفوف الشعب الفلسطيني . اما ثورة ٢٣ يوليو فقد كان رائدها الصمت في الأيام الأربعة أو الخمسة الأولى من عملية التصفية التي تعرض لها العمل الفدائي والمجزرة التي تحملها الشعب الفلسطيني في الاردن . هذا إذا استثنينا برقية التهنية التي أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر إلى الملك حسين بمناسبة نجاته من محاولة اغتيال قيل أنه تعرض لها ، هذا في الوقت الذي كان الفلسطينيون يتساقطون بالمئات بسبب قصف مخيماتهم بالمدفعية على يد قوات خاصة كانت تهنيء نفسها أيضاً على نجاة مليكها وولي نعمتها .

في الخطاب الذي القاه أمام مجلس الأمة حدد الرئيس عبد الناصر موقف ثورة ٢٣ يوليو من « معركة الحل السلمي » الجارية في الأردن بقوله انها مجرد « اقتتال يعرض الأخ لسلح أخيه » وبمناشدته « الجميع فوراً ان يسدلوا الستار

(١) ١١ حزيران ١٩٧٠ . انظر النهار ١٢ حزيران ١٩٧٠ .

على هذا المشهد الانتحاري الحزين » (١) .

أما الزعيم الليبي معمر القذافي فقد قدم وثيقة « براءة ذمة » إلى كل من الملك حسين وياسر عرفات ، ثم وجه تحيته الى الجيش الاردني بعد ان سلط اللعنات على بقية العمل الفدائي وحركة المقاومة . قال القذافي في خطابه أمام مجلس الأمة :

« انني في هذه الساعة يحق لي ان أتكلم على ضوء ما عرفت وما شاهدت ، فأقول ان ياسر عرفات وحركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » بريئة من اشعال نار الحرب الأهلية بالأردن حتى ولو جرت اليها ، وان الملك حسين ذاته بريء من اشعالها أيضاً ... وعلينا بعد ذلك أن نشير باصبع الاتهام ونسلط لعنة العروبة والإسلام ، على من تبقى من المتهمين الرئيسيين . ورغم هذا فتجيتنا لجنود الاردن الذين يوجهون في هذه اللحظة اسلحتهم إلى إسرائيل ويقفون في خط النار معها » (الانوار ١٢ حزيران عام ١٩٧٠) .

قال الرئيس معمر القذافي هذا الكلام في خطاب مشترك مع الرئيس عبد الناصر على الرغم من ان ياسر عرفات كان قد أرسل برقية موجهة إلى الرئيسين في القاهرة قال فيها : « إن ما يحدث في الاردن هو جزء من مخطط التآمر الضالعة فيه الامبريالية الاميركية والصهيونية العالمية والذي ينفذه عملاء لها في المنطقة » (٢) ، وعلى الرغم من ان الجنود الاردنيين الذين وجه اليهم التحية كانوا بالقرب من عمان وليس على خط النار مع إسرائيل ، وكانوا يوجهون اسلحتهم نحو مخيمات الفلسطينيين وصدور الفدائيين وليس نحو إسرائيل .

(١) الانوار ، ١٢ حزيران ١٩٧٠ .

(٢) الصحف ، صباح ١٢ حزيران ١٩٧٠ .

بعبارة أخرى تعرضت ثورة ٢٣ يوليو «لمعركة الحل السلمي» بالصمت أولاً ، ثم بالمطالبة بوقف إطلاق النار مع الالتزام « بالحياد المطلق » بين السلطة العميلة التي تقوم بتصفية حركة المقاومة وحركة المقاومة نفسها . أي وضعت ثورة ٢٣ يوليو النظام الملكي الرجعي في الاردن ، المرتبط صراحة بمصالح امريكا والتابع لها ، على مستوى واحد مع حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المسلحة . لقد زالت كل الفوارق بين المتآمر الرجعي وضحية المؤامرة الوطني ، وبين السلطة الغاشمة وجماهير الخيماء المسحوقة المشردة ، بين أجهزة القمع العميلة وجموع المناضلين المسلحين ضد الظلم والطغيان ، بين نظام الهزيمة المعتدي والحركة الثورية الشعبية المسلحة المعتدى عليها . هكذا تعرضت ثورة ٢٣ يوليو لمعركة فرض الحل السلمي على العرب .

في الواقع كتب مطاع صفدي مقطعاً صغيراً في مقاله لمس فيه واقع الحال على حقيقته ، قال :

«ولو تعمقنا في دراسة المشاريع المتوالية التي تقدم باسم هذا الحل (الحل السلمي) ، لوجدنا ان مواد هذه المشاريع تقترح تنظيمات شاملة للأوضاع العربية كلها على حدود الصراع مع اسرائيل سيكون لها أعمق الأثر على مشكلة التقدم العربي كله في مختلف اقطاره ، والمقاومة الفلسطينية بقدر ما تصبح مقاومة عربية ، فانها ستفجر في الجبهات الامامية والخلفية ظروفاً ثورية جديدة ، لا يمكن التنبؤ بحدودها منذ الآن ولكنها ستكون حاققة جديدة لتساعد فعالية الثورة العربية بكامل طاقتها ، وضمن صور أخرى من الممارسة ، التي ستفيد حتماً من كافة التجارب الثورية السابقة ، ومن ضمنها ولا شك تجربة الثورة الناصرية ، التي لم تعد ملكاً لظرف معين أو شخص بالذات ، بالرغم من الدور الاساسي الذي ما زال لزعيمها في حركتها واشكال ممارساتها» . (الآداب ص ٤٠) .

هذا كلام صحيح ، ولا يختلف كثيراً في روحه عن آرائي التي يريد مطاع

صفدي نقدها ، كما أنه لا يتساقط تماماً مع بقية ما جاء في مقاله من آراء توفيقية عامة حول الثورة الناصرية والثورة الفلسطينية . اني على اتفاق تام مع مطاع صفدي في ان مشاريع الحل السلمي « سيكون لها اعمق الاثر على مشكلة التقدم العربي كله » ، (ومع ذلك اعتبر مطاع صفدي الحل السلمي مسألة عابرة ومرحلية الخ . .) لذلك يصبح من الواجب على كل ثوري ان يلتزم برفض هذه المشاريع ويدعم حركة المقاومة بكل طاقته في موقفها المعادي للمشاريع إياها ، وهذا ما لم يفعله الناقد (في مقاله على أقل تقدير) .

كما اتفق معه في قوله ان المقاومة الفلسطينية بقدر ما تصبح ظاهرة عربية فانها ستفجر ظروفًا ثورية جديدة ، وانها ستكون بذلك « حلقة جديدة لتصاعد فعالية الثورة العربية » . كما انه لا خلاف بيننا حول مسألة بديهية هي ان الثورة الفلسطينية ستستفيد حتماً من التجارب الثورية السابقة بما فيها الناصرية . بعبارة أخرى وصل مطاع صفدي من زاوية أخرى الى الاستنتاج الذي طرحته سابقاً وهو ان مستقبل الثورة العربية سينبثق ، على الأرجح ، من حركة المقاومة ، في حين ستقوم ثورة ٢٣ يوليو بدور « التجارب الثورية السابقة » التي ستغني بلا شك المرحلة الثورية الجديدة . غير ان مطاع صفدي يتخلى عن الافكار الواردة في هذا المقطع من مقاله ليعود الى فكرته الرئيسية في باقي المقال ليقول :

«... وبدلاً من المناداة بفرض التناقض بينهما، (أي الثورتين) والدعوة الى استبدال ثورة بأخرى ، ألا يصح ان تصب جهودنا الفكرية والنضالية لتعميق الصلة بين الثورتين بممارسة واعية لامكانيات كل منهما... » (« الآداب » ص ٤٠) .

التناقضات بين القوى الاجتماعية المتحركة لا تفرض فرضاً من قبل احد . أنا أعرف ذلك جيداً . لذلك لا أعتقد ان مطاع صفدي محق في لومي « بالمناداة بفرض التناقضات بين الثورتين » . ان كان لمثل هذه التناقضات ثمة وجود على

صعيد الواقع الحي فان مجرد المناداة بوجودها أو بعدم وجودها لا أهمية له في التحليل الأخير . واجبنا هو فهم نوعية هذه التناقضات والكشف عن طبيعتها . كما ان ما يقوله مطاع صفدي حول استبدال ثورة بأخرى لا علاقة لي به إذ انني لم أدع إلى أي استبدال ميكانيكي لثورة بأخرى وكأن مسألة نمو الثورات وعلاقة مراحلها بعضها ببعض مرهونة بإرادات من نوجه اليهم هذا النوع من الدعوات ! الكلام عن استبدال ثورة بثورة غير وارد أصلاً إذ أننا اتفقنا مع مطاع صفدي على ان « المقاومة الفلسطينية بقدر ما تصبح مقاومة عربية ... ستكون حلقة جديدة لتصاعد فعالية الثورة العربية بكل طاقتها .. (و) ستفجر في الجبهات الامامية والخلفية ظروفًا ثورية جديدة ... (و) ستفيد حتماً من كافة التجارب الثورية السابقة ومن ضمنها ولا شك تجربة الثورة الناصرية » . أي ان المسألة ليست عملية « استبدال ثورة بثورة » بقدر ما هي بادر « تخطي تاريخي » لثورة . يبدو لي ان مطاع صفدي يعترف ضمناً أنه بما ان حركة المقاومة تشكل بداية مرحلة جديدة « في تصاعد الثورة العربية بكامل طاقتها » فان زمام المبادرة في الصدام الثوري المباشر قد انتقل من القاهرة (رأس الرمح الثوري) إلى حركة المقاومة نفسها ، مما يجعل ثورة ٢٣ يوليو تبدو ، في المرحلة الراهنة ، محافظة وحذرة وأكثر ميلاً لتحقيق « السلام العادل » والاعتراف بالأمر الواقع في المنطقة ضمن حدود معطياته وامكانياته المتوفرة ، والابتعاد عن مناطحة الرأس الامريكي على حد تعبير هيكمل . تبدو ثورة ٢٣ يوليو محافظة بالقياس الى المشاريع التي تطرحها حركة المقاومة على المدى البعيد مثل حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد ، رفض الحلول السلمية ، تصعيد الكفاح المسلح ، الترحيب بمناطحة الرأس الامريكي عندما يصبح ذلك ضرورياً في مرحلة من مراحل الكفاح . غير ان التعلق بالمرحلة الثورية العربية السابقة على طريقة نديم البيطار يمنع مطاع صفدي ومن يرون رأيه من دراسة التناقضات الكامنة في مثل هذا الوضع والناشئة عنه مما يحولهم عن البحث في

الطرق المجدية التي تمكن الانطلاقة الجديدة من استيعاب دروس المرحلة الماضية والاستفادة منها لانضاج نفسها . لذلك يعملون كل ما في وسعهم على تغطية هذه التناقضات بتتفيه الظواهر التي تتجلى فيها (الخلاف حول الحل السلمي مثلاً) وبالتأكيد على تكامل « الثورتين » وانسجامهما التام بدون أي تحليل واقعي لطبيعة هذا الانسجام أو التكامل . لذلك سأناقش بشيء من التبسيط مسألة التكامل هذه .

على حطام هزيمة ١٩٦٧ برز العمل الفدائي كقوة جديدة صاعدة تتحرك وتحرك ، تستقطب وتفرز ، وتفعل فعلاً إيجابياً في الحياة العربية عن طريق طرح مشاريعها عبر النضال المسلح في سبيل تحقيقها . غير ان الوضع العربي الموروث من خلال الهزيمة ، - بمؤسساته الاجتماعية ، وبنياته التحتي والفوقي ، ونظمه السياسية وقواه الطبقيّة السائدة - يعمل بطبيعة تركيبه على استيعاب حركة المقاومة وأقلمتها بما يتناسب مع أوضاعه الراهنة ومصالح طبقاته الاجتماعية السائدة . بعبارة أخرى يوجد توتر جذلي من نوع معين بين حركة المقاومة الصاعدة وبين الواقع العربي المهزوم (وهذا يضم ثورة ٢٣ يوليو بواقعها الراهن) بحيث ينزع الواقع العربي (بحكم قوة الاستمرار والمحافظة على النفس على أقل تعديل) باتجاه محاولة استيعاب حركة المقاومة وجرها الى مستواه حتى تصبح شيئاً مشابهاً له ، فيمكن التفاهم معها بسرعة بحكم التجانس . ومن ناحية أخرى نجد ان حركة المقاومة تضغط بدورها على الواقع العربي (من خلال الجماهير الشعبية) باتجاه معاكس بغية إعادة تكوينه ببطء على صورة هي أقرب الى رؤيا المقاومة للحاضر والمستقبل . إذا نجح الواقع العربي المهزوم في استيعاب حركة المقاومة فاننا سنشهد نهايتها الحتمية وتكون الثورة قد فشلت تماماً في هذه المرحلة . اما إذا نجحت حركة المقاومة في صعودها فانها ستخرج الواقع العربي باستمرار وتضغط عليه ليقترّب منها ويتشكل على صورتها ويعيد ترتيب قواه الطبقيّة والاجتماعية بما يتناسب مع كفاحها ، وهذا يعني ان مرحلة ثورية

حقيقية قد بدأت في المشرق العربي . بطبيعة الحال ان هذا « التوتر » بين طرفي العلاقة ، الذي يجري أمام أعيننا كل يوم ، لا يعتمد في نموه ودرجات حدته على النوايا الطيبة للأفراد أو الرغبات الذاتية للقادة . انه جزء من صيرورة الواقع الاجتماعي في منطقتنا وقواه التاريخية الحية . بعبارة أخرى الخيار ليس متروكاً لحركة المقاومة في هذه المسألة ، لأنه ان لم تشأ ان تحكم على نفسها بالاضمحلال وفقدان الخصائص التي تميزها عن باقي القوى « الفاعلة » في الساحة ، لا يمكنها إلا ان تسعى ، بشق الوسائل ، الى تحويل الواقع العربي باتجاه مسيرتها ليصبح أقرب اليها واكثر تجانساً معها بدلاً من ان تتجانس هي معه . كما ان الواقع العربي المهزوم ، بقواه الطبقيّة المسيطرة ومؤسساته السائدة ، ينزع (اعترفنا بذلك ام لم نعترف) بحكم مصالحه الأساسية وحاجته الحيوية في المحافظة على النفس ، نحو ابقاء الاشياء على ما هي عليه وبالتالي نحو استيعاب حركة المقاومة وامتصاص ثورتها وتجريدها من مميزاتها التي تجعلها متقدمة عليه .

ومن ناحية أولى ، نجد ان المقاومة الفلسطينية باعتبارها حركة ذات جذور شعبية حقيقية تستمد دعمها وحمايتها من الجماهير مباشرة ، وباعتبارها قوة رفعت النضال ضد القوى العدو الى أعلى مستوياته وهو الكفاح المسلح المهاجم ، تتكامل مع الواقع الذي وصلت اليه المسيرة الثورية العربية عشية الهزيمة وخاصة ثورة ٢٣ يوليو . ويتم هذا التكامل على أساس مصالح حيوية واسعة تمثلها حركة المقاومة . ومن ناحية ثانية ، لا شك ان حركة المقاومة تتعارض في أمور أخرى مع مجموعة مصالح راسخة ومستمرة تتمثل في الواقع العربي القائم بنظمه ومؤسساته وقواه الاجتماعية والطبقية المسيطرة بما في ذلك ثورة ٢٣ يوليو وتركيبها ويكون هذا التعارض مباشراً وصريحاً في بعض الأحيان ، كما يكون مؤجلاً وكامناً في احيان أخرى . بعبارة أخرى ان العلاقة بين الطرفين المعنيين أعقد من ان تتلخص بمجرد الكلام عن المناداة بفرض التناقض بين الثورتين أو

المناداة بتكاملها ومناشدة الجميع تعميق الصلات بينها .

تتكامل حركة المقاومة مع الواقع العربي القائم بمعنى انه مفروض عليها كحركة تحرير ، ان تنطلق تاريخياً من المنجزات التي حققتها ثورة ٢٣ يوليو عبر سنوات من النضال ضد الاستعمار ومصالحه في المنطقة . اي الدفاع عن انتصارات حركة التحرر العربي ومكتسباتها وعدم المساومة عليها أو التنازل عن أي جزء منها . كما ان القسم الأهم من تطلعات حركة المقاومة وغاياتها موروثة مباشرة من حركة التحرر العربي (من ثورة ٢٣ يوليو نفسها) أي من تلك التطلعات والغايات التي فشلت حركة التحرر في تحقيقها والتي أخذت حركة المقاومة على عاتقها القيام بدور الطليعة الجديدة للاستمرار في الكفاح من أجلها ، ضمن اطار ظروف تاريخية مختلفة تسود بعد هزيمة ١٩٦٧ . غني عن القول ان حركة المقاومة تحمل بالمقابل عبئاً ثقيلاً من سلبات الواقع العربي الذي ولدت منه وارتفعت على انقاض هزيمته ^(١) . بعبارة أخرى تتكامل حركة

(١) جدير بالذكر هنا ان هذا العبء الذي تحمله حركة المقاومة من سلبات الماضي ونقائص الواقع العربي يفسر لنا الاتهام الذي يوجه الى العمل الفلسطيني من قبل بعض الاطراف العربية : الاتهام بأن النفس القطري هو الذي يطغى على العمل الفلسطيني عامة . لا أريد الدخول في تفاصيل هذا الموضوع باستثناء الإشارة الى ان الذين يوجهون هذا الاتهام والنقد يتكلمون وكأن العمل الفلسطيني هو الذي اخترع القطرية وهو وحده الواقع في مصيدة النفس القطري أو كأن القوى السياسية الاخرى في الساحة بريئة من هذه التهمة (أو بعضها على الأقل بريء) الواقع هو ان القطرية الموجودة في العمل الفلسطيني ليست الا انعكاساً لاتجاه عربي شامل وطاغ فشلت كافة القوى السياسية التحررية العاملة على امتداد العشرين سنة الاخيرة في التغلب عليه بالرغم عن كل المحاولات المخلصة في هذا الاتجاه . انه لمن باب التعجيز توجيه مثل هذا الاتهام للعمل الفلسطيني الحديث جـدأ في الساحة في حين ان القوى القديمة والتنظيمات السياسية المتمرس ذات الطابع القومي قد وقعت ، على الصعيد العملي والفعل ، فريسة الممارسات القطرية . وعندما تبرز على الصعيد العربي محاولة جديدة على مستوى الواقع الحي لتخطي الواقع القطري الطاغى لا شك ان العمل الفلسطيني سيتفاعل معها كلياً .

المقاومة مع الواقع العربي بمعنى أنها من انتاجه ، كما أنها في الوقت نفسه ردة فعل ضده وابتعاد عن فشله ، في محاولة لتخطي سلبياته وتردده وأوجه عجزه واسباب هزائمه السابقة . لذلك وصف ابو اياد (احد اقطاب فتح) نشأة منظمة فتح بقوله : « الواقع هو ان فتح هي عملية رد فعل في البداية لمجموعة اوضاع عربية ومجموعة اخطاء كانت موجودة في السياسة العربية وفي الاحزاب العربية أيضاً ... » (١) .

في الواقع لولا وجود تناقضات بين المقاومة والواقع العربي لما كان للحركة المسلحة أية قيمة حقيقية لأنها عندئذ ستكون نسخة جديدة عن الواقع العربي المهزوم ، منسجمة معه كلياً ولا تتميز عنه بأية خصائص جوهرية مغايرة تجعلها متقدمة عليه . أي لولا هذه التناقضات لما شكلت حركة المقاومة بداية مرحلة جديدة ومتقدمة في حركة الثورة العربية .

كي لا نبقى على مستوى التجريد النظري سأنتقل الى ضرب الامثلة المحسوسة حول نزوع الواقع العربي الدائم نحو استيعاب حركة المقاومة وكفاح الحركة المستمر ضد هذه النزعة .

لما اطلقت فتح رصاصاتها الاولى معلنة بدء الكفاح الفلسطيني المسلح ضد العدو الاسرائيلي كانت ثورة ٢٣ يوليو والانظمة العربية التقدمية عامة تعد جيوشها لمعركة حاسمة وفاصلة يتم بواسطتها تحرير فلسطين بصورة ما . لذلك شكل وجود فتح واسلوها في النضال عنصر نشاز في الواقع العربي ، خرج عن إيقاع الحياة السياسية العربية وأوهامها العسكرية حول تحرير فلسطين . بطبيعة الحال كان رد الفعل العربي ، بصورة عامة ، نحو فتح (نحو استقلالها وخروجها عن الايقاع المعهود) يتلخص بمحاولة استيعابها واحتوائها بكافة

(١) مقابلة مع مجلة « الطليعة » القاهرية ، حزيران ١٩٦٩ ، ص ٦٠ .

الوسائل المتوفرة بما فيها القمع المباشر. في المذكرة التي رفعتها فتح الى مؤتمر القمة الثالث المنعقد في الدار البيضاء في شهر أيلول عام ١٩٦٥ نقرأ الشكوى المريرة التالية :

« منذ ان انطلقت طلائع التحرير في شهر كانون الثاني من هذا العام ١٩٦٥ لاحظت حركتنا بمرارة وأسى ان موقف الحكومات العربية من نشاطها لم يكن موقفاً سليماً . ومنذ الانطلاقة الأولى سقط شهداء من العاصفة برصاص الجنود العرب في الأرض المقدسة ، وبدأت موجات من الاعتقالات والارهاب في مختلف القطاعات الفلسطينية التي تسيطر عليها الدول العربية واستعملت مخبرات بعض الدول العربية مع افراد العاصفة شتى الاساليب التي تستعملها مع الجواسيس والمهربين والاشقياء ومع اننا كنا نتوقع مثل هذا الموقف إلا اننا فوجئنا فعلاً بأنه موقف حاد معاد مئة في المئة ولا سيما من قبل انظمة الحكم في أكثر الدول العربية المجاورة لفلسطين مع شيء من التفاوت فيما بينها . وهكذا عومل الابطال الاشداء معاملة المجرمين الاشقياء . واثبتت لنا هذه التجربة ان هناك عدداً من الحكام العرب لا يروق لهم أن يتولى الشعب العربي الفلسطيني قيادة معركته ، بل اصبحنا في شك من ايمانهم اصلاً بوجود خوض معركة التحرير » (فتح « الكتاب السنوي ١٩٦٨ » ، ص ١١٩) .

تبعث هذه الشكوى المطالب المتواضعة التالية :

« (١) الكف عن ملاحقة قـوات العاصفة في مختلف الدول العربية المجاورة أو غير المجاورة لفلسطين ، واطلاق سراح المعتقلين دون تردد .

(٢) الغاء الحظر المضروب حول نشر انباء العاصفة في كثير من الدول العربية .

(٣) عدم التعرض لرجال العاصفة اثناء قيامهم بعملياتهم الفدائية أو اثناء اضطرار قوات العاصفة في الأرض المحتلة للالتجاء الى الدول العربية المجاورة نتيجة لظروفهم الصعبة مع العلم بأن الأوامر تفرض عليهم عدم اللجوء الى هذه الطريقة إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الأخرى (فتح ، « الكتاب السنوي ١٩٦٨ » ، ص ١٢٠) .

ان أية مراجعة سريعة لسجل الشهداء في « الكتاب السنوي » لفتح عام ١٩٦٨ ، تبين اسماء الذين سقطوا برصاص الجيوش العربية . لا شك ان الرصاص العربي الذي أردى هؤلاء الشهداء جاء بأمر حكومات عربية رجعية ، غير انه لا شك أيضاً ان القوى الوطنية وقيادة حركة التحرر العربي المتمثلة بثورة ٢٣ يوليو لم تحرك ساكناً لحماية العمل الفدائي الوليد من الرصاص العربي الرجعي ولم تقم باثارة أية ضجة حقيقية أو تتخذ أية خطوات جذرية لمنع المجزرة من الاستمرار وحماية الانطلاقة الفلسطينية الجديدة مع أن الضجة كانت تثار حول أمور أقل اهمية بكثير . ومن نافل القول ان سقوط الشهداء من الفدائيين بالرصاص العربي اصبح ظاهرة شائعة ومألوفة بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ .

يشرح أبو اياد الموقف العربي الرسمي وشبه الرسمي من فتح كما يلي :

« وككل عمل ثوري حقيقي في البداية واجهت فتح هجوماً شديداً ، وكان الهجوم من كل بلد يتشكل بصورة اتهام يلصق بفتح طبقاً لظروف هذا البلد . وطبعاً كانت الأوساط التقدمية في كل بلد تعتبر فتح رجعية الخ ... في حين كان اتهام الاوساط الرجعية لها

على أساس انها شيوعية وماركسية الخ ... كان الواقع العربي الرسمي في غالبيته يحارب فتح بطرق متعددة ، فمثلا القيادة العربية الموحدة أصدرت توصيات وتعميمات وقعت وثائقها في يدنا ، تطالب فيها الدول العربية بعدم تشجيع الفدائيين وعدم اذاعة اية عملية عسكرية لقوات العاصفة » (مقابلة مع مجلة « الطليعة » القاهرية ، حزيران ١٩٦٨ ، ص ٦٢ - ٦٣) .

ويستمر ابو اياد في شرحه للحصار الشديد الذي جوبهت به فتح عربياً بعد انبثاقها بقوله :

« اعتقد ان الهدف كان محاولة لعدم ربط الجماهير بالكفاح المسلح . بمعنى اننا ووجهنا بمؤامرة صمت في ذلك الوقت في معظم البلاد العربية . وذلك حتى لا تتعرف الجماهير الشعبية عليه وتتبناه (الكفاح المسلح) ، وتعطيه كل ما عندها . وللانصاف يجب ان نذكر ان بعض الصحف العربية كانت تحاول تمرير البلاغات الاسرائيلية عن عملياتنا عندما يتعذر عليها نشر بلاغات العمليات العسكرية الصادرة عن فتح . وطبعاً لم نقف ساكتين أمام جدار الصمت عمدنا دائماً الى اختراقه بكل السبل ، اصدروا نشرات سرية وزعت في كل انحاء الوطن العربي .. ورغم العدد الكبير الذي كنا نوزعه منها فلا شك انها بالنسبة لكل المنطقة كانت محدودة » . (المرجع السابق ص ٦٣) .

لم يكن سلوك القيادة العربية الموحدة كما وصفه ابو اياد غريباً على الاطلاق بل كان طبيعياً ، لأنه يعبر عن محاولة الوضع القائم ، بطبيعة حركته وقوة استمراره ، استيعاب حركة شذت عن ايقاعه ورفعت نفسها فوق مستنقعها . وواضح ان التناقضات البارزة هنا لم يفرضها احد على « الثورتين » وان وجودها

لن يتأثر بأية مناداة مهما كان نوعها .

بعد بروز حركة المقاومة كقوة صاعدة ومتعاظمة تمكنت من فرض نفسها على الحياة العربية عن طريق الكفاح تغيرت الأساليب في محاولات الواقع العربي المهزوم (وهذا يضم بصورة رئيسية ثورة ٢٣ يوليو) استيعاب حركة المقاومة . وكان اهم هذه الأساليب الجديدة الأسلوب « الهيكلي » الذي شرحته بشيء من التفصيل في مقالي « المقاومة المسلحة والمواقف الهيكلية » . يتلخص هذا الأسلوب بالتغني بالمقاومة المسلحة ودورها ، مع العمل على ابقاء هذا الدور ضمن حدود معينة لا تخرج السياسات العربية الرسمية ولا تورطها بمواقف والتزامات مخالفة لمصالحها. وهذا يعني وضع حركة المقاومة الفلسطينية تحت الوصاية العربية الرسمية بطرق شتى (فشلت كلها حتى الآن) بما فيها مؤتمرات القمة العربية . غير ان حركة المقاومة ترفض من ناحيتها الخضوع لهذه الحدود وترفض منطق الوصاية جملة وتفصيلا حتى لو كان مصدرها ثورة ٢٣ يوليو . على سبيل المثال وليس الحصر أورد تصريحاً أدلى به ياسر عرفات في الاردن يوم ١ تشرين الأول ١٩٦٩ حيث قال محدداً الأخطار المحيطة بالثورة الفلسطينية :

« ان الخطر على الثورة الفلسطينية هو محاولة احتوائها أو فرض الوصاية عليها ومحاولات الوصول الى حلول سلمية تستهدف القضاء على الثورة الفلسطينية والعمل الفدائي » .

طبعاً ان مخاوف حركة المقاومة كما عبر عنها ياسر عرفات لا تستهدف وصاية الاستعمار أو اسرائيل — مثلاً — على الثورة ، المقصود هو الوصاية العربية . اعتقد ان كلام عرفات واضح ولا يحتاج الى المزيد من الشرح .

ان محاولة الواقع العربي المهزوم استيعاب حركة المقاومة من ناحية ورفض حركة المقاومة وكفاحها ضد هذه النزعة من ناحية أخرى يفسران الى حد بعيد

الأزمات الدورية التي تقع بين الانظمة العربية وحركة المقاومة (أو مع بعض فصائلها بصورة مباشرة) . هذه الأزمات التي وصلت في لبنان والأردن الى محاولات التصفية المادية للمقاومة مما أدى الى سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى في صفوف الفدائيين والشعب الفلسطيني . وجدير بالملاحظة ان موقف قيادة ٢٣ يوليو يتلخص دوماً في هذه الأزمات « باصلاح ذات البين » لا أكثر ، ولا فارق في ذلك ان كانت الازمة مع نظام عربي متقدم أو نظام مغرق في رجعيته أو تبعيته .

اعتقد انه من المفيد جداً تتبع محاولات الاستيعاب هذه وتعريتها . لذلك سأطرق إلى آخر هذه المحاولات الصادرة من ليبيا لأنها تتصف بطابع الحدة كما تحمل معها التهديد المبطن قليلاً بقطع المعونات ما لم تمتثل حركة المقاومة للارشادات العربية الرسمية . في آخر يوم من شهر آذار ١٩٧٠ ألقى الرئيس الليبي معمر القذافي خطاباً هاماً وجه فيه النصيحة التالية الى حركة المقاومة :

« هذا ليس بعمل فدائي . نحن نقترح الآن اذا كانت هذه هي صورة القتال ان تتحول جميع المنظمات الفلسطينية الى جيش تحرير فلسطيني وان تكون له قواعده وان تكون له نظمه العسكرية وان تتحول الهيئات السياسية أو القيادات السياسية لهذه المنظمات الفلسطينية الاربعين تتحول مثلاً الى حكومة فلسطينية . ان هذا هو الحل للواقع الموجود ... » (١) .

بعبارة أخرى لا يمكن للواقع العربي ان يطمئن الى حركة المقاومة ما لم تتحول الى جيش عربي نظامي اضافي له « قواعده » وله « نظمه العسكرية » ،

(١) صحيفة « الثورة » الليبية ، ١ نيسان ١٩٧٠ .

وما لم تتحول قيادات الحركة الى «حكومة رسمية» لها برتوكولاتها وسفرائها وموظفوها ...) وتتم عملية استيعاب حركة المقاومة بتحويلها الى نسخة طبق الأصل عن الواقع العربي ومؤسساته ، عندئذ تزول التناقضات ويحل محلها التكامل والتنسيق بين الجيوش ، فيكون باستطاعة العقداء وأركان الحرب التفاهم تماماً مع زملائهم في الجيش الفلسطيني لأنهم سيتكلمون عندئذ اللغة نفسها ويحملون الذهنية نفسها ويشتغلون ضمن حدود السياسة نفسها . يقدم الزعيم الليبي التبرير التالي لدعوته تحويل حركة المقاومة الى حكومة وجيش لا أكثر :

« وثبتت التقارير التي وصلت إلينا أن ١٠ في المائة من العمل الفدائي يوجه نحو العدو و ٩٠ في المائة من الجهد الفدائي الفلسطيني يوجه في الداخل في تضارب المنظمات الفلسطينية مع بعضها البعض وفي تناقضها الواضح مع أنظمة عربية أخرى في المنطقة ... ، ولكن المطلوب من العمل الفلسطيني أن ينتقل بكل شجاعة وبكل فداء الى داخل اسرائيل ليعتد الدمار ويعتد الرعب » (١) .

الاعتراف بوجود تناقضات بين حركة المقاومة والواقع العربي واضح في هذا الكلام ، كما ان الحرص على سلامة هذا الواقع أوضح . ليس المطلوب من حركة المقاومة ان تترك أثراً ثورياً حقيقياً على الحياة العربية بل المطلوب منها هو ألا تزعج الواقع العربي أو تتناقض معه ، ويكون جميل جداً لو انتقلت المقاومة الى داخل اسرائيل مثلاً وأراحت الأنظمة من المشاكل والاحراجات الناتجة عن وجودها الحالي . ان هذه الرغبة الشديدة في شحن المقاومة الى داخل اسرائيل (وليس رفع فاعليتها ضد اسرائيل بحماية ظهرها) معروفة جيداً عربياً وتلخص الموقف الضمني لأكثر من طرف عربي كما انها تشكل الموقف

(١) المرجع السابق .

الرسمي المعلن لليمين اللبناني من المقاومة : التأييد المطلق لحركة المقاومة داخل اسرائيل ولكن ليس في لبنان (الأرض العربية المحيطة) . يشدد القذافي على هذه النقطة في خطابه حيث يقول :

« ونحن نريد من العمل الفلسطيني لكي نعطيه أكثر وأكثر ان ينتقل بعمله الفدائي الى داخل اسرائيل هذا هو العمل الفدائي الصحيح ... ان الفدائي في مفهومه ومعناه الصحيح هو ان تهب نفسك ، وتذهب انت الضحية ... هذا هو معنى الفدائي معناه ان يموت لكي يفدي الوطن هذا هو الفدائي . فاذا كان الفدائي الفلسطيني ما زال خارج الحدود فهو اذن مقاتل تقليدي...»^(١).

بعبارة أخرى الفدائي هو الانسان الذي يذهب الى الارض المحتلة ليموت فحسب . اما ان يكون موته مجرد أداة ضغط على اسرائيل كي تقبل تطبيق قرار مجلس الأمن فهذا أمر لا يعني الفدائي الحقيقي ! أو أن يكون موته وسيلة من الوسائل المؤدية الى تمتع الملك حسين بمزايا استعادة الضفة الغربية والقدس فهذا موضوع لا ينبغي أن يعيره الفدائي الحقيقي أي اهتمام !! حتى مؤامرات التصفية التي يتعرض لها العمل الفدائي على الأرض العربية غير مهمة ، لأن وظيفة الفدائي هي « الفداء » وغايته هي « الموت » على الأرض المحتلة ، أما الذي يبقى من المقاتلين على الأرض العربية المحيطة فهو ليس بفدائي بل مجرد « مقاتل تقليدي » . ولم يتردد القذافي في تهديد حركة المقاومة : اذا لم تمتثل الى النصائح العربية الرسمية وتخضع للوصاية فان النظر سيعاد في المساعدات المالية المدفوعة لها . قال القذافي بالحرف الواحد :

(١) المرجع السابق .

« وأريد ان اقول ان هذه النتائج لا تشجع على ان نندفع في ان نعطي لجهات قد لا تدفع بما نعطيه في وجه العدو... نريد من العمل الفلسطيني ان يحدد الأهداف التي يجمع من أجلها المال ويجمع من أجلها السلاح ونريد ان نعرف الأهداف التي من أجلها نعطي السلاح ونعطي المال » . (« الثورة » اللبانية ، ١ نيسان ١٩٧٠) * .

لا يعقل ان يكون الرئيس القذافي على غير علم بالأهداف التي تجمع من أجلها حركة المقاومة المال والسلاح ! المقصود شيء آخر اذن. المال والسلاح يسهمان في تقوية حركة المقاومة وتضعيدها مما يشدد من ضغطها المحرك ، وتأثيرها الثوري على الواقع العربي والحياة العربية في المرحلة الراهنة ، وهذا يجعل عملية استيعابها أكثر صعوبة ، كما يجمع تحول الجماهير نحوها ونحو برامجها ومشاريعها أمراً مضموناً .

بطبيعة الحال يؤدي مثل هذا الوضع إلى ظهور تناقضات مع الأنظمة العربية المعنية كما ذكر القذافي معبراً عن حرصه الشديد على واقعنا السياسي المهزوم بدلاً من حرصه على حركة المقاومة نفسها . لذلك أعلن الرئيس القذافي أثناء جولته على العواصم العربية النتائج المنطقية والضرورية المترتبة على موقفه السابق من حركة المقاومة . أولاً ، ان القول بأن وظيفة الفدائي هي « الفداء » « والموت داخل الأرض المحتلة » يعني عملياً ابعاد العمل الفدائي عن العمل السياسي عامة

* اثناء زيارة العقيد القذافي لبيروت ترددت الانباء التالية حول الموضوع الذي نحن بصددده : « وفي تقدير كبار الرسميين اللبنانيين ان العقيد معمر القذافي يستعد لتجديد دعوته للمنظمات الفدائية الى توحيد صفوفها والى تنظيم عملها تحت قيادة موحدة . وانه قد يكون يعتزم اتخاذ خطوة حاسمة في هذا الصدد كأن يشترط موافقة هذه المنظمات على ذلك ليستمر بلده في تقديم معونته المالية لها ويقول كبار الرسميين ان العقيد القذافي يأمل في ان تتجاوب الدول العربية معه فتمتنع كلها عن مساعدة المنظمات الفدائية مالياً أو فنياً الى ان تتوحد » (الحياة ، ١١ حزيران ١٩٧٠) .

وعن التأثير السياسي العربي خاصة لأن السياسة هي من اختصاص « الساسة الحكام » بينما الموت وحده هو من اختصاص الفدائيين. قال العقيد القذافي في خطاب له في دمشق « اننا لا نريد ان يحول العمل الفدائي الى عمل سياسي ، وان يظل فدائياً بمعنى الكلمة » ^(١) . ثانياً ، رفض استراتيجية حرب التحرير الشعبية التي ترفعها حركة المقاومة وتراهن بمستقبلها كله على اساسها لصالح الجيوش العربية النظامية القائمة . قال الزعيم الليبي في خطابه ما يلي :

« ان اطلاق شعار حرب التحرير الشعبية خطأ كبير . واستراتيجية اعتماد حرب التحرير الشعبية على الصعيد العربي كله استراتيجية خاطئة ، وهي صحيحة فقط بالنسبة الى الفلسطينيين الذين فقدوا الأرض والوطن . ان الدور الفعال في هذا المجال يعود الى الجيوش العربية النظامية » . (النهار ، ٧ حزيران ١٩٧٠) * .

(١) الانوار ، ٦ حزيران ١٩٧٠ .

* جدير بالذكر هنا ان الرجعية اللبنانية تستخدم عن حق وجدارة مواقف القذافي الصريحة لتغطية مواقفها من العمل الفدائي ومعاداته . على سبيل المثال اورد الفقرة التالية من مذكرة وزير التربية جوزيف ابو خاطر ، المقدمة الى مجلس الوزراء ، حول موضوع النشاط الفدائي في لبنان :

« ه — ما هو مدى افادة القضية الفلسطينية من جراء العمل الفدائي ابتداء من الارض اللبنانية ، وما هي محاذير الشيء واخطاره ؟ العمل الفدائي يأتي في الاصل دعماً لجيش نظامي يقارع العدو أو دعماً لمقاومة في الداخل ، فيسهل مهمة الجيش ويمهد له الطرق على غرار ما جرى في فرنسا في الحرب الاخيرة . ولا يمكن الاتكال على النشاط الفدائي وحده ، او على اعمال المقاومة في الداخل ، برغم البسالة والبطولة ، كي تحسم الموقف مع العدو ، وتنتزع البلد المغتصب ، نظرا الى تفاوت الامكانيات والاعتبارات العسكرية البديهة . وقد أخذ العقيد معمر القذافي رئيس مجلس قيادة الثورة الليبية بهذا الرأي وعبر عنه تعبيراً لا لبس فيه ولا ابهام في تصريحات وخطب عدة في القاهرة ودمشق وسواهما » (الصحف البيروتية ، صباح ١٨ حزيران ١٩٧٠) .

فهمت الجماهير الفلسطينية وفهمت حركة المقاومة مغزى كلام الرئيس القذافي : احتواء حركة المقاومة والوصاية عليها قبل فوات الأوان . لذلك جاءت ردة الفعل الفلسطينية قوية وصريحة . فيما يلي نص البرقية التي أرسلها الاتحاد العام لطلبة فلسطين الى القذافي يرد فيها على اقواله المتعلقة بحركة المقاومة :

« ان الجماهير الطالبة الفلسطينية في جميع انحاء العالم ، لتثق ثقة عظيمة بمسيرة الثورة الفلسطينية وقدرتها على التصاعد والاستمرار وعلى اسقاط كل محاولات الوصاية والاحتواء . ان جماهيرنا الفلسطينية التي شقت طريقها بالعنف الثوري وباعتمادها المطلق على دعم الجماهير العربية وحمايتها تستغرب ما جاء في خطابكم حول الثورة ، واننا نعتقد ان التقارير المقدمة اليكم فيها الكثير من التشويه والتجني » . (النهار ٧ ، نيسان ١٩٧٠) .

كما اذاع صوت العاصفة تعليقا رد فيه على تصريحات القذافي وشدد على رفض منطق الوصاية على حركة المقاومة ، جاء في التعليق :

« يريد المشككون بالثورة أن يضعوا انفسهم في موضع القيم وان يظهروا أمام الجماهير بمظهر المحرب المحنك كوسيلة من هؤلاء لاضفاء بعض الصفات على انفسهم امام الجماهير » ^(١) .
كذلك قام ياسر عرفات بالرد على تصريحات القذافي نفسها في مقابلة مع اذاعة صوت العاصفة أفادت المعنى ذاته ^(٢) .

بعد حوالي عشرة أيام من خطابه الأول ألقى القذافي خطاباً جديداً مليئاً

(١) راجع نص التعليق في صحيفة « السياسة » الكويتية ، ٥ نيسان ١٩٧٠ .

(٢) صحيفة « لوجور » ، بيروت ، ٧ نيسان ١٩٧٠ .

بالنصح والارشاد والدعوة للوصاية العربية الرسمية على حركة المقاومة . وكان ممثل فتح في ليبيا (ابو طارق) حاضراً المهرجان الخطابي . ألقى ابو طارق كلمة فتح مباشرة بعد انتهاء القذافي من الكلام ، ورد فيها على نصائح الزعيم الليبي وارشاداته بكل وضوح وحزم . قال :

« أيها الأخوة الاكارم أيها الأخوة الأحبة ، لقد ثار شعبنا في فلسطين عام ٣٦ وكانت النتيجة ان اجهضت ثورة ٣٦ نتيجة للوصاية العربية ، وثرنا عام ٤٨ واجهضت ثورتنا عام ٤٨ نتيجة للوصاية العربية ، وثرنا عام ٦٥ بقيادة فتح ورفضنا الوصاية العربية وفي عام ٦٥ قامت ثورة يناير فرفضت الوصاية العربية رفضاً باتاً ، أعني وصاية الأنظمة العربية ولكنها اعتمدت الشعب العربي درعاً لها يحميها من كل وصاية ومن كل تدخل وكلمة أخرى أيها الأخوة ان ثورة فلسطين ثورة يناير قامت ترفض الوصاية وترفض التدخل والتوجيه وهي في سلوكها دائماً ثورة حتى النصر . اننا نرفض الوصاية وقد شكلنا قيادة الكفاح المسلح وانضوى تحت لوائها كل فصائل النضال الاحدى عشرة . انضمت تحت نضالها ايماناً منا بأن الوحدة الوطنية امنية من امانى شعبنا العربي واماني اخواننا المخلصين » (١) .

هل يبقى أي مجال للشك في ان هاجس المقاومة العربي هو محاولات النصح والارشاد والتدخل والوصاية والاحتواء بغية استيعابها ضمن اطار ظروف الواقع العربي القائم ؟

من مظاهر التعارض الواضحة بين ثورة ٢٣ يوليو وحركة المقاومة الموقف

(١) راجع نص خطابي القذافي وابو طارق في الانوار ، ١٠ نيسان ١٩٧٠ .

من الولايات المتحدة الاميركية . من ناحية نجد ان حركة المقاومة ، بحكم مصالحها الأساسية ، تعتبر نفسها في موقف العداء التام مع امريكا وهي مسوقة ، بطبيعة حركتها ونموها ، الى الصدام المباشر (في المدى البعيد) مع المصالح الامبريالية الحيوية في المنطقة ومع حماة هذه المصالح من القوى المحلية أو الخارجية أو المستوردة . من ناحية أخرى نجد ان قيادة ثورة ٢٣ يوليو تتبع سياسة من نوع آخر نحو امريكا . ربما كان افضل حدث يرمز الى هذين الموقفين المتعارضين زيارة جوزيف سيسكو الى الشرق الأوسط في ربيع عام ١٩٧٠ . بينما وجدت اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في سيسكو « مندوباً للامبريالية الامريكية وقوى الاستعمار العالمي الى المنطقة العربية » ، ووصفت مهمته بأنها « متابعة تنفيذ سلسلة مؤامرات التصفية وقمع حركة المقاومة الفلسطينية وحركة التحرر العربي الوطنية » ^(١) ، كانت الانباء الواردة من القاهرة تصف مقابلة عبد الناصر - سيسكو بأنها « كانت ودية » . يضاف الى ذلك ان وفداً اقتصادياً مهماً كان يرافق سيسكو الى القاهرة (باركر - اندرسون) عرف من مهماته ما يلي :

« وذكرت وكالة انباء الشرق الأوسط ان وجهات النظر التقت حول أهمية زيادة العلاقات بين الشركات التجارية في البلدين (أي مصر وامريكا) ودعمها ، وامكان قيام بعض المصارف الامريكية (التي يمثلها اندرسون أو هو من المساهمين الكبار فيها) بتقديم ضمانات للشركات التجارية الامريكية كي تستورد سلعاً ومنتجات مصرية ، وتلبي في الوقت نفسه حاجات بعض المؤسسات التجارية المصرية من السلع الامريكية » . (النهار ، ١٣ نيسان ١٩٧٠) .

(١) النهار ، ١٨ نيسان ١٩٧٠ .

أما رد فعل حركة المقاومة على هذه المقابلة فقد اوردته وكالات الانباء على النحو التالي :

« قالت مصادر الفدائيين ، رفضنا لقاء عبد الناصر لسيسكو .
وصرحت المنظمات بان الفدائيين اظهروا رفضهم لاستعداد الرئيس
جمال عبد الناصر التحدث إلى المبعوث الامريكي وقضوا على احتمالات
نجاح جهود السلام الاميركية » . (النهار ، ١٨ نيسان ١٩٧٠) .

كما حددت فتح موقفها من زيارة سيسكو وموقفها من مناورات الامبريالية
الامريكية في نشرتها الصادرة عن مركز الاعلام المركزي ، كما يلي :
« وليس من شك في ان اختيار مثل هذا الموعد (لزيارة سيسكو) قد جاء
مدروساً كي تحقق معه جملة نتائج :

أ - رغبة الولايات المتحدة الاميركية في السلام المزعوم .

ب - عدم انقطاع الأمل لدى أولئك الذين ما زالوا في المنطقة
يتوخون تغيير سياستها العدوانية تجاه الشعوب العربية .

ج - محاولة فرض حل سلمي بشق الطرق والأساليب .

د - تمكين القوة المضادة للثورة الفلسطينية من التنفس و احياء
نشاطها لخلق البلبلة والارباك للحد من فاعلية الثورة ونشاطها
وللانقضاض عليها وضربها في اللحظة المناسبة .

١ - ان سيسكو يجب أن يعود من حيث أتى لأن الشعب
الفلسطيني يرفض الوصاية ويرفض حل قضيته الا من خلال رصاص
ثورته .

٢ - ان الامبريالية الاميركية ليست قادرة بقراراتها التموهية

على خداع الشعوب الثائرة ، وان وجه اميركا المفضوح تعرفه
الشعوب في فيتنام وكمبوديا ولاوس وغيرها في آسيا وافريقيا
واميركا اللاتينية .

٣ - ان وجود الكيان الصهيوني على الارض الفلسطينية مرتبط
أصلاً ارتباطاً عضوياً بالامبريالية الاميركية ، وليس هذا الكيان
إلا معسكراً لها تحقق من خلاله الاحتلال والتوسع في الأرض
العربية واستغلال خيراتها والتحكم بشعوبها وان هذا الكيان ليس
بحاجة من اميركا إلى قرار ينفذ أو آخر لا ينفذ ، وان عليها فقط
ان تناور في نفس الوقت الذي تم فيه الكيان الصهيوني بكل
ما تراه هي نفسها كفيل ، ان يحقق مخططاتها ومؤامراتها .
(الانوار ، ٢٤ نيسان ١٩٧٠) .

لندقق النظر قليلاً بهذه الفقرة في بيان فتح المذكور : « عدم انقطاع الأمل
لدى أولئك الذين ما زالوا في المنطقة يتوقعون تغيير سياستها العدوانية (امريكا)
تجاه الشعوب العربية » . من المقصود بهذه العبارة ؟ لقد اصبح هيكل وزيراً ،
وهو صاحب النظرية الشهيرة التي تدعو الرأس العربي الى عدم مناطحة الرأس
الامريكي . طرح هيكل هذه النظرية لأول مرة في الأهرام يوم ٤ آب ١٩٦٧ ،
وقد عاد من جديد إلى التذكير بنظريته والتأكيد عليها . قال :

« ما زلت أقول أن المواجهة بالتناطح - كما عبرت مرة - لا
لزوم لها بين الولايات المتحدة وبيننا ، ذلك اننا لسنا في حرب مع
الولايات المتحدة ، وانما حاربنا مع إسرائيل ، ومع ان هناك ترابطاً
في المصالح بين الاثنتين ، إلا انه ليس هناك تطابق نهائي بينهما... »
(الأهرام ، ٢٩ آب ١٩٦٩) .

وقد أكد الرئيس جمال عبد الناصر الموقف نفسه حين أعلن في خطاب ١ أيار ١٩٧٠ ما يلي :

« أقول أننا برغم كل ما حدث لنا لن نغلق الباب نهائياً مع الولايات المتحدة الاميركية برغم الاساءات الكثيرة التي وجهت الينا » برغم القنابل والنابالم والفانتوم ». (الانوار ، ٣ أيار ١٩٧٠).

لقد قطعت حركة المقاومة كل امل في تغيير سياسة امريكا المعادية للشعوب على حد تعبير حركة فتح ، لكن قيادة ثورة ٢٣ يوليو لم تقطع الأمل بعد على ما يبدو . يستند الموقف الهيكلي من مسألة التناطح مع الرأس الامريكي الامبريالي إلى الاعتقاد بغياب أي تناقض عدائي حقيقي بين الأمة العربية والولايات المتحدة الامريكية ، والقول ان العداء الحالي بينهما يبقى ، في النهاية ، مرحلياً وثانويّاً . ينظر هيكل هذا الموقف في معرض تعليقه على الهدف من وراء إرسال الرئيس عبد الناصر برقية تهنئة الى نيكسون بمناسبة انتخابه رئيساً لبلاده . يقول هيكل :

« وبرغم ان العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة كانت مقطوعة رسمياً فان هذا العائق الشكلي تم تجاوزه لتثبيت اهتمام نيكسون بأزمة الشرق الأوسط ولكي يعرف انه ليس هناك عداء قاطع بين العرب وبين الولايات المتحدة الامريكية وان تدهور العلاقات بين الأمة العربية والأمة الامريكية كان مرجعه الى تصرفات معينة اتخذتها السياسة الامريكية ضد المصالح العربية لكن الامور يمكن تحويلها إذا حاولت الولايات المتحدة الامريكية ان تنظر إلى أزمة الشرق الأوسط نظرة منصفة . أي أنه ليس هناك من يطلب - أو يتصور - انحياز امريكا للعرب . ولكن هناك من يطلب - ويتصور - نظرة منصفة على أزمة الشرق الأوسط .

خصوصاً وان مثل هذه النظرة المنصفة لا تتعارض مع المصالح
الامريكية ، بل على العكس من ذلك تخدمها » . (الاهرام ، ١٥
آب ١٩٦٩) .

ووفقاً لهذا المنطق الهيكلي حول امريكا قام المتحدث الرسمي باسم الجمهورية
العربية المتحدة عصمت عبد المجيد بتقديم النصيحة التالية لأمريكا حول أهمية
مصالحها في المنطقة العربية و كأن امريكا غير واعية لأهمية هذه المصالح . قال :
« ان الجمهورية العربية المتحدة لتأمل أن تنظر الحكومة
الامريكية بمزيد من الحرص والاهتمام إلى مصالحها بالشرق الاوسط ،
وان تعلم انه لن يترتب على محاولة ارضاء السياسة الاسرائيلية بأي
شكل ، سوى مزيد من التطورات الخطيرة في المنطقة التي لا يمكن
التكهن بمداها » . (الانوار ، ٢٦ آذار ١٩٧٠) .

لماذا يستغرب البعض بروز تناقضات بين من يأملون « ان تنظر الحكومة
الامريكية بمزيد من الحرص والاهتمام إلى مصالحها بالشرق الاوسط » وبين من
يعتبرون ان حياتهم مرهونة بأعلان الحرب على هذه المصالح وبضرورة تصفيتها
نهائياً مهما طال الكفاح ^(١) .

(١) عبرت عن مثل هذا الموقف حول حتمية الصدام من الامبريالية الاميركية منظمة فدائية
رئيسية أخرى هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر مقال عن الحل السلمي ظهر في مجلة
« الهدف » (٩ أيار ١٩٧٠ ، ص ٨) . ميز المقال بين طريقتين لفهم دور امريكا في المنطقة ،
الفهم « الهيكلي » من ناحية والفهم العلمي الذي تتبناه حركة المقاومة من ناحية أخرى . قال
المقال في وصف الفهم الهيكلي ما يلي :

« فالفهم الاول يقود وكما قاد حسنين هيكلي في نفس المقال الى رؤية ان الطريق الوحيدة
للحل هي في وحدة موقف الدول العربية للضغط على السياسة الاميركية المتناقضة او بالاحرى
المبنية على التناقض كي يتغلب في تناقضها المذكور ارتباطها بوجود مصالحها فوق الارض العربية
على ارتباطها العاطفي والسياسي والعسكري مع اسرائيل مما يدفعها الى الضغط على اسرائيل
لحل المشكلة . هذا الطريق الملعوم والمبني على جملة من الاوهام اولها واطورها الرؤية —

وينتج عن هذا الموقف الرسمي - الهيكلي من أمريكا نتيجتان مهمتان :

أ) التوجه دوماً إلى أمريكا لحل « أزمة الشرق الأوسط » وإحلال « السلام العادل » باعتبارها الدولة الوحيدة القادرة على جعل إسرائيل تقبل بتطبيق قرار مجلس الأمن والانسحاب من مناطق « آثار العدوان » .

لذلك وجه الرئيس عبد الناصر النداء المشهور (في عيد العمال) إلى الرئيس نيكسون كي يصدر أوامر الانسحاب إلى إسرائيل أو أن يكف عن مساعدتها لنتمكن نحن من تصفية آثار العدوان . وما لم يستجب نيكسون للنداء فإن العلاقات بين الأمة العربية وأمريكا لن تكون بخير ^(١) . في الواقع لم يكن هذا

→ غير العلمية وغير الواقعية لذلك التناقض الوهمي الذي تركز عليه السياسة الاميركية .
وثانيها تصور حرية الحركة والموقف لدى جميع النظم العربية وقدرتها بالتالي على اتخاذ موقف موحد ضاغط على الولايات المتحدة . وثالثها اغفال حقيقة موقع اميركا في قيادة معسكر المجاهدة العدوانية ضد حركة التحرر العربية » .

اما الفهم الثاني فيصفه المقال على النحو التالي :

« اما الفهم الثاني وهو الفهم العلمي والواقعي لطبيعة الصراع في المنطقة والموقع الفعلي للولايات المتحدة فيه ، فهو الفهم الذي يضع الحقيقة أمام عيون الرأي العام العربي ويستدعي منه سلوك الطريق الوحيدة لحسم الصراع لمصلحته .. وهي أننا نعيش بالفعل في معركة مصيرية مع الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الاميركية التي تقود كامل المعسكر المعادي لحركة هذا الشعب : معسكر إسرائيل والرجعية العربية وكافة فصائل الاستعمار القديم والحديث ... »
ثم يبرز المقال واقعاً لا جدال فيه وهو عجز الانظمة العسكرية العربية عن « ان تتصرف على اساس قبول الحقيقة التي لا تقبل الجدل وهي ان الولايات المتحدة هي عدونا الرئيسي المتحالف مع إسرائيل ، والذي يقود الهجمة الاستعمارية ضدنا . واننا في الحقيقة نعيش وضع مواجهة كاملة ومصيرية معه » . (ص ١٦) .

(١) جدير بالذكر هنا أن أفضل تحليل نقدي يساري لمغزى خطاب الرئيس عبد الناصر ومعنى فدائه الموجه الى نيكسون في عيد العمال ، ظهر في مجلة « الحرية » ، بيروت ١١ أيار ١٩٧٠ ، ص ٤ . عنوان المقال المعني : « لماذا يكرر النظام المصري رهانه على أمريكا » . ←

النداء الاستمراري لما قاله محمود فوزي للحكومة الاميركية سابقاً ، انه استمرار وتكرار لذلك على أعلى المستويات هذه المرة . يلخص هيكل فحوى كلام محمود فوزي الموجه الى مسؤول أمريكي كبير جداً كما يلي :

« سنة ١٩٥٦ ، استطعتم أن تفرضوا على أطراف ثلاثة ، وهم بريطانيا وفرنسا واسرائيل أن يخضعوا لقرار الامم المتحدة بالانسحاب من مصر ، ولا أستطيع الآن أن أتصور عجزكم ازاء طرف واحد هو أضعف أطراف سنة ١٩٥٦ ! » (الاهرام ، ٢٩ آب ١٩٦٩) .

→ وكنتيجة للرهان على أمريكا والتوجه الدائم اليها أصبح من الطبيعي أيضاً التوجه إلى الحلف الأطلسي نفسه ليساعد في حل الأزمة في الشرق الأوسط . لذلك توجه محمود رياض برسائل معينة الى المشتركين في اجتماعات المجلس الوزاري للحلف الأطلسي المنعقدة في روما في النصف الثاني من شهر أيار ١٩٧٠ . فيما يلي بعض المعلومات عن هذه الرسائل :

« قالت صحيفة «الاهرام» إن السيد محمود رياض وزير الخارجية المصرية بعث برسائل شخصية إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي الذين سيجتمعون الثلاثاء والاربعاء في روما . وأضافت الصحيفة أن الوزير أوضح مدى أهمية فداء الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرئيس نيكسون الذي دعا فيه إلى تطبيق قرار مجلس الأمن وامتناع الولايات المتحدة عن تزويد اسرائيل بالمزيد من الأسلحة . وأكد أن دول الحلف الأطلسي تستطيع أن تمارس جهودها لمنع استمرار تدهور الموقف في الشرق الأوسط » (النهار ، ٢٥ أيار ١٩٧٠) .

وقد جاء الرد الأطلسي - الأمريكي على الرسائل « الشخصية » العربية على النحو التالي :

« ذكر مصدر أميركي رسمي على هامش اجتماعات المجلس الوزاري للحلف الأطلسي ، ان الحكومة الاميركية أصبحت الآن تميل أكثر الى تسليم اسرائيل طائرات جديدة من طراز فانتوم وسكاي هوك . وأوضح المصدر أن هذا الموقف هو فتيةة اعادة تقييم الوضع الدبلوماسي والعسكري الجارية حالياً في واشنطن ، ونتيجة الاحداث الاخيرة في الشرق الأوسط . لكن لم يتخذ بعد أي قرار بهذا الشأن . ولم تعلن الحكومة الاميركية حتى الآن أن توازن القوى في الشرق الأوسط تبدل » . (النهار ، ٢٨ أيار ١٩٧٠) .

ب) التهويل الشديد بأنه ما لم تتدخل الدول الكبرى (عملياً أمريكا) لتدارك الموقف في الشرق الاوسط فان كارثة عالمية ستقع وحرباً نووية ستفجر . بعبارة أخرى تجسيم الصراع في المنطقة وتضخيمه بهدف التهويل والتخويف حتى يظن الجميع (بما في ذلك الجماهير العربية وحركة المقاومة) انه ما لم يطبق قرار مجلس الامن بأسرع وقت ممكن فان الفناء النووي الكوني آت لا ريب فيه .

قام هيكل بمهمة التهويل هذه أحسن قيام . سأقدم فيما يلي بعض النماذج . في يوم ٢٠ آذار ١٩٧٠ نشر هيكل مقاله الاسبوعي تحت عنوان « أزمة الشرق الاوسط على طريق صدام عالمي خطر » قال فيه :

« إن أزمة الشرق الاوسط تقترب الآن وبطريقة محسوسة من نقطة الخطر الأكبر التي تصورها ريتشارد نيكسون أثناء لحظة صدق في أول تصريح له عن الأزمة بعد توليه رئاسة الولايات المتحدة : « توشك هذه الأزمة فعلاً أن تؤدي إلى مواجهة مباشرة بين القوتين الأعظم في هذا العالم المعاصر : الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ... وإذا أدى الاحتكاك العنيف بين القوتين الأعظم الى اندلاع الشرارة الاولى في المواجهة بينهما فمن أصعب الامور تصور مدى الانفجار الذي يمكن أن تحدثه هذه الشرارة » . ولكن عبارة نيكسون لدينا تقول أنها قد تؤدي إلى صدام نووي مرعب ، ان العرب لا يريدون هذه المواجهة لأن خطر الصدام النووي ولو بنسبة واحد في الألف شيء لا تريد الأمة العربية أن تأخذه على ضميرها أمام الانسانية ومستقبلها » .

وفي يوم ٢٧ آذار ١٩٧٠ ضرب مقال هيكل على نفس الوتر في التهويل

والتضخيم في مقاله المنشور تحت عنوان « علامات الخطر » ، ولكنه وصل إلى الذروة في مقاله الأسبوعي الصادر في ٣ نيسان ١٩٧٠ حيث قال :

« إذا لم يتنبه العالم إلى مخاطر الاتجاه الذي تندفع نحوه أزمة الشرق الأوسط فإن البشرية سوف تستيقظ من سباتها يوماً على دوي انفجار رهيب ، أو على موقف مواجهة من الطراز الأول بين القوتين الأعظم – الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي – يضع كل ما بناه الإنسان في تاريخه وكل ما يتطلع إليه الإنسان في مستقبله ، على حافة هاوية مرعبة !... ان اسرائيل سوف تسعى بقصرى جهدها الى استفزاز الاتحاد السوفييتي ، وقصدها من ذلك أن تجر الولايات المتحدة الأمريكية معها الى نهاية الشوط ، لكي يجد الاتحاد السوفييتي نفسه في الأزمة وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة وليكن ما يكون ! » .

لن أشغل نفسي بالرد على هذه المزاعم المفضوحة . سأكتفي بإيراد الرأي الذي أدلت به فتح حول كل محاولة لتضخيم الصراع في المنطقة والتهويل به على النحو الذي رأينا . قالت نشرة حركة فتح الصادرة عن مركز الاعلام المركزي أن من أهداف زيارة سيسكو للمنطقة :

« محاولة تجسيم الصراع في المنطقة والذي قد يمتد ليشمل العالم كله ، وعليه فمن الضرورة وضع حد له لتجنب مثل ذلك ، وهو أمر تكلفته المخابرات المركزية الأميركية ووسائل دعاية العدو ، والمشككون والانهزاميون والقوى المضادة للثورة في وقت واحد » (الأنوار ، ٢٤ نيسان ١٩٧٠) .

واضح تماماً أن حركة المقاومة واعية للمخاطر التي تنطوي عليها محاولات تضخيم الصراع في المنطقة وتجسيمه والتهويل به على كل الأطراف وهي تقوم بتنبيه من يعنيه الأمر لئلا ينطلي عليه التهويل .

إذا كان صحيحاً أن العلاقة بين حركة المقاومة وثورة ٢٣ يوليو لا تعالج على مستوى « المناداة بالتعارض بين الثورتين » ، صحيح أيضاً أنها لا تعالج بالمناداة المشابهة بالتكامل والانسجام التامين بينهما . من الآراء الواسعة الانتشار حول « التكامل والانسجام التامين » القول بأن حركة المقاومة لا يمكنها أن تحرر فلسطين وحدها ولا بد من مشاركة الجيوش العربية النظامية ودعمها ليكتمل الجهد العسكري العربي ، كما هو واقع في فيتنام حيث يعمل الجيش النظامي لفيتنام الديمقراطية بانسجام تام مع قوات حرب العصابات غير النظامية الخ ... من حيث المبدأ العام لا شك أن هذا الكلام يحتوي على قدر كبير من الصحة . غير أنه لا يمكن بحث الموضوع على مستوى « المبدأ العام » فقط ، علينا التدقيق قليلاً ببعض الوقائع العينية المهمة .

نشأ الجيش النظامي الفيتنامي أصلاً من فرق العصابات المقاتلة ضد جيوش الاستعمار . وقد نما هذا الجيش وتكون عبر تجربة حرب تحرير شعبية طويلة ومريرة . أي ان جيش فيتنام الديمقراطية النظامي مؤهل تماماً للعمل مع مقاتلي حرب العصابات بتكامل وانسجام تامين بحكم تربيته العسكرية وبنيته التنظيمية وتكوينه الطبقي والايديولوجي . وليس كل جيش نظامي ، بمجرد كونه جيشاً ، مؤهلاً للقيام بهذا الدور الذي يعني عملياً شن حرب التحرير الشعبية . هل ينطبق هذا على الجيوش العربية بوضعها الحالي ؟ في الواقع تعتبر كل الجيوش النظامية نفسها نفسها محتكرة وسائل العنف على أرضها الوطنية . وهي لا تسمح لأية قوة أخرى بالسيطرة المستقلة على أية وسيلة من وسائل العنف أو استخدامها إلا إذا كان ذلك بأمرها المباشر وتحت إشرافها وضمن حدود إرادتها . لا تسمح

الجيش النظامية الكلاسيكية لقوة ما بامتلاك وسائل العنف واستخدامها بصورة مستقلة الا اذا حدث ذلك بالرغم عنها أو بسبب ظروف موضوعية لا تستطيع التحكم بها والسيطرة عليها مرحلياً . الحقيقة هي أن هذه الجيوش تنظر الى كل قوة أخرى تحمل السلاح على النحو المذكور على أنها إما عدو وهذا في أسوأ الأحوال ، أو على أنها منافس خطر ، في أحسن الأحوال . وقد تتحمل المنافسة لفترة ما وفقاً للظروف ولكنها لن تهضمه طالما بقيت على ما هي عليه في تركيبها وذهنيتها وتنظيمها وتربيتها . هنا نجد جزءاً من التفسير المطلوب للظواهر التالية : الاحتكاكات والصدامات التي وقعت في العراق مثلاً بين قوات من الجيش والحرس القومي خلال ردة تشرين عام ١٩٦٣ ، موقف القيادة العربية الموحدة من فتح كما تم شرحه أعلاه ، الأزمات الدورية بين الأنظمة العربية والفدائيين ، محاولات استيعاب حركة المقاومة وتطويرها واحتوائها والوصاية عليها ، غياب التسليح الشعبي المنظم في بلد مثل مصر وغيرها من الدول العربية . ان مسألة التكامل المفترض بين الجيش النظامي وحرب العصابات لا تستند الى « النوايا الحسنة » لدى الاطراف المعنية ، أو الارادات الطيبة المتوفرة بلا شك عند الضباط والقيادات العسكرية النظامية . ان التركيب الموضوعي الكلي القائم لمعظم الجيوش العربية النظامية يجعلها تنزع بالضرورة باتجاه تقديم نفسها على حركة المقاومة واعتبار دور المقاومة ، في التحليل الأخير ، ثانوياً ومرحلياً وتابعاً في معركة التحرير كما تشخصها العقلية العسكرية التقليدية . لذلك لم يكن مستغرباً أن يطلب العقيد القذافي من حركة المقاومة تحويل نفسها الى جيش عربي نظامي له « قواعده » و « نظمه العسكرية » ، وأن ينظر هيكل (وهو مراسل عسكري قديم) الى المقاومة على أنها مجرد مرحلة مضيئة بين « معركتين » عسكريتين نظاميتين لا أكثر .

(٣) من أهم النقاط التي أثارها طارق يوسف اسماعيل ضد ملاحظاتي على

مقال البيطار حول ثورة ٢٣ يوليو ، قولي بأن قيادة الرئيس عبد الناصر جادة ومخلصة في قبولها لقرار مجلس الأمن (الحل السلمي) لتحقيق السلام في المنطقة . ويصر هو من جانبه على أن هذا القبول ليس إلاّ نوعاً من التكتيك السياسي والمناورة الدبلوماسية .

لا شك أنه باستطاعة أي انسان ، إذا أراد ، أن يثبت في ذهنه فكرة أو معتقداً عن طريق الاصرار العنيد على صحة دعواه مهما كانت الأدلة الواقعية والبراهين المحسوسة تشهد ضد فكرته . إذا رفض إنسان ما (مثل طارق يوسف اسماعيل) تصديق كافة تصريحات الرئيس عبد الناصر وخطبه ومقابلاته حول قبوله بقرار مجلس الأمن والتزامه القاطع بتطبيقه ، ثم رفض تصديق كافة تصريحات رؤساء البعثات الدبلوماسية المصرية والوزراء المعنيين والمتحدثين الرسميين باسم الجمهورية العربية المتحدة ، فبإمكانه عندئذ أن يعتقد ما يشاء ، حسب مزاجه وهواه ، حول حقيقة موقف النظام الناصري من قرار مجلس الأمن . مهما قدمنا من الأدلة الملموسة يبقى هذا الانسان مصراً على فكرته المسبقة إلى أن تقع الواقعة فعلاً وتصفعه الحقيقة في وجهه تماماً كما حدث للعرب الذين لم يصدقوا أن الهزيمة حلت بهم في حزيران ١٩٦٧ حتى وقف الرئيس عبد الناصر ليعلن استقالته بسببها . في مثل هذه الحالة لا شيء يمنع طارق يوسف اسماعيل من القول أن كل هذه الأدلة والتصريحات ليست إلاّ مناورات وخدعاً وتكتيكات وكأنه يملك قدرة خاصة على النفاذ الى صدر عبد الناصر ليعرف أن ما يعلنه الرئيس العربي صراحة هو تماماً غير ما يضمره ويخبئه حول قدرات ثورة ٢٣ يوليو السرية على تحرير فلسطين (١) .

(١) فيما يلي رأي موزون جاء في مجلة « الهدف » حول مناورة الحل السلمي المزعومة علماً بأن « الهدف » تعبر عن وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين :
←

لا شك أن الرئيس عبد الناصر غير راض ذاتياً وضميرياً على قبوله بقرار مجلس الأمن الذي اضطرته اليه الهزيمة ، ولكن النوايا الذاتية مهما خلصت وحسنت لا قيمة لها في هذا الوضع . لذلك لا بد وأن نسأل أنفسنا : القبول العربي بالحل السلمي واللاحاح على تطبيق قرار مجلس الأمن يشكل مناورة على من وتكتيكات ضد من ؟ هل هو مناورة عالمية مفروض فيها أن تمر دفعة واحدة على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية ، والدول الكبرى الأخرى ، واسرائيل ، وحركة المقاومة ، وجماهير الأمة العربية الراضة عفويًا لقرار مجلس الأمن والمطالبة بالسلاح والتسليح الشعبي ؟ لنكن واقعيين قليلاً ، ان العالم الذي نواجهه (من الأصدقاء والأعداء) ليس مغفلاً ولا متهاوناً بما يتعلق بمصالحه ولا يمكن التعامل معه على أساس وهم مثل هذه المناورة الواسعة الشاسعة على أمل أن تصدق الدنيا حيلتنا في قبول قرار مجلس الأمن وعدم قبوله في نفس الوقت . إن المقدرات الموضوعية في الميزان والقوى الداخلة في الصراع أهم وأخطر من أن تسمح لمثل هذه « الألاعيب » المزعومة من أن تسيطر على نتيجة الصراع .

بالرغم عن كل ذلك سأسوق فيما يلي دليلين اضافيين - ليطلع عليهما طارق يوسف اسماعيل ومن يرون رأيه - يبينان التزام ثورة ٢٣ يوليو الواقعي بقرار مجلس الأمن ورغبتها الصادقة في إحلال السلام في المنطقة على أساس تنفيذ بنوده كلها .

(أ) المقطع التالي من خطاب الرئيس عبد الناصر في ١ أيار ١٩٧٠ :

« كان يمكن القبول بهذا التفسير - اعتبار الموافقة على قرار مجلس الأمن موقفاً تكتيكياً لكسب الوقت - لو أنه جرى بالفعل كسب جدي للسنوات الثلاث التي مرت حتى الآن على الهزيمة . أي لو أن الوضع العربي سار باتجاه التحول الى وضع شعبي ثوري ، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً . لكن الحقيقة المأساوية - مع الأسف - تنفي ذلك كلياً » (٩ أيار ١٩٧٠ ، ص ٧) .

« وقد أعلننا نحن هنا في مصر ان احنا نقبل قرار مجلس الامن سنة ٦٧ الذي ينص على اقامة السلام ، والذي ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية .. وقبلنا نحن قرار مجلس الأمن ولكن على شرط أن ينفذ قرار مجلس الأمن بحذافيره . ومن وجهة نظرنا كان لنا شرطان اثنان ، أولاً الانسحاب الكامل من جميع الاراضي العربية المحتلة والثاني حقوق شعب فلسطين أو تنفيذ قرارات الامم المتحدة بالنسبة لشعب فلسطين . قبلنا نحن قرار مجلس الامن ، ولكن ماذا حدث في الجانب الآخر .. ماذا حدث في اسرائيل ؟ .. هل قبلت اسرائيل قرار مجلس الامن ؟ .. تعهدنا نحن بتنفيذ قرار مجلس الامن .. نحن قبلنا قرار مجلس الامن ، بتنفيذ قرار مجلس الامن .. ماذا حدث في الجانب الآخر ؟ .. هل تعهدت اسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الامن ! .. نحن قبلنا قرار مجلس الامن وتعهدنا بتنفيذ قرار مجلس الامن ولكن العدو الاسرائيلي رفض قرار مجلس الامن ورفض تنفيذ ما يحتويه .. » (الأنوار ، ٣ أيار ١٩٧٠) .

لاحظ هذا التشديد المتكرر والعصبي على قبول مصر بقرار مجلس الأمن وعلى التنديد باسرائيل لرفضها إياه . ومما يبين جدية هذا الموقف التامة أنه جاء في « أخطر » خطاب للرئيس عبد الناصر منذ هزيمة عام ١٩٦٧ ، ومقدمة للنداء الشهير الذي وجهه الرئيس العربي إلى نيكسون كي يرغب إسرائيل على الانسحاب وفقاً لشروط قرار مجلس الامن . بطبيعة الحال سيقول طارق يوسف اسماعيل أن عبد الناصر قد رهن تطبيق القرار « بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بالنسبة لشعب فلسطين » مما « يعني بدوره أنه يجب على إسرائيل أن تنكر ذاتها كما تنظر إلى ذاتها - أو تلغي كيانها إرادياً وطوعياً » على حد قول الناقد . (« مواقف » ٧ ، ص ٢٦) . كلام فارغ . هيئة الأمم المتحدة التي تسيطر عليها

الولايات المتحدة الأمريكية والتي أعطت إسرائيل وثيقة ولادتها الشرعية لا يمكن ان تصدر قرارات يؤدي تطبيقها الى « انكار إسرائيل لذاتها ، أو الغاء كيانها ». لو كان تطبيق قرارات هيئة الأمم يؤدي الى « انكار إسرائيل والغائها » لتبنت حركة المقاومة هذه القرارات ودعت إلى التمسك بها وتطبيقها ، ولو من باب المناورة والتكتيك. غير ان حركة المقاومة تعرف ما لا يعرفه طارق يوسف اسماعيل على ما يبدو وهو ان قرارات هيئة الأمم المتحدة موضوعة بصورة دقيقة ومدروسة بحيث تصون وجود اسرائيل وكيانها ولا تعطي للشعب الفلسطيني أية حقوق قومية حقيقية . حتى لو اضطرت إسرائيل لتطبيق هذه القرارات تحت ضغط الولايات المتحدة واستجابة لنداء السلام الذي أطلقه الرئيس عبد الناصر فمن المؤكد بأن ذلك سوف يتم بصورة لا تؤثر على كيان اسرائيل وعلى وجودها الصهيوني الفعلي . ان تفاؤل طارق يوسف اسماعيل حول نتائج تنفيذ قرارات هيئة الامم المتعلقة بالشعب الفلسطيني موضوع في غير محله ومستهجن في آن واحد لأن الشعب الفلسطيني ، ومعه الجماهير العربية ، قد رفض هذه القرارات ورفعها من حسابه بمعزل عن موقف اسرائيل منها .

ب) افصح هيكمل في مقالاته ، بما لا يقبل الالتباس ، عن انه حتى تصعيد حدة القتال على جبهة السويس ليس إلا وسيلة للضغط على إسرائيل لتوافق على تنفيذ قرار مجلس الأمن وتقبل بالحل السلمي . على سبيل المثال يتكلم هيكمل في مقاله « السياسة المسلحة » (الاهرام ، ٢٦ أيلول ١٩٦٩) عن العمليات المصرية ضد إسرائيل على جبهة القنال بقوله :

« والواقع ان الجزء الأكبر من النشاط المسلح الذي يجري الآن هو من ذلك النوع الأخير ، أي العسكري السياسي أي ان الهدف من « معظم » العمليات ليس هو التأثير على ميدان القتال ، وانما هو التأثير على ما وراء ميدان القتال . ولعل الاستدراك باستعمال كلمة

— « معظم » العمليات — مبعثه ان هناك فعلاً وسط العمليات المطلوبة سياسياً — عمليات مطلوبة عسكرياً . وان كانت السمة الغالبة في هذه المرحلة — كما قلت — هي السياسة المسلحة . وبقصد التأثير وراء ميدان القتال بالدرجة الأولى وقبل التأثير في ميدان القتال نفسه » .

وعندما نستمر في قراءة المقال والتدقيق فيه نجد ان المعنى بما وراء ميدان القتال قرار مجلس الأمن إياه ليس إلا . يقول هيكال : « ان ازمة الشرق الأوسط كانت حكومة بقرارين من مجلس الأمن : قرار بوقف اطلاق النار في ٨ يونيو سنة ١٩٦٧ ، وهو قرار يناسب مصلحة إسرائيل ان تتمسك به ... ثم قرار بحل الأزمة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، وهو قرار لا يناسب إسرائيل ان يتم تنفيذه » . ثم يستنتج هيكال ان هدف العمليات العسكرية المذكورة هو منع إسرائيل من « ميزة التمسك بقرار يناسبها وهو قرار وقف اطلاق النار ، (ومنعها) من التمتع بميزة التحدي لقرار لا يناسبها وهو قرار الانسحاب (قرار مجلس الأمن) وهكذا عادت النار الى الانفجار على خط وقف اطلاق النار » .

أكد هذا الموقف من جديد الرئيس عبد الناصر نفسه في مقابلة أجراها معه الصحفي الهندي الصديق ، كارنجيا حيث قال :

« ان تجاربنا في الماضي تعلمنا ان قواتنا (المسلحة) وحدها تستطيع اقناع العدو بالبحث عن تسوية مشرفة — بدلاً من ان يحاول ارغامنا على الاستسلام غير المشروط » . (الانوار ، ١٧ نيسان ١٩٧٠) .

أي ان أقصى ما يمكن أن تفعله القوة العسكرية ، حسب هذا التصور ، هو تصفية آثار العدوان عن طريق الضغط على إسرائيل لتقبل « بالتسوية المشرفة » لا أكثر .

قبل هزيمة عام ١٩٦٧ كان كثيرون من العرب لا يصدقون أحداً حول حقيقة طاقاتنا العسكرية وقدراتنا القتالية وواقع أوضاعنا السياسية والاجتماعية في مواجهة إسرائيل ، باستثناء الرئيس عبد الناصر ومحمد حسنين هيكل والأجهزة التابعة لثورة ٢٣ يوليو . وكانوا ينظرون الى كل رأي مخالف أو متحفظ على انه من دسائس الاستعمار ومؤامراته ليس إلا (هذا لا يعني ان الاستعمار لا يدس ويتآمر) . بعد هزيمة حزيران يجسد الناصريون انفسهم في موقف مأساوي حقاً إذ انهم غير قادرين الآن على تصديق تصريحات الرئيس عبد الناصر ومقالات هيكل ودعايات الأجهزة التابعة لثورة ٢٣ يوليو حول قرار مجلس الأمن والحل السلمي وتفهم امريكا الحقيقة حول مصالحها في المنطقة الخ .. مع ان كل ذلك هو في غاية الوضوح والجلء ، كما انهم يتهمون من يصدقها ويأخذها على محمل الجد باتهامات عديدة .

ثارت حفيظة طارق يوسف اسماعيل ضدي بسبب قولي ، في الملاحظات على مقال البيطار ، ان إسرائيل سوف تقبل بقرار مجلس الأمن في النهاية وبعد أن تكون قد استخلصت أقصى التنازلات الممكنة من الحكومات العربية المعنية عن طريق المماطلة والتسويق والارهاب .

ويرد هذا الناقد على اقوالي بزعمه انني لم « أوفر أية واقعة ، أو أي دليل على ذلك في سياسة أو موقف إسرائيل » . ثم يضيف قائلاً أنني عجزت عن ان « أبرز واقعة واحدة في وضع إسرائيل تدل أو توحى بقبولها بقرار مجلس الأمن » (« مواقف » ، ٧ ، ص ٢٦) .

سأغتنم هذه الفرصة لأسد العجز الذي وقعت فيه في السابق بتوفير الدليل المطلوب . في يوم ٢٧ أيار ١٩٧٠ ألفت رئيسة وزراء إسرائيل خطابها الأساسي عن « حالة الأمة » في الكنيست حيث فاجأت الجميع بقولها :

« إن إسرائيل توافق على قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في

٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ بجميع بنوده وشروطه » . (الانوار ، ٢٩ أيار ١٩٧٠) (١) .

ولا شك ان طارق اسماعيل يذكر التصريحات التي أدلى بها أبا إيبان قبل خطاب جولدا ماير بفترة قصيرة حيث كرر أكثر من مرة إن إسرائيل ستقدم تنازلات سوف تذهل العالم . أضف إلى ذلك انه قبل أسبوعين من خطاب ماير أعلن بينغال آلون نائب رئيسة الحكومة ان إسرائيل قبلت قرار مجلس الأمن . (النهار ، ٢٨ أيار ١٩٧٠) .

هذه هي المرة الأولى منذ الهزيمة التي تعلن فيها إسرائيل عن قبولها الرسمي بقرار مجلس الأمن على لسان رئاسة حكومتها وفي مناسبة حكومية رسمية جداً . بعبارة أخرى وصلنا إلى مرحلة أصبحت فيها الاطراف المعنية (الولايات المتحدة ، إسرائيل / الاتحاد السوفياتي ، مصر) متفقة من حيث المبدأ وملزمة بصورة علنية بالقبول بقرار مجلس الأمن كأساس « لحل النزاع في الشرق الأوسط » . أما حركة المقاومة فقد عبر صوت العاصفة عن رد فعلها بإعلانه « ان قبول غولدا ماير لقرار مجلس الأمن هو مؤامرة امبريالية على الثورة العربية » ، وان التحركات الدبلوماسية التي سبقت قبولها هذا ورافقتها « تهدف إلى فرض حل سياسي انهزامي على الأمة العربية » (٢) .

٤) يعترض طارق يوسف اسماعيل على قولي بأن تصفية آثار العدوان بمعركة عسكرية نظامية هو أمر غير ممكن لأن الولايات المتحدة لن تترك إسرائيل تخسر أية معركة أمام الجيوش العربية النظامية مهما ارتفعت قدراتها القتالية

(١) راجع الصحف ، صباح كل من ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ أيار ١٩٧٠ .

(٢) راجع الصحف ، صباح ٢٩ أيار ١٩٧٠ ، خاصة النهار ، والراية .

وحتى لو كانت هذه الهزيمة ضمن حدود مناطق « آثار العدوان » .

يقول الناقد ما يلي في رده على موقفي :

« ان الوقائع أيضاً لا تبرر قوله بان الامبريالية الامريكية لن تترك أبداً اسرائيل تخسر معركة واحدة أمام الجيوش العربية . من الأصح القول ان هذه الامبريالية لا تسمح بزوال إسرائيل ، أو انها ستدعمها باستمرار بشتى الوسائل . ان الامبريالية الامريكية تركت اسرائيل تخسر « معركة واحدة » كسبتها في سيناء عام ١٩٥٦ . ذلك طبعاً لم يكن لأنها تنكرت لمقاصدها الامبريالية ، بل يعني ان هناك أوضاعاً قد تحدث وتفرض على هذه الامبريالية ان تترك اسرائيل تخسر معركة واحدة » . (« مواقف » ٧ ، ص ٢٩) .

قول الناقد بان « الامبريالية الامريكية تركت اسرائيل تخسر « معركة واحدة » كسبتها في سيناء عام ١٩٥٦ » ليس إلا ديماغوجية مصفاة . المعركة التي نتكلم عنها هي تصفية آثار العدوان في سيناء ، مثلاً ، عن طريق تدمير الجيش الاسرائيلي وتحريرها « شبراً شبراً » ، وهذا يعني ان جيش العدو سيقاتل بأقصى شراسة « شبراً شبراً » أيضاً . لن تترك الامبريالية اسرائيل وحدها أمام امكانية خسارة مثل هذه المعركة ، أي لن تسمح لجيوشنا ، مهما بلغت في رقيها ، بتدمير الجيش الاسرائيلي . لم تخسر اسرائيل أية معركة « ربحتها » عام ١٩٥٦ ، بل ربحت شرم الشيخ (بوضعها تحت الاشراف الدولي) وحرية الملاحة في مضائق تيران .

فيما يلي سأحاول أن أقدم للناقد سلسلة من البراهين تبين بوضوح تام ، على ما اعتقد ، بأن الامبريالية الامريكية لن تترك الجيش الاسرائيلي ينهزم أمام أي

جيش عربي في معركة فاصلة وحاسمة . أي انها لن تسمح قطعاً بتصفية آثار العدوان عن طريق تحرير عسكري كلاسيكي لسيناء أو الضفة الغربية أو هضبة الجولان ، علماً بأن طارق يوسف اسماعيل يقر بأن : « الاتحاد السوفياتي اقتصر حتى الآن على تسليح مصر بما تحتاج اليه من أسلحة دفاعية ولم يسلحها بأسلحة هجومية » (« مواقف » ٧ ، ص ٢٦) . ولكن حتى لو امتلكت ثورة ٢٣ يوليو الأسلحة الهجومية لن تسمح الامبريالية الامريكية للجيش العربي بتدمير الجيش الاسرائيلي .

أ) من المعروف ان الرئيس الامريكي السابق جون كنيدي أطلق تصريحاً سياسياً مهماً قال فيه ان إسرائيل وأمنها يشكلان « التزاماً قومياً » (A National Commitment) بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية . من النادر جداً أن يعلن رئيس دولة كبرى « الالتزام القومي » بموضوع يقع خارج حدود دولته الاقليمية ومناطق سيادتها السياسية ما لم يكن يعني ما يقول بحدية مطلقة . أي علينا ان نأخذ هذا الاعلان (وهو حجر الزاوية في سياسة امريكا في الشرق الاوسط) بعين الجد التام لأنه يعني الكثير بالنسبة لنا . يعني مثلاً ان الدفاع عن إسرائيل وأمنها قريب جداً من الدفاع عن « الامن القومي الامريكي » الذي لا يمكن السماح لأية قوة خارجية بتهديده .

ب) في أواخر شهر أيلول عام ١٩٦٩ قامت غولدا ماير بزيارة الولايات المتحدة حيث قابلت الرئيس نيكسون بغية الحصول على المزيد من المساعدات العسكرية والاقتصادية . أعلن الطرف الامريكي يومها ما يلي :

«الولايات المتحدة ستقدم إلى إسرائيل كل المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية التي تحتاجها - لتستطيع أن تتحمل حرب الاستنزاف التي تشنها الدول العربية عليها » . (النهار ، ٢٥ أيلول ١٩٦٩) .

ج) في ٢٣ آذار ١٩٧٠ أعلن وزير الخارجية الأمريكي (روجرز) تأجيل تزويد إسرائيل بالمزيد من الطائرات التي طلبتها (فانتوم وسكاى هوك) . وتزويدها بما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار من المساعدات الاقتصادية والمالية (لمواجهة حرب الاستنزاف وتحملها) . قال روجرز :

« ان الحكومة الاميركية حلت بدقة وضع ميزان الاسلحة في الشرق الاوسط ونحن راضون جداً لأن إسرائيل لديها تفوق في الاسلحة في الوقت الحاضر وان التفوق سيستمر . ان الرئيس الاميركي سيعمل بسرعة إذا تبدل الوضع العسكري أو السياسي لغير مصلحة إسرائيل ... علينا الانتظار لرؤية ما سيحدث في مصر . وإذا رأينا ان نشاط الاتحاد السوفيتي في الميزان العسكري يؤثر فان الرئيس سيعيد النظر في قراره » .

(الصحف ، صباح ٢٤ آذار ١٩٧٠)

وقد أدركت ثورة ٢٣ يوليو معنى هذه التصريحات ومغزاها السياسي والعسكري بوضوح تام ودقة فائقة ، لذلك علقت الاهرام على التصريحات بقولها :

« ان تقديم ١٠٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية عاجلة لإسرائيل هو تعويض عن تكاليف حرب الاستنزاف التي كبدها نفقات كثيرة بسبب اضطرارها إلى التعبئة الجزئية » . (٢٥ آذار ١٩٧٠) . كما أكد ذلك المتحدث الرسمي عصمت عبد المجيد في التصريح التالي :

« ... انه واضح من تصريحات الرئيس نيكسون يوم ٢١ آذار الحالي وكذلك من تصريحات وزير الخارجية روجرز يوم ٢٣ آذار ، مدى حرص الحكومة الاميركية على الاحتفاظ بالتوازن العسكري

الحالي في المنطقة ، وانها سوف تزود إسرائيل بمزيد من السلاح ، وسوف تعوضها عن الطائرات التي تفقدها في العمليات ، وكان الحكومة الامريكية تسعى إلى استمرار التفوق الجوي الحالي لاسرائيل والتمسك به ... » (الانوار ، ٢٥ آذار ١٩٧٠) .

وفي أكثر من مناسبة عامة استنتج الرئيس عبد الناصر نفس النتيجة من تصريحات نيكسون وأعوانه حول سياسة الولايات المتحدة الهادفة الى ضمان تفوق إسرائيل الكاسح مهما كانت الظروف لمنع الجيوش العربية من تحقيق أي نصر عسكري عليها . قال الرئيس عبد الناصر في خطاب القاه أمام «اللجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة » ما يلي :

«ثم ان الولايات المتحدة الامريكية بعد ذلك كانت هي الطرف الذي دخل أمامنا في سلم التصاعد العسكري ، كلما اتمنا في استعدادات مرحلة قاموا هم بمد إسرائيل بما يمكنها من مواجهة استعدادنا ، بل انهم يقصدون إلى أبعد من ذلك فيما تشهد به تصريحاتهم ، انهم يريدون كما يرجون ، ان يحتفظوا لها بالتفوق العسكري علينا ، وامداد إسرائيل بطائرات الفانتوم الامريكية ونوع هذه الطائرات وتوقيت قرار تسليمها لاسرائيل ومواعيد التسليم ، كلها أدلة قاطعة لا تبقي لأحد فرصة للاجتهااد » . (الانوار ، ٢ نيسان ١٩٧٠) .

وفي خطاب عيد العمال عاد إلى الموضوع نفسه ليؤكد :

— « ... إذن التوازن في رأي الولايات المتحدة الاميركية هو الاحتفاظ بالتفوق الاسرائيلي الكاسح . إذن التوازن هو تمكين إسرائيل من الاستمرار في الاحتلال الأراضي العربية ... » . (الانوار ، ٣ أيار ١٩٧٠) .

نادراً ما اتصفت بتصريحات الساسة وزعماء البلاد بمثل هذا القدر من
الوضوح والصراحة والتوجه المباشر إلى بيت القصيد .

بعد مضي حوالي ٤٠ يوماً على تصريحات روجرز وتعهداته لاسرائيل
بحماية أمنها أعلنت إسرائيل بأن التقارير المتوفرة لديها تشير إلى ان
الطيارين السوفييت يقومون بمهام عسكرية في مصر . جاء الرد الامريكي
الفوري على لسان الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض « ان الرئيس نيكسون
أمر باجراء تقييم كامل وفوري لهذه التقارير . ونتيجة هذا التقييم سيتقرر إذا
كانت الحكومة الاميركية سترسل إلى تل أبيب الطائرات الحربية التي طلبتها .
(النهار ، ٣٠ نيسان ١٩٧٠) . كما ترددت أنباء مفادها « ان الاسطول السادس
وضع في حالة تأهب إلى ان ينتهي نيكسون من التقييم الكامل والفوري لميزان
القوى بين العرب واسرائيل » . (النهار ١ أيار ١٩٧٠) .

وعلى أثر ذلك أوضحت جريدة « النيويورك تايمس » ما يلي حول الموضوع :

« إذا استخدم الرئيس عبد الناصر الدعم السوفياتي المتزايد
ليشن عمليات جديدة وكبيرة فإن السوفيات سيجدون انفسهم
منغمسين في الشرق الاوسط كما وجدت القوات الامريكية نفسها
منغمسة في الفيتنام . وإذا ما انقلب الوضع لغير مصلحة إسرائيل
فليس هناك شك من ان ترى الولايات المتحدة نفسها مرغمة على
التدخل » . (النهار ، ١ أيار ١٩٧٠ ص ٦) .

هـ) اثناء المجزرة التي تعرض لها العمل الفدائي والشعب الفلسطيني في الاردن
ابتداء من ٥ حزيران ١٩٧٠ لم تخف امريكا استعدادها للتدخل المباشر لحماية
السلطة العميلة في الاردن ضد حركة الجماهير الثائرة دفاعاً عن نفسها وعن
حقها في الكفاح المسلح في سبيل حقوقها . على سبيل المثال صرحت مصادر
حكومية في واشنطن « بأن فرقة المظليين الثانية والثمانين الامريكية وضعت في

حالة تأهب كجزء من التخطيط الطارىء لمواجهة أية حالة طوارئ، قد تنشأ عن الازمة في الاردن»^(١) . كما ذكرت « النيويورك تايمس » ان الحكومة الامريكية « فكرت في استخدام الاسطول السادس لحماية الرعايا الامريكيين في الاردن »^(٢) (كما قامت بحمايتهم في جمهورية الدومينيكا !) . كذلك قالت وكالة « اسوشيتدبرس » في نيبأ لها من واشنطن « ان وحدات الاسطول السادس تتجول حالياً بجوار قبرص » . ونقلت عن أحد المصادر قوله « ان الاسطول يقع على مسافة ضاربة من الاردن »^(٣) . كل هذه الاجراءات الامريكية السريعة لمواجهة الخطر الذي بدا للامريكيين انه يتهدد نظام عربي رجعي متعفن ! كيف سيكون رد الفعل الامريكي العسكري إذن عندما تقتنع الولايات المتحدة بأن الجيوش العربية على وشك تدمير الجيش الاسرائيلي في سيناء مثلاً ؟

في وجه هذه الوقائع لن يبقى في جعبة بعض النقاد إلا القول بأني أعمل على تيسيس العرب من قدرة مصر (والدول العربية) الوصول الى درجة من القوة تسمح لها بالانتصار على العسكرية الاسرائيلية . وأرد بقولي انه في وجه هذا الالتزام الامريكي المطلق بحماية العسكرية الاسرائيلية وسلامتها يغدو القول بأن القوات النظامية العربية ستصبح قادرة على قهر العسكرية الاسرائيلية وبالتالي قهر التدخل الامريكي المتوقع (على حد قول النيويورك تايمس) خداعاً كبيراً للأمة العربية وجماهيرها وممارسة دماغوجية كبيرة عليها قد تؤدي إلى فاجعة أعظم . التيسيس غير وارد في برنامجنا ، وهدفي هو وضوح الرؤيا : لقد جلعت الامبريالية الامريكية أية عملية لتصفية آثار العدوان عن طريق قيام العسكرية العربية بتدمير العسكرية الاسرائيلية مسألة مستحيلة ، ولم يبق

(١) الصحف ، صباح ١٣ حزيران ١٩٧٠ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الانوار، ١٣ حزيران ١٩٧٠ .

أمام الأمة العربية إلا طريق الشعب وحرب الشعب المنظم ، ومناطق الرأس
الأمريكي في المنطقة . لكن ذلك يتطلب تغييرات ثورية حقيقية مناسبة في
تنظيماتنا العسكرية والسياسية والاجتماعية والشعبية ، واعتقد ان حركة المقاومة
المسلحة هي الطليعة التي تدفع بالمجتمع العربي ، أولاً بأول ، باتجاه هذه
التحولات وما تستتبعه من تفجير للطاقات وأبراز للقوى الثورية المختزنة فيه .
هذا هو أمل الأمة ولا يولد الأمل إلا أولئك الذين يعيشون بلا أمل لأنفسهم .

الفهرست

٥	مقدمة
٧	العرب والنظرة الماركسية الى المسألة اليهودية
٧٣	نحو فهم افضل للفكرة الصهيونية
١٤٩	المقاومة المسلحة والمواقف الهيكلية
١٧٩	خمس ملاحظات حول ثورة ٢٣ يوليو
	ملاحظات حول المقاومة والواقع العربي :
١٩٢	رد على النقاد الناصرين

هذا الكتابُ

يعالج صادق جلال العظم في هذا الكتاب مجموعة قضايا حيوية مرتبطة بالقضية الفلسطينية والصراع الدائر في المشرق العربي ومستقبله . ينطلق المؤلف من مناقشة نقدية لوجهات النظر العربية السائدة في فهم قضايا مثل : المسألة اليهودية ، الفكرة الصهيونية ، شعار تحرير فلسطين ؛ الحل السلمي الخ . . . ، ليقوم بتحقيق إعادة نظر شاملة في فهمنا لهذه القضايا عن طريق تطبيق المنهج الماركسي في تفسير الظواهر وعلى ضوء متطلبات الكفاح العربي الثوري بعد الهزيمة . ويخلص صادق جلال العظم في الفصل الأخير من الكتاب الى مناقشة لعلاقة حركة المقاومة الفلسطينية بالواقع العربي الراهن وذلك من خلال رده على النقد من الكتاب الناصريين .